المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية 2023

الجلسة الواحدة والعشرون | 21 | الاثنين 31 جويلية 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 1082

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 1082

3- عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي بين الجمهورية التونسية والكيبيك بتاريخ 20 نوفمبر 2022..... 1082

4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 1122

5- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في اختتام الدورة النيابية الأولى..... 1127

6- رفع الجلسة..... 1128

II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 1128

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة الثانية وأربع دقائق بعد الزوال من مساء يوم الاثنين 31 جويلية 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون الأساسي آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات السادة النواب أسعد الله يومكم بكل خير،

إجراءات سير الجلسة العامة ليوم الاثنين 31 جويلية 2023، باسمكم جميعا أرحب بالسيد مالك الزاهي وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له في مستهل هذه الجلسة التشريعية السابعة لمجلسنا الموقر.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا نتأكد من توفر النصاب وفقا لمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم تسجيل حضوركم.

الانطلاق في عملية التصويت.

انتهى التصويت والحضور 107 وبذلك يكون النصاب متوفرا.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أعلمكم أن جدول أعمال هذه الجلسة العامة يتضمن نقطة وحيدة وهي النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي مبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2022 بين الجمهورية التونسية والكيبيك عدد 17 لسنة 2023.

وذلك بعد أن تمت إحالة تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة حول مشروع هذا القانون الأساسي إلى الجلسة العامة بموجب قرار مكتب المجلس بتاريخ 27 جويلية 2023.

وفي ما يتعلق بهذا الصنف من الاتفاقيات الدولية تجدر الإشارة إلى أن تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة عليها وفقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي حيث لا يمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقات الدولية المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 74 من الدستور.

ولا يمكن قبول التعديلات بشأنها وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 سالف الذكر.

أما بخصوص توزيع التوقيت خلال النقاش العام حول مشروع هذا القانون فهو يخضع لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي.

وعليه يتم طلب التدخل عملا بمقتضيات الفصل 102 من النظام الداخلي مثلما جرى العمل به في جلساتنا التشريعية السابقة.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

ننتقل إلى النقطة المدرجة في جدول أعمالنا اليوم وهي النظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي مبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2022 بين الجمهورية التونسية والكيبيك عدد 17 لسنة 2023.

أجدد الترحيب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

كما أتوجه إلى كافة أعضاء لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول لإعداد التقرير حول مشروع هذا القانون في حيّز زمني قصير.

ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإن أشغال هذه الجلسة العامة ستتم على النحو التالي:

1/ تلاوة تقرير اللجنة،

2/ النقاش العام،

3/ ردود السيد وزير الشؤون الاجتماعية،

4/التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الاتفاق حول مناقشة الفصول وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي،

5/ المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة وبالنسبة للقوانين الأساسية أي الأغلبية المطلقة للأعضاء 81 عضوا.

هذا وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة أو أحد أعضاء اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون، نحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون.

المصدح إلى اللجنة.

عرض ومناقشة

مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي بين الجمهورية التونسية والكيبيك بتاريخ 20 نوفمبر 2022

السيد عزيز بالأخضر، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الوفد المرافق له، مرحبا بكم،

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة صباح يوم الاثنين 24 جويلية 2023 جلسة خصصتها للنظر في مشروع قانون عدد 17 المعروض علينا.

وتم إثر ذلك التطرق إلى مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي المبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2022 بين الجمهورية التونسية والكيبيك.

وأكد النواب أهمية هذه الاتفاقية باعتبارها توفر حماية هامة للعاملين التونسيين بالكيبيك على مستوى المحافظة على الصحة والسلامة لهم ولعائلاتهم وعلى مستوى تحويل المنافع العينية والإجرائية.

وفي ختام الجلسة قررت اللجنة مواصلة النظر في مشروع القانون المعروض علينا والاستئناس بآراء المختصين في المجال من الوزارة المعنية.

وعلى إثر ذلك عقدت اللجنة جلسة ثانية يوم الأربعاء 26 جويلية بحضور وفد من الوزارة المعنية وأترك الكلمة للسيد نائب رئيس اللجنة لتلاوة التقرير النهائي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد نائب رئيس اللجنة.

السيد عمار عيدودي، نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالوفد المرافق،

شكرا للأخوة النواب الحاضرين،

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي المبرمة بين الجمهورية التونسية والكيبيك بتاريخ 20 نوفمبر 2022

عدد 17/ 2023

التقديم

تهدف مذكرة التفاهم في مجال الضمان الاجتماعي بين الجمهورية التونسية والكيبيك إلى ملائمة التشريعات بين البلدين ووضع الإطار القانوني الخاص بتنظيم قطاعات الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض وعديد الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى لفائدة الجالية التونسية بما سيساهم في تيسير عملية اندماجهم في بلد الإقامة، حيث نصت على تنظيم آليات التعاون الإداري قصد تيسير التواصل بين الأطراف المعنية من أجل متابعة الوضعيات وتبادل المعطيات اللازمة بشأنها مما يمكن من سرعة البت فيها وتسويتها.

كما تهدف هذه المذكرة إلى ضمان المساواة في المعاملة بين التونسيين ومواطني بلد العمل وترمي إلى رفع شرط الإقامة للتمتع بالتغطية الاجتماعية وتسعى إلى المحافظة على الحقوق المكتسبة بعنوان فترات النشاط المقضاة بكلا البلدين أو التي هي بصدد الاكتساب.

كما تتيح للتونسيين بالكيبيك تحويل المنافع، علما وأن أحكامها تنطبق على العملة الإجراء والعملة غير الإجراء وأعوان القطاع العام والطلبة كما تغطي مذكرة التفاهم نظام جبر الأضرار وحوادث الشغل والأمراض المهنية والتأمينات الاجتماعية على المرض والأمومة والوفاة، وقوانين وتراتيب الضمان الاجتماعي المتعلقة بالتأمين على العجز والشيخوخة والباقين على قيد الحياة في القطاعين العمومي والخاص.

أعمال اللجنة

تعهدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بالنظر في مشروع القانون الأساسي المذكور أعلاه وعقدت في شأنه جلسة بتاريخ 24 جويلية 2023 حيث أشار أحد النواب أنها وان اقتصرت على مقاطعة الكيبيك دون غيرها من المقاطعات الكندية ورغم أن أغلب الجالية التونسية متواجدة بمقاطعة مورىال، وبغض النظر عن أن هذه المذكرة قد يكون الهدف منها تحفيز التونسيين على التنقل نحو الكيبيك إلا أنها تعتبر مكسبا كبيرا للتونسيين باعتبارها ستوفر لهم ضمانة هامة على مستوى المحافظة على الصحة والسلامة لهم ولعائلاتهم كما ستمكنهم من تحويل منافعهم العينية والإجرائية وفي ذلك مكسب لتونس أيضا إذ سيوفر مدخولا هاما من العملة الصعبة.

كما أضاف بعض النواب أن هذه المذكرة ستيسر هجرة اليد العاملة إلى كندا وبالتحديد إلى الكيبيك وستمكن التونسيين المشمولين بها عند التعاقد مع الجانب الكندي من اختيار الضمان الاجتماعي المناسب لهم وسيتمتعون بالضمان الاجتماعي حيثما تواجدوا بتونس أو بالكيبيك.

هذا وواصلت اللجنة النظر في مشروع القانون الأساسي المعروض عليها واستمعت في شأنه إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 26 جويلية 2023، حيث قدم الوفد عرضا ضافيا حول مضمون مذكرة التفاهم وبينوا أن التغطية الاجتماعية التونسية تقوم على مبدأ شمولية التغطية الاجتماعية بحيث لا تقتصر على العمال التونسيين بالتراب الوطني بل تغطي أيضا العمال بالخارج عبر الآليات التالية:

- نظام التغطية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بدول لا تربطها بتونس اتفاقيات ثنائية،

- نظام التغطية الاجتماعية لفائدة العاملين في إطار التعاون الدولي،

- الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي، مبينين في هذا السياق أن الاتفاقيات التي تبرم بين دولتين بطلب من أحدهما قصد تعزيز علاقات التعاون بينهما وعند الاقتضاء بينها وبين دولة ثالثة تربطها بكل منهما اتفاقية ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي بما يضمن حسن التنسيق بين تشريعاتها وتكريس مبدأ المعاملة بالمثل لمواطنيها.

وأوضحوا أن الاتفاقيات الثنائية تهدف إلى المحافظة على الحقوق المكتسبة أو التي في طور الاكتساب وفق نظام الضمان الاجتماعي عند إنجاز عمل أو نشاط فوق تراب الدولتين وبالتالي اكتساب الحق في المنافع الاجتماعية بعنوان فترات العمل المنجزة فوق تراب الدولتين وفي ظل تشريعاتهما.

كما تخول هذه الاتفاقيات لمواطني البلدين وللمؤسسات العاملة في عديد المجالات الاستفادة من أحكام الإلحاق عند التنقل للعمل فوق تراب الدولة الثانية وبالتالي المحافظة على استمرارية الانخراط بنظام الضمان الاجتماعي.

وأضاف ممثلو وزارة الشؤون الاجتماعية أن الاتفاقيات الثنائية تضبط جملة القواعد القانونية المنطبقة أو الواجب تطبيقها في مجال الضمان الاجتماعي لتجنب تنازع القوانين والدفع المزدوج للمساهمات الاجتماعية وتراكم فترات الانخراط بحيث أن قانون دولة واحدة من بين الدولتين الممضيتين للاتفاقية يكون هو المنطبق

فيما يتعلق بمذكرة التفاهم المعروضة فقد أوضح ممثلو وزارة الشؤون الاجتماعية أنها تندرج ضمن مقاربة ترمي إلى تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي التي أبرمتها تونس

مع بلدان الإقامة قصد حماية العمال المهاجرين وضمان تغطية اجتماعية ملائمة لفائدتهم ولأفراد عائلاتهم حيث بلغ عدد هذه الاتفاقيات 23 اتفاقية 21 منها ممضاة واثنان بصدد التفاوض.

كما بينوا أن هذه الاتفاقية تهم العملة الإجراء والعملة غير الإجراء وأعوان القطاع العام والطلبة وهي تتعلق بالتأمين على العجز والشيخوخة والباقين على قيد الحياة في القطاع الخاص وقوانين النظام الاجتماعي المنطبق على أعوان القطاع العام ونظام جبر أضرار حوادث الشغل والأمراض المهنية والتأمينات الاجتماعية (المرض، الأمومة، الوفاة).

واستعرض ممثلو الوزارة مزايا مذكرة التفاهم والمتمثلة في المساواة في المعاملة مع مواطني البلدان المشغلة بحيث ينتفع العمال التونسيون بنفس الحقوق التي ينتفع بها العمال أصيلي مقاطعة الكيبيك، ورفع شرط الإقامة، المحافظة على الحقوق المكتسبة بعنوان فترات النشاط المقضاة بكلا البلدين أو التي بصدد الاكتساب حول تحويل المنافع.

إثر ذلك تطرق ممثلو الوزارة إلى الأحكام الانتقالية حيث بينوا أنه لتحديد الحق في المنفعة يتم أخذ فترة التأمين الحاصلة قبل دخول مذكرة التفاهم حيز النفاذ بعين الاعتبار كما يمكن التمتع بالمنفعة باستثناء منفعة الوفاة، حتى في صورة ارتباطها بحدث سابق لتاريخ دخول مذكرة التفاهم حيز النفاذ.

ويتم إسناد أو تعديل المنفعة التي تم رفضها أو تعليقها بسبب الجنسية أو الإقامة بطلب من الشخص المعني بداية من دخول مذكرة التفاهم حيز النفاذ.

وأضاف ممثلو الوزارة أن مذكرة التفاهم نصت على مبدأ تنظيم مختلف آليات التعاون الإداري التي تعمل على تيسير التواصل ومتابعة مختلف الوضعيات وتبادل المعطيات اللازمة بشأنها بما يتيح سرعة البت فيها.

كما قدموا بعض المعطيات الإحصائية حيث بينوا أن عدد المهاجرين التونسيين بكندا بلغ 40.600 ألف شخص يقيمون بشكل رئيسي في مقاطعة الكيبيك وأن كندا تستقطب ما بين ألفين و3 آلاف طالب تونسي سنويا ويوجد بها 6 آلاف طالب تونسي كما يتراوح عدد الكنديين المقيمين في تونس بين 3 آلاف و5 آلاف.

عند تدخلهم ثمن النواب الاتفاقية باعتبارها ستساهم في انفتاح الدبلوماسية التونسية على جميع المجالات وخاصة منها متابعة مشاغل التونسيين وكذلك المساهمة في توفير العملة الصعبة للدولة.

وتمحورت تدخلاتهم حول مدى انتفاع التونسيين غير المقيمين بالكيبيك بالامتيازات التي توفرها هذه الاتفاقية وكذلك بالامتيازات الممنوحة لفائدة الطلبة.

وطالب بعضهم بتقليص إجراءات تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات حتى ينتفع بها المواطنون في أقرب الآجال.

كما تساءل عدد منهم عن مدى تقدم التبادل الالكتروني بين مؤسسات الضمان الاجتماعي الوطنية ومؤسسات الدولة التي أمضت معها تونس اتفاقية ثنائية.

وفي ردهم على هذه التساؤلات بين ممثل الوزارة أن هذه الاتفاقية ستمكن الطلبة التونسيين أخيرا من الانتفاع بالتغطية الاجتماعية.

أما بالنسبة لمسألة تفعيل الرقمنة والتبادل الالكتروني للوثائق والمعلومات فقد أبرزوا أنهم ساعون في هذا المجال.

هذا وشدد ممثل الوزارة على أهمية الأحكام الانتقالية وضرورة الإعلام بها حتى يتمكن كل تونسي مقيم بالخارج وبالكيبيك على وجه التحديد سبق وأن رفض مطلبه في التمتع بالتغطية الاجتماعية من تجديد طلبه في أجل سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

وأحيل الكلمة إلى السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا.

السيد الوزير، كرئيس لجنة أريد أن أثمن مرة أخرى بهذه المناسبة المجهود المبذول في الوزارة من خلال النجاح في إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي مع عديد الدول التي تشهد تطورا ملحوظا لعدد أبناء الجالية المقيمين بها.

ولعل مذكرة التفاهم بين تونس ومقاطعة الكيبيك تدخل في هذا الإطار وجاءت بعد مسار تفاوضي كبير دام لسنوات وهو ما يترجم بكل تأكيد حرص الوزارة والدولة التونسية عموما على ضمان حقوق التونسيين المقيمين بالكيبيك أو أفراد عائلاتهم المقيمين بتونس لتمتيعهم بالتغطية الاجتماعية والصحية.

وفي هذا الإطار أود أن أسوق بعض الملاحظات والتساؤلات لمزيد التأكيد على أهمية هذا التمشي والخيار الذي انخرطت فيه بلادنا والذي يعد نموذجا مقارنة بعديد الدول الأخرى سواء في إفريقيا أو في العالم العربي.

أولا، اليوم نحن بصدد مناقشة مذكرة تفاهم ثنائية وليس نص اتفاقية فهل من تفسير أو توضيح للفرق بين هذا النص الذي أمامنا اليوم وبقية نصوص الاتفاقيات الثنائية التي صادقت عليها تونس ودخلت حيّز التنفيذ من حيث القوة القانونية ومن حيث الأهمية؟

وهل هناك مراحل أخرى منتظرة سيتم فيها تفعيل هذه المذكرة أو تفصيل ما تتضمنه من محتوى وإن كانت هناك مراحل أخرى منتظرة فهل يمكن للوزارة تمكيننا من الرزنامة التي أعدتها أو تم الاتفاق على إنجازها.

ثانيا، صادقت تونس منذ الاستقلال إلى الآن على عدد هام من الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي منها ما يتطلب المراجعة والتحيين فهل هناك نية لدى الحكومة لتحيين محتوى بعض الاتفاقيات الثنائية وخاصة تلك التي تم إبرامها منذ السبعينات والثنائيات والتسعينات من القرن الماضي؟

ثالثا، نحن نعلم السيد الوزير أن للاتفاقيات الثنائية مردودا ماليا وأنها تتضمن أحكاما تقتضي استرداد مؤسسات الضمان الاجتماعي وخاصة الكنام للأموال التي يتم صرفها بعنوان التأمين على المرض من مؤسسات الضمان الاجتماعي بالخارج أي أن هناك مبالغ هامة من العملة الصعبة التي يجب علينا أن نسعى لاسترجاعها تطبيقا لهذه الاتفاقيات في إطار تنقية الحسابات المالية بين الصناديق.

فهل استرجعت مؤسستنا الوطنية هذه المبالغ والتي تقدر في اعتقادي بعشرات المليارات وإن كانت هناك صعوبات إجرائية أو إدارية مرتبطة بهذه المسألة ماذا أعدت الوزارة ومؤسساتها لهذا الملف؟

رابعا، هل هناك مشاريع جديدة لاتفاقيات ثنائية تستعد الوزارة لإبرامها وإن كانت هناك فمع من من الدول التي تعتزمون ذلك؟

خامسا، لاحظنا غيابا كبيرا للمعلومة فيما يتعلق بمحتوى الاتفاقيات الثنائية وما تتضمنه من حقوق للمضمونين الاجتماعيين داخل الوطن وخارجه والعديد من التونسيين بالخارج وأفراد عائلاتهم من الموجودين بالداخل يجهلون أن هناك اتفاقية أصلا تضمن لهم حقوقهم وتمتعهم بعديد الامتيازات.

لذلك فإني أعتقد أن مجرد المصادقة على الاتفاقيات وحدها لا تكفي بل يجب أن تقوم مصالح الوزارة خاصة الصناديق للتعريف بما جاء فيها وأن تحاول تبسيط الإجراءات المتعلقة بها. ولا بد من توفير الهياكل اللازمة والموارد البشرية الكافية حتى نضمن حسن تطبيق هذه الاتفاقيات من ناحية ونحمي مصالح الجهة من جهة ومن جهة ثانية نعمل على حماية حقوق التونسيين والتونسيات الواردة في هذه الاتفاقيات الثنائية وهو ما يدفعني أن أقترح أن يكون لديوان التونسيين بالخارج سياسة اتصالية خاصة بهذه الاتفاقيات وأن تقوم الصناديق الاجتماعية بإيلائها المكانة التي تستحقها هيكليا واتصاليا وخاصة على مستوى المكاتب والفروع الجهوية والمحلية.

مثلما تقومون بالحملات والندوات والاجتماعات والبلاغات التي تتعلق بالجرايات أو بطاقة "لاباس" أو غيرها لماذا لا تكون هناك سياسة اتصالية كاملة للتعريف بهذه الاتفاقيات ودورات تكوينية لفائدة الأعوان حتى يتمكنوا من إيصال المعلومة والإجابة على كل الاستفسارات ومد يد المساعدة للمواطن من كل شبر من هذا الوطن؟

قرار اللجنة

أنهت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2023/17 المتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي المبرمة بين الجمهورية التونسية والكيبيك بتاريخ 20 نوفمبر 2022.

قرّرت خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 26 جويلية 2023 الموافقة عليه. كما صادقت على تقريرها بتاريخ 26 جويلية 2023 وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر اللجنة على عملها القيّم وعلى الجهد المبذول والآن ننتقل إلى النقاش العام.

أول المتدخلين النائب المحترم السيد طارق مهدي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد طارق مهدي

تحياتي الخالصة للسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، اليوم سنتحدث عن نقطة من أهم النقاط على المستوى الاجتماعي وهي ديمومة المؤسسات الصناعية والشركات الوطنية الخاصة والتي تستوعب نسبة مئوية كبيرة جدا من اليد العاملة التونسية ومن أهم شركاء أي دولة في العالم في التطور والازدهار.

عدد كبير من هذه الشركات وجدوا أنفسهم مهددين بالإفلاس وبخسارة الدخل القار لآلاف الأسر من اليد العاملة التي تشتغل بها جراء قروض البنوك والتي لم تسدد وخلاص الأداءات الجبائية وخلاص الضمان الاجتماعي جراء العجز المالي لهذه الشركات وذلك لعدم خلاصهم لباقي العقود ومشاريعها المنجزة ومن سنوات التأخير وفوائض البنوك والضمانات البنكية هذا بالإضافة إلى الخطايا المشطة جدا لصندوق الضمان الاجتماعي ومصلحة الضرائب.

سأحدثكم اليوم سيدي الوزير عن شركة "سوكومينين" هذه الشركة التي ساهم مؤسسها ناصر الفارسي منذ ما يزيد عن ستين سنة في تطوير وبناء المجمع الكيميائي التونسي وعدد كبير من المؤسسات في الدولة في مجال الثروات الطبيعية وتشغيل 1200 عائلة.

هذه الشركة هي المكلفة ببناء مشروع المظيلة 2 مشروع بكلفة 600 مليار وقد انطلقت أشغالها منذ سنة 2011 أمام التزاماتها التعاقدية وأمام واجبها الوطني نظرا إلى أهمية مشروع المجمع الكيميائي المظيلة 2 على المستوى الوطني والاقتصادي والاجتماعي وحسن تنفيذه في هذه المدة الزمنية والقيمة المالية المتعاقد عليها.

لكن للأسف ما اكتسبته هذه الشركات من إنجازات بتنفيذ كل مشاريعها الوطنية والدولية على امتداد 35 سنة فقدته منذ سنة 2011 عند تنفيذها لهذا المشروع حيث انتهت المدة التعاقدية واستنفذت القيمة المالية للمشروع لأسباب خارجة عن مسؤوليتها.

إذ لم يحظ هذا المشروع الاستثماري الوطني التابع للمجمع الكيميائي والشركة الأم "سوكومينين" الشركة المنفذة للمشروع بالرعاية والاهتمام والتأمين والحماية من طرف مسؤولي المجمع ومسؤولي الدولة.

وقد منعت من مباشرة العمل عديد المرات من الأطراف الاجتماعية وأهالي الجهة الكرام المهمشين الذين اعتصموا بموقع المشروع بصفة متكررة منذ سنة 2011 إلى يومنا هذا.

سيدي الوزير، أمام هذا المشروع الوطني المعطل والمنهار الذي خرج عن مساره التعاقدي لأسباب غير منظورة وخارجة عن مسؤولية الشركة والتي أصبحت الضحية والرهينة لهذا المشروع الذي يعيش في المجهول هو وكافة العائلات التي تعيش منها.

وبعد كل الجلسات منذ 2011 إلى اليوم مع السادة وزراء الصناعة والتجارة والمناجم والسادة وزراء الشؤون الاجتماعية والسادة مسؤولي اللجان الاستشارية واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد الشغل والسادة أعضاء مجلس النواب المنحل، بعد كل هذا لا نجد بدا إلا بتوجيه النداء عبركم إلى فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد ليدعو جميع الأطراف المتداخلة إلى إيجاد حل لهذا الإشكال وإنقاذ مئات العائلات من التشرد.

هذه المسألة مسألة ورسالة خاصة لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد فتحي رجب

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

السيد الوزير، بعض أعوان "CNAM" تعرضوا لمظلمة حيث أنهم اجتازوا مناظرة داخلية بنجاح بعنوان سنة 2013 لكن تم حرمانهم من المفعول الرجعي الإداري والمالي في الترقية الآلية 40/17 السيد الوزير الرجاء منكم العدل بين الأعوان وإعطاء كل ذي حق حقه.

على المستوى المحلي الآن، السيد الوزير الجم تعد 80 ألف ساكنا وبها جميع فروع البنوك وبها جميع فروع المؤسسات الحكومية من " CNAM"، "CNSS" إلا "CNRPS".

اتصلت ومشكور السيد المدير العام للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية وحدثته عن المشكل ووجود الحل حيث أن المكتب متوفر والعون أصيل الجم وبالمهدية يريد الانتقال لا أعرف لما لم نفعّل بعد مكتب "CNRPS" ويخفف العبء عن الموظفين.

وإذا لم يتوفر لديهم حواسيب فأنا أتكفل بالأمر وأوفر لهم الحواسيب المهم أن نفعّل المكتب في أقرب الآجال.

كذلك السيد الوزير أطلب بكل رفق مراجعة قائمة الأمراض المزمنة "APCI" التي تتكفل بها "CNAM" بإضافة أمراض جديدة غير مدرجة بالقائمة هل سنقوم باختيار الأمراض؟ مثل البروستات والروماتيزم غير مدرجين بهذه القائمة.

كذلك تقليص أجل الإجابة على مطالب التكفل خاصة بالأدوية الخصوصية ولا تتم الموافقة عليها إلا بالأقاليم الطبية وهي صغيرة وفي أغلب الأحيان تتم بالرفض وبعد أن يعين المريض محامي ويقدم قضية حينها تتم إجابته بالقبول.

لما لا المركزية الإدارية لمعالجة الملفات على المستوى الجهوي والمحلي والحد من البيروقراطية المقيتة؟ الأمر بيد الأطباء.

ثم عندما يتسلم الموافقة لأخذ الأدوية ينتقل إلى "البولي كلينيك" في مستوى الأقاليم ويبقى ينتظر منذ الساعة الثالثة صباحا ثم يتم إعلامه بأن هذا الدواء ناقص وبالنسبة لمن يأخذون العلاج الكيميائي يجب أن لا يكون ناقصا فيبقى ينتظر شهرا وشهرين وهناك من يموت جراء التأخير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد حسام محجوب

شكرا السيد الرئيس،

حضرات النواب المحترمون،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

يعرض علينا اليوم مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي بين الجمهورية التونسية والكيبيك وتندرج هذه الاتفاقية في إطار المساواة في المعاملة مع مواطني البلدان المشغلة، بحيث ينتفع العمال التونسيون بنفس الحقوق التي ينتفع بها العمال أصيلي مقاطعة كيبيك.

وهنا أتحدث عن رفع شرط الإقامة والمحافظة على الحقوق المكتسبة بعنوان فترات النشاط المقضاة بكلا البلدين أو التي بصدد الاكتساب إضافة إلى تحويل المنافع.

هذا فضلا على أن هذه الاتفاقية ستمكن أبنائنا الطلبة بالكيبيك من الانتفاع بالتغطية الاجتماعية، ولذلك فإننا في كتلة الأمانة والعمل نثمن هذه الاتفاقية ونعتبرها في غاية من الأهمية.

سيدي الوزير، تناقش الجلسة العامة اليوم رابع مشروع قانون في ظرف أقل من أسبوع إضافة إلى جلستي حوار مع عضوي حكومة دامتا أكثر من 26 ساعة في نفس الأسبوع. وهذا دليل قاطع على الإرادة الكبيرة للوظيفة التشريعية اليوم لاستعادة ثقة المواطن في المؤسسة التشريعية وعبرها لباقي مؤسسات الدولة وهذا إيمانا منا بتاريخية المرحلة التي تعيشها بلادنا مرحلة البناء والإصلاح التي عاهدنا شعبنا على أن نرسيها بكل أمانة وعلى أكمل وجه.

سيدي الوزير، نحن اليوم في مجلس نواب الشعب في مرحلة انتظار، انتظار مشاريع قوانين للوظيفة التنفيذية التي من شأنها أن تغير من واقع حياة المواطن التونسي نحو الأفضل وتضع حدا لمعاناته وتقضي على لوبيات الفساد التي نكلت به وبذلك نعيد الأمل إلى شعبنا ونزرع ثقافة العمل ونكران الذات.

أما فيما يخص مطالب ومشاغل وانتظارات شعبنا المتعلقة بوزارة الشؤون الاجتماعية سنتعرض إليها في إطارها أي في جلسة حوار معكم والتي يجب أن تكون في أقرب وقت نظرا إلى تأزم الوضع الاجتماعي في البلاد.

أخيرا السيد الوزير وأنتم على رأس وزارة الشؤون الاجتماعية فدوركم جوهري وفي غاية من الأهمية.

اليوم في إطار إرساء مقومات الدولة التي اختار التونسيون والتونسيات في دستورهم الجديد أن تكون دولة ديمقراطية اجتماعية أساسها العدل وإنفاذ سلطة القانون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد عمار عيدودي

شكرا السيد الرئيس،

مرة أخرى مرحبا السيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق،

باعتباري أولا عضوا في لجنة العلاقات الخارجية أثمن هذا المجهود الذي أقبلت عليه وزارتكم في نطاق الدبلوماسية التونسية والمتمثلة في متابعة أبنائنا المواطنين بالخارج وحل مشاكلهم حيثما كانوا، في هذا الإطار كما قلت أثمن هذا المجهود وأدعو إلى مزيد الاهتمام بمواطنينا في البلدان الأخرى وهذا مجهود يثمن.

داخليا أو وطنيا السيد الوزير صحيح أنكم كوزارة تفكرون وفكرتم في متابعة شؤون مواطنينا بالخارج ولكن مواطنينا بالداخل يعانون من العديد من المشاكل فهل فكرت الوزارة في حل جذري للصناديق الاجتماعية؟

هل فكرت الوزارة في إدماج وتشريك الاقتصاد الموازي لعله يساهم من حيث موقعه في تقوية هذه الصناديق وبالتالي إعادته إلى النسيج الاقتصادي الاجتماعي؟

السيد الوزير، هل فكرت الوزارة في ضرورة رقمنة الإدارة؟ لأن في الرقمنة تجاوزا وحلا جذريا كما قلت لكل المشاكل المطروحة خاصة فيما يتعلق بالمعوزين والأرامل والأيتام والمعوقين والمحتاجين وبإسناد الشهائد والمنح والإعانات؟

في الأخير سيدي الوزير، هناك ملف جهوي وهو ملف حارق يخص قطاع النسيج بكل من القصرين وقفصة، هؤلاء أصحاب المصانع بذمتهم قرار صادر بين رئاسة الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية وهم في أشد الحاجة إلى تفعيله لأنه يجنبهم الوقوع في المشاكل ويجنبهم خطر إغلاق المؤسسات وخطر تسريح العمال وتعرفون أن هذه الجهات تغطي أو تسعى أو تساهم مع الدولة في حل مشاكل اجتماعية خاصة في صفوف المرأة العاملة وقطاع النسيج الذي تغطيه المرأة العاملة وأفضل السيد الوزير أن أمدكم بالملف لاحقا لأنه موجود معي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ثامر المزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد ثامر المزهود

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أولا لدي ملاحظة السيد الوزير فنحن مجموعة من نواب قابس تقدمنا بمطلب لسيادتكم في 29 ماي الفارط بطلب عقد جلسة لنقل مشاغل واستحقاقات ومطالب ناخبينا وسكان جهتنا لأن هذا دورنا أن نبلغ صوت الجهة للوظيفة التنفيذية. أرجو أن يقع تحديد موعد في القريب العاجل.

من ناحية الاتفاقية نحن ككتلة الخط الوطني السيادي وكحركة شعب لا يمكننا إلا أن نثمن هذه الاتفاقية التي تضع الإطار القانوني الذي يحمي مصالح شريحة كبيرة من مواطنينا سواء طلبة أو عمال بالخارج.

ومثلما طالبنا بقية أعضاء الحكومة الذين سبقوك السيد الوزير نطالبك كعضو حكومة بشرح التصور وبرنامج وإستراتيجية الحكومة في الجانب الاجتماعي خاصة أنكم تعلمون أن الجانب الاجتماعي هو إحدى الاستحقاقات الهامة التي قامت عليها الثورة وقامت عليها لحظة 25 جويلية. فلا بد أن يكون لدينا تصورا واستراتيجيا وبرنامجا كاملا في هذا الجانب ليس في هذه الجلسة ولكن نتمنى منكم في جلسة حوارية قادمة أن تقدم لنا الوزارة ونتفاعل معها في خصوص سياستها الاجتماعية في هذا الجانب.

في مستوى جهوي، السيد الوزير في مشروع الإقليم الطبي التابع لل "CNAM" الذي سيتم تركيزه في قابس الجنوبية وتقريبا استوفى وبقي فيه بعض الإجراءات البسيطة المتمثلة في التأثيث والإذن بالموارد البشرية لينطلق ويقدم خدمات للمواطنين ويوفر عليهم مجهود التنقل إلى وسط المدنية.

المطلب الثاني كذلك رئيسي طال انتظارنا له وتمت مراسلتكم بخصوصه وهو إحداث مركز ثاني للضمان الاجتماعي بقابس الجنوبية نظرا إلى الكثافة الموجودة في المركز الحالي بشارع الجمهورية باعتباره مركز واحد، مارث بها مركز ضمان اجتماعي والحامة كذلك ومعتمدية قابس الجنوبية التي تضم تقريبا 130 ألف ساكن مع قابس المدينة. أرجو أن يقع تركيز مركز ثاني للضمان الاجتماعي بما يسمى بقابس الكبرى بين قابس المدينة وقابس الجنوبية.

هناك طلب ثالث السيد الوزير فيما يخص تركيز المركز الإقليمي للضمان الاجتماعي في مخطط الوزارة في إحداث مراكز إقليمية. أرجو أن يقع اعتماد مقاييس موضوعية في تركيز هذه المراكز الإقليمية لتجنب التجاذبات بين الجهات.

السيد الوزير، مطلب أخير فيما يخص الجمعيات التي ترعى مرضى التوحد عافانا وعافاكم الله، نظرا إلى خصوصية هذا المرض وما يتطلبه من إمكانيات ومتابعة وعناية خاصة وإمكانيات العائلات خاصة محدودة الدخل منها تعاني مشاكل كبيرة جدا. أرجو أن يكون للوزارة تصورا في كيفية دعم هذه الجمعيات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، مساء الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية ونرحب بالإطارات المرافقة للسيد الوزير،

تشهد الشؤون الاجتماعية تحولا نوعيا على مستوى تدخلاتها الاجتماعية المواطنية والإنسانية وطنيا وخارجيا وما الاتفاقية التي نحن بصدد مناقشتها إلا دليلا على التحول الجذري الذي تعتمده الوزارة.

السيد الوزير، نشكر حرصكم على الوصول إلى كل الفئات وصولا مباشرا وهذا لمسناه في مدننا وفي جهاتنا خصوصا في الأزمات وما الأزمة التي عاشتها تونس أزمة الكورونا إلا خير دليل على تدخلاتكم.

فرغم نقص الإطارات والإمكانيات إلا أنكم سعيتم الى إعطاء بدائل حقيقية للمواطنين وهذا نراه مثالا يحتذى به ونرجو أن يكون مثالا تعتمده كل الوزارات خصوصا تلك التي لها وجودا مباشرا ومرهون بحالة المواطن أينما كان.

عمل وزارة الشؤون الاجتماعية لا يمكن أن يحل محل بقية الوزارات سيدي يمكن أن يكون معها في تكامل من أجل حال أفضل للمواطن لأن بناء الدولة يعني بالضرورة تداخل كل المؤسسات وتواصلها وتكاملها. فما مدى استعدادية وجاهزية الوزارات الأخرى في هذه المرحلة؟ هل هي على نفس الشاكلة كوزارة الشؤون الاجتماعية؟

إنكم سيدي تحاربون الفقر والعزلة والحقرة والمرض وإفلاس الصناديق الاجتماعية والتحديات الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية.

سيدي سأمر مباشرة إلى طرح سؤال هل حان أوان تركيز الشركات الأهلية في المحليات والجهات؟ علنا نعطي شيئا من الأمل والتحفيز للشباب والفئات التي تعيش حالة من اليأس فهل أنتم جاهزون لتركيز هذه الشركات الأهلية خصوصا تلك التي تعطي بدائل حقيقية على مستوى اقتصادي وطني سيادي؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أرحب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق،

أظن أن لا أحد ينكر دور وزارة الشؤون الاجتماعية وخاصة في وقت السيد الوزير مالك الزاهي أنها شهدت كثير التحولات التي من الممكن بعثت الكثير من الطمأنينة في نفوس الشعب التونسي في حين أن الدولة التونسية تمر بمحن وصعوبات والمراحل التي مررنا بها وقت الكورونا، وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية قد رافقت الفقراء والشعب بجميع شرائحه في المحنة التي مر بها وهذا دورها.

السيد الوزير، أعرف أنه "ما يزني المخلوق كان الخالق" كذلك نعرف أن هناك منحة مرصودة للفقراء الذين يتمتعون بالدفاتر البيضاء والصفراء، فهذه المنحة لم تعد تفي بالحاجة وأنتم تعلمون ما مدى غلاء المعيشة واليوم نفس القوائم ونفس الأشخاص مثلما تعلم الوضع الصحي بالبلاد وتطور المعيشة أصبح الإنسان يتمتع بطول العمر والحمد لله نحن لا نريد الموت للمواطنين نتمنى من الله أن يطيل أعمارهم في الخير.

هناك من يعاني من ظروف صعبة للغاية فهناك عائلات توفي رب العائلة وهناك من عمل شهرين وثلاثة أشهر في معمل وتمتع بالتغطية الاجتماعية ثم يستغنى عليه فيجد نفسه فيما بعد بدون تغطية وفي نفس الوقت يحرم من الدفتر.

مسألة أخرى السيد الوزير، المخابز المصنفة لديهم متخلدات حوالي 14 شهرا لفائدة الدولة ولم تدفع لهم الدولة لكن في نفس الوقت لديهم خطايا في صندوق الضمان الاجتماعي.

عندما يتضرر شخص ففي كفالته موارد رزق أخرى ونحن في مرحلة انتقال ديمقراطي صعب نريد أن نكون متكاتفين ومتضامنين مع بعضنا وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية السيد مالك الزاهي والفريق المرافق له،

كل شيء لكل الناس لا شيء لنا، كل شيء لكل الناس لا امتياز لأحد هو مبدأ ومعادلة وقد يذكرنا ذلك بالقائد ماركوس غير أن الفكرة أهم وتستحق أن نتبناها. لذا تعتبر كتلة لينتصر الشعب أن هذه المرحلة من تاريخ بلادنا هي مرحلة مبدئية لا مرحلة نفعية، مرحلة بناء تدريجي للقوى المتكاملة للوطن والدولة والشعب لا مرحلة سياسوية وانتخابوية.

وإن هذا محور البناء هو الإنساني في البدء وفي الخاتمة ولذلك نتطلع إلى بناء دولة عادلة فعلا لا مجرد أجهزة ومؤسسات خاوية توصف بالعدل أو بالقوة فيما لا يتجاوز مجرد الألفاظ. بل نريدها دولة ضامنة فعلا وإنسانية بحق لا مجرد جمهورية عناية ورعاية بالمعنى الذي يجيز دور الدولة في الشؤون الاجتماعية التقليدية ويدعي أنه دور اجتماعي وينسى أنه أكثر من دور بلا طبيعة وماهية وأنه شامل لا جزئي ويختفي وراء هذه العبارة المراوغة ليعوض فكرة المشترك الاجتماعي والاقتصادي والملكية الاجتماعية المشتركة ويغطي عليها بعبارات خفيفة وفي الغالب ليبيرالية في الأطروحات وفي الواقع من قبيل العدالة الاجتماعية التي لا نستبعدها مرحليا وإنما نذكر بأنها الحد الأدنى وبأنها لا تأتي بأي تغيير اجتماعي حقيقي في مستوى علاقات العدل والملكية والسلطة والإنتاج وفي مستوى العلاقات الاجتماعية القائمة والهرمية الجائمة.

ونريده مجتمع حقوق متكاملة يقوم على عقد حياة جديدة لا مجرد عقد اجتماعي يبقي على حياة غالبية الشعب كما هي عارية كما يقول الفيلسوف الايطالي "جورجيو أغامبين" وعلى حق الحياة تاما ناجزا لا مجرد الحق في الحق شكليا فحسب كما كتب "حنا أرنت "حق النقص والحياة الكريمة الرفيعة وفي أدناه يكون عائدا وجودا وعائد مواطنة لا مجرد منحة بطالة مثلا".

سيدي الوزير، إننا في كتلة لينتصر الشعب وبعد تثمين جهدكم المحمود المسؤول بشكل مستحق، جهدكم الكبير في الحقيقة بالنظر إلى صراعات وتعقيدات واقعنا حيث يبقي كل شيء منقوص مهما اجتهدنا.

إننا نفتح معكم نوافذ الاستشراف، نحن نتطلع إلى عدالة تنموية وعدالة توزيعية ونتطلع مع غالبية شعبنا المسحوق إلى المساواة الاجتماعية بل إلى المساواة الإنسانية وإلى ديمقراطية إنسانية معمقة وإلى ديمقراطية الحاجيات لكل فئات شعبنا بمختلف تقسيماته القطاعية والفئوية وغيرها من التقسيمات تجعل الدولة وكأنها صندوق مزايا وعطايا وصدقات ترفع حرج الأخلاق الأدنى.

وبالتالي فإن قصدنا وإن كان مستقبليا يتعلق بدولة الارتقاء الاجتماعي الشامل لكل الشعب بدل مجرد شؤون اجتماعية والارتقاء هنا أسمى من مجرد السلم الاجتماعي فهو ارتقاء إنساني تتناسب فيه تلبية الحاجيات والطموحات المشروعة التي تتغير مع تغير الحياة كل يوم.

نعم من حق أي سيدة بلا سند ومن حق أي معوق ومن حق أي شاب أو عائلة محدودة الدخل في مستوى حياة رفيعة.

فالتنمية التي نريدها حرية تنطلق من مبدأ التحرر الوطني لا مجرد الحرية الاقتصادية والانعتاق الاجتماعي لا مجرد تحررية سلوكية، من أجل بناء اقتصاد المشترك التوزيعي والوطني الذي يحقق الاكتفاء الذاتي ويكفل كرامة المواطن.

سيدي الوزير، هل من معنى مثلا لاضطلاع وزارتكم الشؤون الاجتماعية بكل أدوارها على نحو مقبول في حين أن نفس العائلة التي تتدخلون في توفير حاجياتها، نفس العائلة تحرم من أهم الخدمات الحيوية مثل انقطاع الماء والكهرباء وغياب بنية تحتية كالثقافة والغذاء والدواء ولذا فإن كتلة لينتصر الشعب تهيب بكم وبدوركم من أجل الاضطلاع بأدواركم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بو بكر بن يحي عن الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد بو بكر بن يحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسادة المديرين ورؤساء المديرين العامين في المؤسسات الاجتماعية،

أحدث نظام الضمان الاجتماعي قصد حماية الشغالين وعائلاتهم من الأخطار المحدقة والملازمة لطبيعة البشر والتي من شأنها أن تمس من ظروف عيشهم من الوجهة المالية والأدبية.

وفي الحقيقة وضمن هذا الإطار تطورت أنظمة الضمان الاجتماعي في تونس حسب تطور المستوى الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بالاعتماد على النظام التوزيعي تقريبا والمحافظة على التوازنات المالية وحقوق الأجيال.

سيدي الوزير، هذه الاتفاقية هي دعم حقيقي وإحاطة حقيقية لجاليتنا بمقاطعة الكيبيك على غرار عدة اتفاقيات سابقة وأنا اعتبرها مكسبا مهما جدا بالنسبة إلى البلاد.

وأقول أن التشريعات الاجتماعية في تونس هي من أهم التجارب المهمة في العالم يقع الاقتداء بها حاليا في عدة دول على الأقل في إفريقيا وفي عدة مناطق.

سيدي الوزير، مع تطور التشريعات لا بد من التسريع في الإجراءات وذلك برقمنة الإدارة ووسائل الاتصال والتواصل والالتزام على الأقل بالآجال المنصوص عليها قانونا.

هنا سأتحدث عن بعض الإشكالات الموجودة على الأقل في دراسة بعض الملفات وهي مهمة بالنسبة إلى الصناديق باعتباري أحد أبناء الصناديق.

دراسة مطالب الجرايات، تصفية الحقوق وجرايات مطالب الجانب الفرنسي وهي حاليا تأخذ وقتا طويلا وتهدر حقوق المواطنين باعتبارها إجراءات متأخرة التي من المفروض أن تتم في ظرف أربعة أشهر وحاليا تبقى ثمانية أو عشرة أشهر.

الجانب الثاني، تصفية دراسة رأس المال عند الوفاة على مستوى جهوي وتتطلب بعض التطبيقات على المستوى المركزي وأساسا بارتباطها بالأرشيف الوطني ولدينا عددا هاما من الملفات التي لم يقع النظر فيها لأكثر من سنة يعني القرين يفارق الحياة ولا ينتفع بشيء.

الجانب الثالث وهي الأدوية الخصوصية وهي أدوية حياتية تتطلب التدخل السريع لأن دراسة هذه الملفات بقيت تأخذ وقتا طويلا ولا ينتفع بها أحد وأتمنى أن تتم على المستوى الجهوي بالتوافق مع اللجان الموجودة على مستوى الإقليم وتحل الإشكال في هذا الجانب.

الجانب الرابع والمهم وأعتقد لا بد من النظر فيه تنسيق الحقوق بين الأنظمة وبين الصناديق، هذا يهدر الوقت بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وبين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

أخيرا السيد الوزير في هذا الإطار أود أن أطالب بسرعة بطبيب مستشار لدى "CNAM"باعتبار غيابه في قبلي.

الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية تفتقر إلى سيارات للاهتمام على الأقل بجانب الضمان الاجتماعي.

وحدة النهوض الاجتماعي بدوز الجنوبية، المشروع جاهز ولم ينجز بعد.

مدرسة الصمّ بدوز تستحق الإعانة والإحاطة خصوصا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد هشام حسني غير منتمي وله ست دقائق باعتبار النواب المحترمين السادة والسيدة عواطف الشنيتي وبو بكر الحضري وحمدي بن صالح تنازلوا عن حصتهم لفائدته.

السيد هشام حسني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

مرحبا بوزارة الشؤون الاجتماعية وأعتبرها أهم وزارة تمس جميع التونسيين منذ النشأة إلى الوفاة ونتمنى أن يكون الأداء مواكبا لهذا.

أولا، أريد أن أتحدث عن هذه الاتفاقية ونحن نثمنها لأنها تخدم الجالية التونسية في الكيبيك وإن شاء الله يتم التفاوض في الاتفاقيتين وإمضائهما.

من الجيد متابعة مشاكل التونسيين بالخارج ولكن لنطلع على مشاكل التونسيين بالداخل، الضمان الاجتماعي التونسي هنا نعرف السيد الوزير هل أن جميع التونسيين مضمونين اجتماعيين؟ أجيب السيد الوزير بلا فهناك تونسيون غير مضمونين كأنهم ليسوا تونسيين.

ثانيا، اليوم التونسي لا يحق له أن يمرض لأننا عندما نقوم بالتسقيف مع الارتفاع المشط للدواء لا يحق للمريض أن يمرض إما أن لا تمرض أو تمرض وتفارق الحياة عندما نحدد التسقيف بـ 200 دينار فالتونسي لا يجب أن يمرض أو يتحمل مسؤوليته عندما يمرض ونعرف تدهور المقدرة الشرائية، هنا نطالب بمراجعة هذا التسقيف.

ثالثا، للتمتع بـ "prise en charge" خاصة أن الآلات بالمستشفيات العمومية دائما معطبة وتعمل بقدرة قادر يعني سيضطر للذهاب إلى المصحات الخاصة ولا يوجد ملائمة بين التسعيرة في الخارج وبين سقف التكفل الذي حددته "CNAM" وأنا شخصيا عشت هذه التجربة.

أيضا آجال استرجاع المصاريف، دائما أتحدث عن المقدرة الشرائية للموظف التونسي فورقة استرجاع المصاريف تبقى ثلاثة أشهر وبذلك يقوم بشراء دواء جديد وهنا أتحدث عن الأمراض المزمنة التي يشتريها لمدة ثلاثة أشهر هذا إن استطاع شرائها واسترجاعها يبقى مطولا هذا أولا.

أريد المرور إلى ملف آخر غير التغطية الصحية وهو ملف الدعم منذ سنوات وفي ظل الحكومات المتعاقبة التي تتحدث عن الدعم المستحق يعني توجهه إلى مستحقيه ونتحدث عن قاعدة البيانات إلى أين وصلت قاعدة البيانات؟ إلى اليوم الحكومات تشكو من الصعوبات في حين أننا ننتظر قاعدة البيانات لكي يتضح أمرها.

ثالثا، هذه الاتفاقية ممتازة ولكن سيدي الوزير ألا تلاحظ أنه لا يوجد مراجعة تعيينات الملحقين الاجتماعيين بالولاءات وبالمحاباة؟ لا بد من مراجعتها وأنا أعرف عددا كبيرا منهم ونحن ندعوك إلى مراجعتها لأننا إذا أردنا أن نقوم بالدبلوماسية لا بد من تعيين الكفاءات. وهنا أقول لك أن أبناء الوزارة هم الأحق بهذا فبعثات الملحقين الاجتماعيين تمت بتوصية من فلان وفلان.

اليوم كذلك أود الحديث عن موضوع مراقبة نسبة "CNSS" في المدارس الخاصة مثلا نعرف أن القانون لا يمنع الأساتذة المباشرين في التعليم العمومي أن يعملوا بالمدارس الخاصة وبالتالي هم خاضعون لحجز "CNRPS" وتطالبه "CNSS" بدفع المساهمة وحتى العقوبة تكون عقوبة إدارية لدى وزارة التربية. وزارة التربية تغض عليهم الطرف ثم تطالبه "CNSS" بدفع مساهمتهم في حين أنهم مساهمون في "CNRPS".

بالنسبة إلى الإعانات وعذرا على الكلمة اعتبرها ضحك على الذقون حسب مستوى المعيشة في تونس، نقدم 180 أو 200 دينار هي لا تفي بالحاجة وأنا أفضل أن نعود إلى العهد السابق عندما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم ببعث المشاريع وتمد يد المساعدة في التنمية الريفية يكفي من الإعانات ومن التواكل لأنها لا تفي بالحاجة.

صحيح أنه شعار سياسي تقديم الإعانات للعائلات المعوزة فالمعوز قدم له مشروعا لكي يبادر بالعمل ويأكل الخبز ويكفي من شعار التواكل لكي نبيع الشعارات لم يعد وقت الشعارات فنحن نريد تغييرا جذريا هذا هو مسار 25 جويلية بالفعل لا بد من ثورة كاملة على كل ما هو بالي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير،

أردت أن أسأل ولن أتحدث عن جهتي بصفة خاصّة، نحن هنا اليوم لنصادق على اتفاقية بين تونس والكيبيك، ما هو دور الدولة في الشأن الاجتماعي؟ لأننا عندما نتحدث عن الكيبيك في كندا تعلمون أكيد أنّه منذ سنتين أو ثلاث قاموا باستشارة وطنية لمعرفة دور الدولة في الشأن العام؟ نحن نودّ معرفة دور الدولة في الشأن الاجتماعي وفي هذا الشأن يجب أن يعرف كل منّا ما له وما عليه.

شيء آخر مهم جدا كذلك، وهو المعرّف الوحيد الذي سيساعدكم كثيرا في الوزارة وسيسهّل عليكم العمل صلب وزارة الشؤون الاجتماعية والسادة المديرون العامون الموجودون خلفكم يعلمون أهميته ويجب أن نقدّم أكثر في هذا المجال في أقرب وقت، وعندما نتحدث عن المعرف الوحيد لابد أن نتحدث عن رقمنة الإدارة لا أدري أين وصلت؟

بالنسبة إلى الصناديق الاجتماعية "CNSS/CNRPS" نود أن نعرف ما هي وضعيتهم؟ لأننا نعلم أن الوضعية تدهورت في العشرية الأخيرة وماذا حصل لتعود إلى ما كانت عليه سابقا لأنها كانت تموّل الدولة باعتبار أنه كان لديها فائضا كبيرا وكانت تساهم في تمويل ميزانية الدولة ولكنها تراجعت في الوقت الحالي.

أود أن أتساءل عن سنّ التقاعد الذي هو 62 سنة ولكن يمكن تمديده بطلب بالنسبة إلى الصناديق الاجتماعية إلى سن 65 سنة، لا أعلم إن كنت على صواب أو مخطئا بخصوص هذا الموضوع، لكن 62-65 يمكن أن يحدث " blocage de l'avancement des cadres au niveau du carrière" بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعملون في الصناديق والمديرين.

سنمر الآن إلى الدفتر الأبيض، أنتم تعلمون مشاكله وفترة الانتظار التي يقضيها المواطنون لتسلمه ثلاثة أو أربعة أشهر نتمنى أن تجدوا حلا لتقليص مدة الانتظار،

هناك مشكلة أكيد أنكم على علم بها هناك العديد من المواطنين عند ذهابهم إلى المستوصف لا يجدون الدواء وهذه مشكلة كبيرة أيضا في المستوصفات، أيضا العودة المدرسية ومرضى التوحد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق المقعد 96.

السيد سامي رايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في البداية، باسم الكتلة الوطنية المستقلة، نثمّن هذه المذكرة المتعلّقة بمادة الضمان الاجتماعي مبرمة بين الجمهورية التونسية ومقاطعة الكيبيك والتي تهم بالأساس الجالية التونسية بالمقاطعة وذلك من خلال تنظيم قطاعات الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض وعديد الخدمات الصحية لفائدة الأجراء وغير الأجراء والقطاع العام والقطاع الخاص.

سيدي الوزير، بيّن ممثلو الوزارة عند حضورهم في أعمال اللّجنة بأنّ عدد المهاجرين بلغ 40600 شخصا يقيمون بشكل رئيسي في مقاطعة الكيبيك وأنّ الكندا تستقطب سنويا بين 2000 و3000 طالبا، لكن الملاحظ سيدي الوزير، أنّ التونسي عند التقدّم للحصول على التأشيرة مطالب بتجميد مبلغ قدره 80 ألف دينار وما نلاحظه أن رغم العلاقة المتميّزة مع الكندا فإنّ المبلغ المطلوب تجميده لا يزيد إلا في توسيع الهوّة والفوارق بين مختلف شرائح الشعب التونسي، بمعنى أنّ القادر على توفير هذا المبلغ يستطيع السفر إلى كندا وغير القادر لا تتاح له الفرصة، رغم أن بعض الفئات الضعيفة لهم الإمكانيات والكفاءات التي يمكنها السفر ولكن للأسف غير قادرة لذا قلنا لماذا لا تتدخل الديبلوماسية التونسية في هذا المجال وتحاول التقليص من الشروط المجحفة لتوفير وتكافؤ الفرص بين جميع التونسيين؟ ثمّ لماذا لا تحاول الديبلوماسية التونسية الترفيع في عدد التأشيرات المسداة للتونسيين وبالأخص وأننا نعرف بأن الكندا في حاجة ملحة إلى اليد العاملة وأن مراكز التكوين المهني قادرة على توفير اليد العاملة ولها قدرة تنافسية تؤهلها للدخول إلى السوق الكندية.

كما نتساءل عن النصوص القانونية المتعلقة بالضمان الاجتماعي في القطاع الخاص والعام ونلاحظ أن الوضعية المالية للصناديق خلال العشرية الأخيرة أصبحت سيئة ولم نلاحظ من الإجراءات سوى الترفيع في المساهمات وخاصة المساهمة الاجتماعية التضامنية الصادرة في 2018 والتي لا زلنا إلى الآن لا نعرف تاريخ أجلها هل ستتواصل أم لا.

على مستوى جهوي اتصل بعض العملة من حمام سيدي الجديدي يقولون أنهم في فترة تهيئة الحمام تم تأجيرهم لكن لم يتم خلاص الخدمات الاجتماعية وما جعلهم يفقدون الخدمات الاجتماعية بما فيها استرجاع المصاريف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد نبيه ثابت عن صوت الجمهورية وله أربع دقائق المقعد 182.

السيد نبيه ثابت

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، لا أستطيع البدء في مداخلتي قبل أن أوجّه لكم جزيل الشكر على المجهودات الجبارة في سبيل تحسين أداء وزارة الشؤون الاجتماعية نذكر منها اتفاقية اليوم مع الكيبيك، ارتفاع عدد المنتفعين بالمساعدات القارة وقيمتها، إحداث منحة إضافية عن كل طفل، إحداث برنامج التمكين الاقتصادي في إطار المقاربة الجديدة لمقاومة الفقر متعدد الأبعاد، رقمنة الإدارة مركزيا ومحليا وجهويا، رقمنة المنتفعين بالمساعدات الطارئة، رقمنة العلاج من خلال إصدار بطاقة أمان، الحد من خسائر الصناديق الاجتماعية، الدعم اللوجستي للإدارات المحلية والجهوية ، إحداث مركز للنهوض بذوي الإعاقة والفروع الجهوية له، التدخل للنهوض بالفئات الاجتماعية ماديا وعينيا.

سيدي الوزير، نحن هنا نقول للمسيء أسأت وللمحسن أحسنت ولكننا نطالب المحسن بالمزيد.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى ذوي الإعاقة نحن مطالبون بسنّ المزيد من القوانين التي تضمن كرامتهم وتحفظ إنسانيتهم وسن القوانين التي تضمن لهم حقهم في العمل، نحن نعلم أنّه خلال الانتداب يجب توجيه 2% من الوظيفة العمومية إلى ذوي الإعاقة وهنا أطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية التدخل لدى جميع الوزارات لتطبيق هذا القانون.

سيدي الوزير، أطلب منكم تدعيم الجمعيات الخاصة بالمعاقين بالحافلات والمواد اللوجستية من أجل القيام بدورها على أحسن وجه.

سيدي الوزير، برنامج إحداث التمكين الاقتصادي والإدماج الاجتماعي بمقتضى الأمر عدد 715لسنة 2022 ، بعث موارد رزق لفائدة الأفراد والعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل حيث وقع تمكين العديد من الشبان من هذا البرنامج، على سبيل المثال ولاية توزر 25 شابا باعتمادات فاقت 650 ألف دينار وهناك من تحصل على 60 ألف دينار وأنتم كنتم زرتم إحدى المشاريع وكان مشروعا رائدا فلماذا لا يقع الترفيع في هذه الاعتمادات في هذا الصندوق والترفيع في عدد الشباب المنتفعين وكما تعلمون سيدي الوزير أن هذا المشروع الرائد تحدثت عنه كل الدول فلماذا لا نتدخل؟ فإلى اليوم لم يتم إمضاء عقد الكراء مع وزارة أملاك الدولة وهو مشروع ناجح وأصبح ينتج.

سيدي الوزير، سنتحدث عن نقطة أخرى وهي السكن الاجتماعي نعرف أن دوركم استشاري في السكن الاجتماعي لكن إذا تطرقنا اليوم إلى هذا الموضوع ونأخذ مثال إقليم تونس سنتحدث عن الولايات الأربعة هناك 4000 مسكنا لا يمكن العيش فيها بسبب "الرطوبة" بالتالي يمكن مساعدة 4000 عائلة على الكراء.

سيدي الوزير، سقف "CNAM"وغلاء الأدوية فإنّ السقف الموجود حاليا أصبح غير كاف، كذلك إذا كنا سنتحدث عن اقتطاع 1% من أجر المتقاعدين، لا أعتقد أن هذا الإجراء يليق بتونس في عهد دولة اجتماعية.

التضامن الاجتماعي، سيدي الوزير، رغم كل المجهودات المبذولة في الجهات لكن يبقى فيه إخلالات جسيمة مثل تجميع الأدوية دون "pharmacien" والعقود الهشة سيدي الوزير، وهنا سأتحدث عن 173 مواطن تونسي ولن أتحدث عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لكني سأتحدث عن 173 موظف الذين أمضوا عقود عمل لفترة خمس سنوات ونصف وجدوا أنفسهم بعد أن أخذوا قروضا وهنا أتحدث عن الموظفين وليس عن الهيئة، هناك موظفون وجدوا أنفسهم في إشكاليات مع البنوك فمنهم من أصبح يعمل في بيع المواد المهرّبة كالبنزين فهؤلاء يمكن استقطابهم حتى من الأشخاص الذين هم ضد مسار 25 جويلية، هؤلاء 173 عائلة منهم من توفى بالمرض الخبيث...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صالح مباركي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق المقعد 142.

السيد صالح مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، في منطقة الكبارية من ولاية تونس، هناك الكثير من المواطنين من ذوي الدخل المحدود كانت الدولة شيّدت لفائدتهم مساكن اجتماعية عن طريق شركة الـ "SNIT" سنوات السبعينات وما بعدها والى اليوم لا يزال هؤلاء يعانون من عدم إمكانية ترسيم محلاتهم بإدارة الملكية العقارية بسبب عدم القدرة على خلاص أقساط متخلدة بذمتهم على امتداد سنوات رغم الصبغة الاجتماعية لهذه المحلات على غرار حي الوكيل وحي بوحجر والوردية 6 ، بسبب التقصير من الدولة في تسوية وضعيات عقارية تتعلق بالأراضي التي شيّدت عليها البناءات وقد نتج عن ذلك حرمان المعنيين بالأمر من التصرف في عقاراتهم سواء بالبيع والشراء أو بتوظيف رهون عليها في سبيل الحصول على بعض القروض للمساعدة في خلق مواطن شغل لفائدة أبنائهم وبناتهم من حاملي الشهائد العليا العاطلين على العمل شأنهم شأن متساكني حي النور ممن سبق لهم بناء محلات سكنية عن حسن نية على أراضي على ملك الدولة منذ الستينات وكانوا تلقوا عديد الوعود، الوعود بتسوية وضعياتهم لذلك فإننا نلتمس من سيادتكم اتخاذ قرار بإعفاء هذه الفئات من الديون المتخلدة بذمتهم والعمل على إيجاد حلول تفضي إلى تسوية قانونية لوضعية كل العقارات التي تم بناؤها على أرض راجعة للدولة عن حسن نية منذ عشرات سنين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد مجدي عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق المقعد 72.

النائب المحترم علي بوزوزية، عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق المقعد 74.

النائب المحترم عبد الحليم بوسمة غير منتمي وله ثلاث دقائق المقعد 118.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة السيد الوزير والوفد المرافق له،

إن الحديث عن التحديات المطروحة على وزارة الشؤون الاجتماعية والمشاكل الحقيقية للتونسيين يطول. السيد الوزير، مشاكل منظومة الحماية الاجتماعية والتقاعد ووضع الصناديق الاجتماعية و"CNAM"، حقوق الطبقات الضعيفة والهشة في عيش أفضل كل هذا سنعود إليه أكيد في جلسات حوار أخرى.

اليوم، أردت الحديث عن دوركم في ظاهرة أصبحت تعد أكبر كارثة تهدد مستقبل تونس ووضع أجيالها القادمة، أتحدث عن 100 ألف تلميذ وتلميذة يغادرون مقاعد الدراسة سنويا دون 16 سنة، أتحدث عمّا بين 400,000 تلميذ وتلميذة غير مسجلين في أية منظومة ولا تكوين ولا دراسة.

ظاهرة تحتاج أكثر إحاطة وتنسيقا منكم لإحداث مدارس ومراكز تكوين لإعطاء فرصة ثانية لهؤلاء التلاميذ حتى لا يكونوا مشاريع دواعش وحرّاقة وحتى لا يركبوا قوارب الموت والانحراف، مسؤولية الدولة سيدي الوزير في توفير الحماية والإحاطة بهذه الفئة.

تؤكد كل الدراسات المنجزة أن من أهم أسباب الانقطاع المبكر لهذه الفئة هو الفقر والمحيط المدرسي والاجتماعي غير المهيأ للتكوين والدراسة.

السيد الوزير، لابد من وضع استراتيجية متكاملة وإيجاد تمويلات لإحداث مراكز الفرص الثانية لهؤلاء المنقطعين عن الدراسة وإعادة تكوينهم من أجل الاندماج في المجتمع والالتحاق بسوق الشغل.

موضوع آخر سيدي الوزير، أصبح يشكل وصمة عار علينا جميعا في تونس، بعد ثورة جاءت لتحفظ كرامة التونسيين والتونسيات، منحة العائلات الفقيرة والمعوزة لابد من الاشتغال علي الترفيع فيها في ظل تقهقر المقدرة الشرائية للتونسيين، منحة لا تحفظ كرامة فئات المعنية بها لابد من التركيز على آليات وحلول لمقاومة الفقر والاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للتحفيز على خلق موارد رزق قارة للعائلات ذات الدخل المحدود، نرجو أن تكون هناك في المرحلة القادمة اتفاقيات في صالح مقاومة الفقر والانقطاع المبكر والحماية للفئة الضعيفة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق المقعد 31.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا السيد الرئيس على صبرك وسعة صدرك في تسير أعمال المجلس صحبة مساعديك،

شكرا لإدارة المجلس وعلى رأسها السيد الكاتب العام،

شكرا للإعلام ورجال الأمن،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية وبإطارات الوزارة المصاحبين لسيادته.

سيدي الوزير، أحمل لكم تحيات مواطنات ومواطني جبنيانة والعامرة وأحمل عبر سيادتكم الشكر الجزيل لسيادة الرئيس قيس سعيد على لفتته الكريمة في تركيز مكتب محلي للتقاعد الاجتماعي وهو يعتبر انجازا عظيما لفئة معينة من المواطنين وجدت في هذا المشروع لبنة من الجمهورية الجديدة التي نسعى جميعا إلى بنائها ونجاحها رغم العراقيل العديدة من الداخل والخارج.

سيدي الوزير، إنّ كتلة صوت الجمهورية مؤمنة بدور السلطة التشريعية في معاضدة ودفع السلطة التنفيذية إلى الإصلاح الشامل على جميع المستويات وفي جميع المجالات والانطلاق بهذا الوطن من جديد بإمكانياتنا الذاتية وبنشر ثقافة التعويل على الذات وهي لعمري الحل الوحيد والأنسب، فبلادنا تعجّ بالخيرات ومقوّمات الانتاج والمهم هو الإرادة والعمل الإرادة والعمل.

سيدي الوزير، إن كتلة الجمهورية، ترى أن وزارتكم كانت سبّاقة لهذا التوجه الجديد لإيمانكم بدوركم في إنجاح المسار وتحديد عديد الصعوبات رغم دقة المرحلة والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد فبادرتم بتطوير مقاربات التدخل الاجتماعي وهو من أهم مقاومات السياسة الاجتماعية التي تستند كما ذكرتهم في عديد تدخلاتكم إلى مفهوم الدولة الاجتماعية الراعية لكل الفئات ومن هنا جاءت مذكرة التفاهم في مادة الضمان الاجتماعي بين الجمهورية التونسية والكيبيك والتي تعرض اليوم على المجلس والتي ترمي إلى ضمان حقوق العمال المهاجرين وضمان تغطية اجتماعية لفائدتهم وإلى أفراد عائلاتهم.

سيدي الوزير، نحن نواب كتلة صوت الجمهورية، نبارك هذه الاتفاقية ونشكركم ونشكر إطارات وزارتكم على ما تقومون به لفائدة جميع الشرائح الاجتماعية في عديد البرامج ومجالات التدخل والعلاقات المهنية والهجرة والتونسيين بالخارج، الصحة والسلامة المهنية، بعث مراكز الادماج ومراكز الرعاية ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

اسمحوا لي السيد الوزير أن توجه إلى سيادتكم بسؤالين:

النطاق الوطني، متى تقدم برنامج الأمان الاجتماعي؟ ثانيا برنامج الوزارة في تمويل الشركات الأهلية على النطاق المحلي أين وصل انطلاق برنامج التعليم مدى الحياة بجبنيانة والعامرة؟ وهل هناك نية لبعث مصحة للضمان الاجتماعي بجبنيانة خاصة أن الأرض موجودة لبعث المشروع؟

أجدد شكري لكم سيدي الوزير وإلى إطارات الوزارة، عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار ولها ثلاث دقائق المقعد 150.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير، مرحبا بالوفد المرافق الدولة.

سيدي الوزير، تتحدث دائما عن الدولة الراعية للحقوق والعدالة في مسار ثوري جديد نادى به السيد رئيس الجمهورية وأعددتم لذلك العديد من القوانين والبرامج الجيدة لكن ينقصها التطبيق.

أولا، أرفع إلى سيادتكم النقص في عدد الاخصائيين الاجتماعيين بمعتمدية سوسة الرياض، هناك أربعة أخصائيين فقط عن 100 ألف ساكن أو ما يزيد، أي ثلاث مرات أقل من المعدل العالمي وهو أخصائي على كل 7000 ساكن كحد أقصى مع نقص في السيارات الإدارية للقيام بالبحوث والزيارات والتعطل المتكرر لنظام الإعلامية مما يعطل تنفيذ برنامج الأمان الاجتماعي ويجعل التدخلات وقتية وليست تدخلات خدمة ولا إحاطة ولا سيرورة دائمة للعمل.

ثانيا هناك مشكلة في "scoring" في الادماج في برنامج الأمان الاجتماعي يجب مراجعتها والتقليص من طول الدور فالعديد من المواطنون يحرمون من البرنامج الذي لا يستجيب للواقع دائما، فعلى سبيل المثال مواطن يعيش في الشارع بدون مأوى لا يتمكن من الحصول على العلاج لأنه موجود بالقرب من المستشفى ولكنه لا يملك حتى تعريفة العلاج، كما نرجو منكم فتح مناظرة لانتداب أخصائيين اجتماعيين ومراجعة النظام الأساسي بما يضمن حقوقهم المادية وخاصة الترقيات الآلية في ظل ما يتعرضون إليه من ضغط مادي ومعنوي أثناء أدائهم لواجبهم.

سيدي الوزير، نطلب منكم إحداث مركز دفاع وإدماج بمعتمدية سوسة الرياض ومراجعة توقيت هذه المراكز حتى يتسنى للأطفال تلقي المزيد من التأطير وتوفير وسائل النقل تسمح بتنقلهم من وإلى خارج المعتمدية، كما نطلب منكم إحداث مركز عناية بأطفال التوحد، وأرجو من سيادتكم تفعيل القانون عدد 30 لسنة 2020 والاهتمام والتسويق الإعلامي وتنظيم أيام تحسيسية محلية جهوية ووطنية حول التمكين الاقتصادي والشركات الأهلية وبرنامج رائدات حتى يتعرف المواطنون عليه ولتشجيعهم على الاندماج فيه.

كما نطلب منكم النظر في الوضعية الدقيقة لعمال مصنع حليب تونس وعمال شركات "AMS" بولاية سوسة ومحاولة معرفة أسباب رفع العمل به واستئناف العمل لتوفير ظروف العيش الملائمة للطبقة الشغيلة وشكرا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد مصطفى البوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق المقعد 185.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدات والسادة النواب،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية وكافة الوفد المرافق له،

في مجال تدخلي حول مذكرة التفاهم في مادة الضمان الاجتماعي عدد 17 لسنة 2023 نبارك هذا المشروع ونتمنى أن تكون نتائجه متميزة.

سيدي الوزير، منذ توليكم حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية لاحظنا حرصكم ومهنيتكم في نهج طرق علمية لتطوير عمل ونشاط هذه الوزارة التي تمس شريحة كبيرة من الشعب التونسي والفئة الهشة التي تستحق كل المساعدة والمساندة لتنعم بالعيش الكريم في وطن تباعدت فيه الطبقات الاجتماعية واندثرت فيه الطبقة المتوسطة وأصبح هناك طبقة برجوازية وطبقة فقيرة أصبحت غير قادرة على العيش الكريم خاصة بعد ثورة 17 ديسمبر وأملنا كبير في تونس بعد 25 جويلية 2021 أن تصبح الأمور أفضل مما كانت عليه.

سيدي الوزير، أريد أن ألفت نظرك سيادتكم إلى فئة كبيرة من الطبقة الشغيلة في مجال النظافة والحراسة تعمل في عديد الإدارات والبنوك والمؤسسات العامّة والخاصة وتتقاضى أجرها عن طريق شركات المناولة 400 دينارا شهريا ومن بينهم شباب يطمح لبناء مستقبل مشرق فهل بهذا الأجر يمكن أن يعيش مواطن طيلة شهر كامل ويشعر بالكرامة والعزة بعد 25 جويلية مع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار؟ لا أعتقد وهنا لم لا يقع انتدابهم في هذه المؤسسات ويتقاضون أجورهم كاملة التي لا أعتقد أنّها تمنع من انتدابهم وإدماجهم ضمن عملتهم.

سيدي الوزير، إن ذوي الحاجيات الخصوصية لهم سيارات موردة ومحجوزة في الديوانة، الرجاء التدخل لهذه الفئة التي تستحق كل الدعم والمساندة وثقتنا فيكم كبيرة لإيلاء الموضوع كل الاهتمام مع الوزارات المتداخلة.

سأضيف نقطتين: نقص الموارد البشرية خاصة في الأخصائيين الاجتماعيين وضعف تدفق شبكة الإنترنت بالجنوب التونسي خاصة تطاوين ومدنين مما أثر على تحقيق برنامج رقمنة الإدارة وخاصة برنامج الأمان الاجتماعي. وفقنا الله وإياكم وشكرا

السيدة سوسن مبروك، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نجدد الترحاب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية وكافة الفريق المرافق لكم مرحبا بالسادة الزملاء الأفاضل.

الكلمة الآن لزميل النائب المحترم عادل بوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق عدد المقعد 152 فليتفضل.

الكلمة للسيد النائب المحترم رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي له أربع دقائق المقعد عدد 205 فليتفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك سيدي الوزير وبكامل الوفد المرافق لك، ومن خلالك نحيي كل أعوان الوزارة بمختلف قطاعاتها وخاصة أبناء الوزارة في الجهات حيث يواجهون ويقومون بعمل مهم جدا خدمة للتونسيين.

نحن نعتبر أن مشروع هذا الاتفاق مشروعا مهما يعبر عن التفات الدولة والوزارة إلى كل التونسيين في الداخل وفي الخارج وأتمنى أن يستمر هذا المسار ليوفر الضمان لكل التونسيين في الداخل والخارج.

أريد أن أسألكم سيدي الوزير، عن مشروع مهم يتعلق بمنظومة الأمان الاجتماعي في ظل غياب الوكالة الوطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية، فما مدى القدرة حتى يكون هذا العمل ناجعا؟ لقد تمت المصادقة على هذه الوكالة في سنة 2019 تاريخ إصدار الأمر، هذا أولا.

ثانيا، سيدي الوزير، نحن نطمح من خلال هذه المنظومة إلى التغطية الشاملة والإدماج الشامل لكل من يستحق يعني أنّ الإعانة في تونس والتغطية الشاملة تتطلب إمكانيات مالية نأمل أن يتحسن وضع البلاد بما يسمح بالتغطية الشاملة ونتجنب منطق الحصص.

نقطه ثانية، المركز الدولي للمعاقين قام على تجربة نموذجية، نتمنى أن تأتي نتائجها وفي الجهات هناك توجّه نحو إحداث مركز تربية مختص نموذجي هذا مهمّ، لكن كيف سيتم تأطير بقية المراكز في ضل الصعوبات المالية والقدرة على التأطير، نحتاج ألا نكرس هذا التوجه النموذجي في بعض الوزارات لأننا نخشى أن يكون على حساب بقية المراكز المختصة.

نقطة أخرى سيدي الوزير، تتعلق بقطاع النهوض الاجتماعي، يشهد بعض النقص في عدد الاخصائيين الميدانيين ونقص في العمال وخاصة السواق بما يعيق العمل الميداني ويخلق بعض الصعوبات لدى مراكز النهوض الاجتماعي.

سأسألكم سيدي الوزير، وربما عندما وجهت إليكم سؤالا شفاهيا حول عمّال الحضائر بسبب غياب وزارة الوظيفة العمومية وأعلم أن الوزارة هي التي تولت النقاش في هذا الموضوع والموضوع يتعلق بـ45 سنة وبدأت تتقدم التسوية لكن وقع إسقاط العديد منهم خاصة في مجال الغابات، فليس ذنب المواطنين العمل لفترة 18 يوما و14 و15 يوما في الانجراف ليس هو من اختار ذلك، نحتاج من الدولة الراعية دولة 25 جويلية أن تتجه نحو التسوية الشاملة وتنصف هؤلاء لأنهم لم يختاروا أيام العمل، صحيح أنّ هناك إمكانيات دولة لكن نتمنى في المستقبل أن تتم تسوية هذه الوضعية في المستقبل ما بين 45 و 55 سنه وبمبادرة تشريعية من نواب حركه الشعب في 2021، لقد أمضى السيد الرئيس الجمهورية على هذا الأمر وهو يدعو إلى التسوية ونحن السيد الوزير، ندعو إلى التسوية الشاملة لهذه الفئة ويجب انصافها ونعتبر أنّ...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة المحترمة ماجدة الورغي غير منتمية ولها ثلاث دقائق المقعد عدد 163 فلتتفضل.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

لقد جئتنا سيدي الوزير اليوم بمشروع قانون يضمن تواجد أبنائنا وشبابنا خارج حدود الوطن وتحديدا في كندا، في الحقيقة سأصوّت لفائدة هذا القانون لأننا عاهدنا أنفسنا على التصويت لكل تسوية وضعية في إطار القانون لحلحلة الاشكال ونتمنى أن يقع هذا مع بقية الدول.

لكن سيدي الوزير الشأن الداخلي أيضا يستغيث ولنا أشهر منذ أدينا القسم ونحن في انتظار ترسانة القوانين لحلّ الوضعية الكارثية في الشأن الاجتماعي داخل حدود الوطن.

سيدي الوزير، أما آن الأوان اليوم أن نحارب الفقر والتسول ومد اليد؟ أعتقد أنه حان الوقت لتكون لدينا استراتيجية أو خطة عمل للعائلات المعوزة في تونس لينخفض عددها بعد أن ارتفع، هكذا نستطيع القول أن هناك استراتيجية واضحة للقضاء على الفقر في بلادنا أو نقوم بتسييج البلاد ونسميها دائرة التسول وطبعا أتحدث عن الجمهورية التونسية ككل وليس تونس العاصمة فقط ونسميها بلاد التسوّل ومدّ اليد.

سيدي الوزير، من الجيّد الانفتاح على المجتمع المدني لاحتواء العائلات المعوزة، اليوم مثلا نجد جمعية حتى لا نظلم أحدا تعنى بتربية الحلزون من بين نشاطها وبرنامجها السنوي توزيع "قفة رمضان" أو البحث عن أضحية العيد أو البحث عن ملابس العيد وغيره وهذا يطرح نقطة استفهام بالنسبة لي خاصة وأن جل الجمعيات المنتصبة في تونس لا نعرفها جيدا ونجد لديها معطيات شخصية لأشخاص في إطار أرشيف موجود لديهم يتضمن كل التفاصيل عن المواطنين والمحتاج عندما تسأله عن وضعيته يمدك حتى بتاريخ ولادة جده المهم يتمتع بقفة رمضان.

إذن، سيدي الوزير سنصوت اليوم لفائدة القانون لكن نتمنى لو جئت في جلسة حوار ونقاش لأن لدينا العديد من نقاط الاستفهام التي نريد طرحها على سيادتكم ولنا مواطنون ينتظرون الإجابات، عندما أعود إلى منطقتي وأتحدث معهم عن مشروع الكيبيك سيقولون لي تونس ماذا فعلتم لأجلها ونحن أدينا القسم منذ فترة طويلة ونحن في انتظار مشاريعكم للنظر فيها ولحلّ وضعية المواطنين العالقة.

سيدي الوزير، أريد أن أقول لكم، أنا ماجدة الورغي لدي ملف اليوم لمواطنة تنتفع بمنحة 180د الموجهة للعائلات المعوزة وهي لا تستحقها وآمل ألا يحذف اسمها من الـ "réseau" بعد أن تحدثت عنها.

سيدي الوزير، في انتظار أن تعودوا إلينا مرة أخرى، أرجو منكم أن تتوقفوا عن توزيع الأغطية التي تسمونها مساعدات في إطار أغطية صوفية وهي أغطية قديمة من زمن الحرب وشكرا لكم.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان والمقعد عدد 9.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا، مرحبا بكم سيدي الوزير وبالوفد المرافق لكم،

نبارك هذه الاتفاقية ككتلة الأمانة والعمل ونرجو أن تتبعها اتفاقيات أخرى وبهذه المناسبة نود الاستفسار عن بعض المشاغل سيدي الوزير.

أولا، ما هو برنامج الوزارة لمزيد التعريف والتشجيع على بعث الشركات الأهلية وسبل توفير الظروف لعملها مستقبلا؟ وهل هناك عمل على تغيير بعض التشريعات والقوانين لتذليل العقبات أمام باعثي هذه الشركات؟

ثانيا، ماهي استراتيجية الوزارة للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير العيش الكريم لهم حتى تتحقق المساواة ونوفر لهم العيش الكريم؟

ثالثا، اليوم نلاحظ أن أولياء أطفال طيف التوحد ليس لهم أي تغطية من الدولة لمجابهة مصاريف أبنائهم وهم غير قادرين على مجابهة مصاريفهم خاصة في الدراسة فما هو برنامج الوزارة للعناية بأبنائنا المرضى بطيف التوحد؟

رابعا، السيد الوزير، الرجاء مراجعة بطاقات العلاج المجاني والعلاج بتعريفة منخفضة، العديد من المواطنين تنتظر وهي تستحق وهناك العديد من المواطنين الموجودين لا يستحقونها وهذا واقع ونحن لنا فيكم كل الثقة لمراجعتها.

سيدي الوزير، أكّد السيد الرئيس في العديد من المناسبات أن الدولة لن تتخلى عن دورها الاجتماعي فما هو برنامج الوزارة للقضاء على الفقر؟ هل هناك تشريعات جديدة وتنقيحات في القوانين لتحقيق هذا الهدف؟

نجدد لكم سيدي الوزير، شكرنا ككتلة الأمانة والعمل ونحن نثق بمجهوداتكم التي تقومون بها من أجل تونس أفضل، تونس العدل والمساواة بين كل أفراد شعبها وأعيد وألحّ التأكيد على المراجعة لأننا لاحظنا...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية، لها دقيقتان.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية نرحب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

نثمن مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على مذكرة التفاهم في مادة الضمان الاجتماعي المبرمة بين الجمهورية التونسية والكيبيبك. كما نثمن مجهودات سيادتكم على رأس الوزارة الذي حقق نقلة نوعية لمسناها في جهاتنا وهذا سيدي الوزير لا يزيدنا إلا ثقة في سيادتكم.

في البداية سيدي الوزير، يهمني في هذا الإطار أن أعبر عن دعمي لإطارات الشؤون الاجتماعية في جهة الكاف الذين يعملون في ظروف صعبة للغاية من حيث عدد الإطارات ونقص المعدات للقيام بمهامهم على أحسن وجه حيث أن حجم المهام الموكولة بعهدتهم لا تتقابل مع الإمكانيات الموجودة.

السيد الوزير، الجميع يعلم حسب آخر الإحصائيات أن العديد من المعتمديات بولاية الكاف تصنف ضمن المعتمديات الأكثر فقرا في تونس.

يهمني في هذا الإطار أن أطرح إشكالية دفاتر العلاج المجاني ومنح العائلات المعوزة وأرجو من سيادتكم الترفيع في حصة هذه المعتمديات والنظر في قائمات الانتظار بشكل استثنائي.

السيد الوزير، في الآونة الأخيرة قامت مصالح الولاية بنشر القائمات الأولية للسكن الاجتماعي بالكاف وتاجروين بعد تعطيل دام سنوات وإذ أثمن حرصكم على هذا الموضوع فإني أطالب بالمزيد من هذه المشاريع في بقية المعتمديات السرس والدهماني والقصور والجريصة والقلعة الخصبة المعتمديات الأكثر فقرا وخصاصة.

إدماج هذه المعتمديات في المساكن الاجتماعية ليتحصل عدد محترم من الأهالي للسكن بها وحفظ الحد الأدنى من الكرامة ونحن نعلم السيد الوزير أن الحصول على سكن بصفة شخصية أمر لا يتسنى لذوي الدخل الضعيف أو حتى المتوسط نظرا إلى الغلاء في مواد البناء وضعف الأجور.

نطلب من سيادتكم تحسين المساكن بالقلعة الخصبة وخاصة إزالة الأكواخ للانتفاع بحق طيب العيش.

كما نرجو من سيادتكم إنشاء وحدة خاصة بإدارة الشؤون الاجتماعية علما أن بلدية المكان تعهدت بتوفير قطعة أرض لهذا الغرض.

ختاما السيد الوزير أتمنى لكم التوفيق في مهامكم وأدعوكم إلى زيارة لجهة الكاف للوقوف على عديد المشاكل على عين المكان وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد وليد حاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

السيد الوزير، أين الترقية الاستثنائية لفائدة الأخصائيين الاجتماعيين فهذا السلك هو الوحيد الذي لم يتحصل على هذه الترقية في الوظيفة العمومية؟

السيد الوزير، نسبة تغطية الأخصائيين من المفروض أن تكون في حدود 6000 و7000 مواطن لكل أخصائي اجتماعي وهنا أتساءل إلى متى توقف انتداب أخصائيين اجتماعيين خاصة أن العدد يتجاوز 10 آلاف مواطن لكل أخصائي خاصة في ولاية القيروان؟

السيد الوزير، مدينة الوسلاتية مثلا بها إخصائيين اجتماعيين في 30 ألف ساكن يعني بمعدل 15 ألف ساكن لكل أخصائي وهذا غير معقول وغير مقبول.

السيد الوزير، خدمات وزارتكم الموقرة تتعطل باستمرار بسبب انعدام وسائل النقل وقلتها. مدينة العلا مثلا من ولاية القيروان دون سيارة، مدينة حاجب العيون سيارة دون سائق.

متى يتم بعث الوكالة الوطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية وتفعيل القانون المنظم لها الصادر في 30 جانفي 2019؟

السيد الوزير، استنادا إلى الفصل 43 من الدستور الذي ينص على أن الصحة حق لكل إنسان وينص على ضمان الدولة للوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن، العلاج مجاني لفاقدي السند ولذوي الدخل المحدود ولذلك نطالب بتوفير دفتر للعلاج لكل عائلة تونسية ولكل مواطن تونسي غير منخرط في الصناديق الاجتماعية.

السيد الوزير، مقر جمعية أمل للنهوض بحاملي الإعاقة بحاجب العيون لم تكتمل به الأشغال رغم رصد مبلغ قيمته 180 ألف دينار على قسطين منذ تقريبا ثلاث سنوات ولكن هذا المبلغ لم يفي بالغرض وهو الآن مقر غير صالح للاستعمال.

السيد الوزير، 2020 كان عاما أسودا في حاجب العيون، حادثة القوارص التي راح ضحيتها 85 شابا تقريبا عدد الموتى بين 7 و10 شبان. وزارتكم الموقرة تكفلت بالموضوع على أن تتابع هذه العائلات والأشخاص المتضررين يعني ما بقي منهم على قيد الحياة إلا أن الوزارة إلى يومنا هذا وبعد ثلاث أو أربع سنوات لم تكمل ما عليها أو ما تعهدت به فقط وزارة الأسرة والمرأة وكبار السن تكفلت بفرديين.

ضرورة ملحة السيد الوزير أن تعودوا إلى هذا الملف، وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير والسادة المرافقين،

نحن ككتلة وطنية مستقلة ندعم هذه الاتفاقية ونثمن ما جاء بها ونتمنى أن لا تكون الأخيرة وتليها اتفاقيات أخرى لأننا نعلم أن عمالنا بالخارج يدعمون ميزانية الدولة من حيث العملة الصعبة.

نمر إلى المواضيع التي تهم حياة التونسي وتهم المواضيع الحارقة، اليوم اطلعت على الموازنة المالية لـ "CNAM" عبر الموقع سنة 2021 نجدهم حققوا أرباحا بمليار و30 ألف دينار في الموازنة وحتى على مستوى التدفقات المالية نجدها لا تشكو من صعوبات في المالية.

بما أنكم تشرفون على إعداد الميزانيات القادمة للسنوات القادمة نطلب منكم الترفيع في سقف استرجاع المصاريف والأدوية لفائدة المنخرطين لأن هذا السقف لم يعد يفي بالحاجة حيث ارتفعت أسعار الأدوية وهناك عدد وفير في عدد الأفراد.

في الخارج من ينجب أطفالا له أفضلية ويتمتع بأكثر أموال وهذا في نفس الوقت في إعداد الميزانية يجب الترفيع في قيمة المنافع العائلية أو منحة الأطفال التي تقدر بـ 7 دنانير شهريا يعني 40 دينار في ظرف ثلاثة أشهر بالنسبة لطفلين بصراحة المنحة مخجلة.

السيد الوزير، نحن نعوّل على حسكم الوطني ونطلب منكم التسريع في إنهاء برنامج الرقمنة الذي سيربحنا الكثير من الأموال لأن هناك إهدار للدعم الموجه في مكانه الخاطئ.

سعر "الباقات" 190 مليم لنفترض أن كل تونسي يأكل في اليوم نصف باقات يعني لدينا 6 ملايين قطعة خبز هناك 60 مليون 10 مليمات موجهة إلى أصحاب المخابز شهريا، مليار و800 تقريبا 25 مليار سنويا يمكن توجيههم إلى ذوي الاحتياجات الخصوصية.

منذ سنة 2021 و2022 هناك برنامج دعم موارد رزق ذوي الاحتياجات الخصوصية لم تدفع لهم المنح وأنتم على علم بهذا ولهم موارد رزق ضعيفة لكنهم في حاجة إلى المساعدة لتأمين حياتهم.

كذلك هناك مشكل عمال الحضائر بالغابات هناك فوج أول أو فوجان تمت تسوية وضعيتهم وهناك أفواج أخرى يجب إلحاقهم السيد الوزير.

هناك برنامج السكن الاجتماعي ببوعرقوب، المنازل آيلة للسقوط وكل والي يغير القائمة في كل مرة وتعود إلى الولاية واليوم هناك قائمة موجودة نتمنى الإسراع في توزيع هذه المساكن والتفكير في إحداث مساكن ومقاسم اجتماعية جديدة في عديد الولايات...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فتحي المشرقي غير منتم، له ثلاث دقائق.

السيد فتحي المشرقي

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

سيدي الوزير، كبقية الزملاء نثمن مذكرة التفاهم في مادة الضمان الاجتماعي المبرمة بين الجمهورية التونسية بالكيبيك بتاريخ 20 نوفمبر 2022 عدد 17 لسنة 2023 وكل عمل يهتم بالجالية التونسية في كل مكان بالعالم.

إن تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة والعادلة ترسخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وتدعم الرفاه الاجتماعي ولذلك يجب على الوزارة العناية بل التدخل المباشر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات المهددة والفاقدة للسند ولذلك سيدي الوزير نطلب منكم بكل إلحاح إنشاء مركز للرعاية الاجتماعية لفاقدي السند بولاية بنزرت على غرار بقية الولايات.

سيدي الوزير، نرجو منكم الترفيع في عدد العائلات المنتفعة بمنحة العائلات المعوزة باعتبار النسبة الهامة للفقر بمعتمدية بنزرت الجنوبية.

سيدي نرجو منكم استحثاث نسق تمويل مشاريع ذوي الاحتياجات الخصوصية في عنصر موارد الرزق.

كما نطلب منكم سيدي الوزير بكل إلحاح التدخل المباشر وحل ملف عمال معمل السكر ببنزرت الجنوبية ليكون قاطرة الإنتاج خاصة أن أكثر من 500 عائلة في حالة بطالة ومهددون بالسجون لعدم إيفاء وخلاص ديونهم الخاصة.

السيد الوزير، نطلب منكم التدخل كذلك لحل مشكلة شركة بحيرات والتي بها أكثر من 100 عائلة ونفس الشيء بالنسبة إلى مصنع "سكوفريب" بمنزل جميل.

في الختام سيدي الوزير، أتقدم بالشكر لك في شخصك ولكل الوزارة لدعمكم وتوفيركم لكل المتطلبات اللوجستية للإدارة الجهوية والشؤون الاجتماعية ببنزرت وشكرا لك.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية، له دقيقتان.

السيد نزار الصديق

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بك السيد الوزير وبالوفد المرافق لك،

الأكيد سيدي الوزير أن هذه الاتفاقية سيكون لها تأثيرا إيجابيا على حياة بعض التونسيين ببعض الجوانب وربما أهمها بالنسبة إلى البلاد التونسية في توفير مدخول من العملة الصعبة.

ثانيا، نحن نعرف أهمية وزارة الشؤون الاجتماعية باعتبارها تعنى خاصة بالفئات الهشة بالبلاد ونعرف حجم الضغوطات ونعرف أنكم تبذلون مجهودات جبارة وهي حقيقة ملموسة نراها ونلاحظها، لكن أتمنى أن تقدموا لنا مشاريع قوانين وخطط واضحة وهادفة تعنى بالداخل التونسي وبالمواطنين الذين لا يملكون سعر تذكرة المترو الخفيف للتنقل بها في العاصمة يعني لا نتحدث عن ركوب الطائرة والتنقل لكندا. صحيح هو مشروع جيد لكن هناك مشاريع أولى من مشاريع أخرى سيدي الوزير.

رجاء السيد الوزير، أريد أن أحدثك عن المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية الراجع إليكم بالنظر، أمر عدد 251 سنة 2007 المؤرخ في 5 فيفري 2007 كنتم تنتدبون أخصائيين اجتماعيين من هذا المعهد وفي تلك الفترة أصبحت المناظرات في مختلف الاختصاصات على إثرها يتم الانتداب وهذا خطأ فادح السيد الوزير والأخطاء السابقة لا نلقي عليكم اللوم فنحن معكم ونساندكم ولكن عليكم تلافيها ولديكم فرصة الإصلاح.

موضوع آخر السيد الوزير هناك بعض التعطيلات التي تحدث خلال تجديد بطاقة الإعاقة وكذلك دفاتر العلاج ونحن لا نريد أن نرى المواطن التونسي وكأنه متسول على باب وزارتكم وعلى باب إداراتكم لأنه لم يعد يتحمل هذا الشيء المؤسف.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عمر بن عمر عن كتلة الأحرار، له دقيقتان.

السيد عمر بن عمر

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق لك،

السيد الوزير، نحن ككتلة الأحرار نطلب من سيادتكم أن تكون لدينا جلسة حوارية نناقش فيها الوضع العام الذي يهم وزارتكم وبرنامجكم الإصلاحي.

أيضا نريد تثمين مشروع القانون الأساسي الذي نناقشه اليوم وإن شاء الله سنصادق عليه.

السيد الوزير، سأتطرق إلى وضعية خاصة في خصوص دار الخدمات الإدارية ببلدية زرمدين من ولاية المنستير.

هناك مصادقة على إحداث دار خدمات إدارية بزرمدين تبعا للمراسلات فقد وردت مراسلة في سنة 2018 من رئاسة الحكومة تعلم عن المصادقة على إحداث دار الخدمات من طرف لجنة القيادة بزرمدين. نفس الشيء مراسلة في سنة 2019 من وزير الوظيفة العمومية آنذاك يؤكد فيها إحداث دار الخدمات هذه.

في هذا الإطار انعقدت جلسة سنة 2019 بين البلدية بحضور ممثل عن الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بصفتها متبنية لدار الخدمات وتكفلت البلدية بإحداث المقر إلا أننا نفاجئ أن المديرين الجهويين بولاية المنستير يقولون لا تتوفر الأعوان لتفعيل دار الخدمات. نطلب منكم السيد الوزير التدخل لتفعيل دار الخدمات وهو مقر أنفقت عليه البلدية وقد أرسلت لك مراسلة في هذا الإطار.

سؤال موالي السيد الوزير، نريد أن نعرف ما هو برنامج وزارتكم وهل يوجد مشروع إصلاحي لمنظومة الدعم الذي تشوبها عديد الاخلالات؟

السيد الوزير، أطلب دائما إعادة النظر في قانون التمييز الايجابي الذي ألحق الضرر بعديد المعتمديات وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد كمال فرّاح عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان.

السيد كمال فرّاح

شكرا سيدتي الكريمة،

أجدد ترحابي بمعالي الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة أثمن دور الدبلوماسية التونسية ووزارة الشؤون الاجتماعية في إقرار هذه الاتفاقية وإن شاء الله تتجه الدبلوماسية الاقتصادية في نفس المنحى، هو مشروع ممتاز سأدعو كافة زملائي إلى التصويت عليه.

سأمر على ثلاث نقاط بسرعة:

النقطة الأولى تخص الشركات الأهلية التي تمثل إحدى البدائل التنموية في إدماج الفئات الهشة خاصة في الأرياف ضمن الدورة الاقتصادية.

السؤال المطروح معالي الوزير تقريبا مضت سنة وأربعة أشهر على إقرار تجربة الشركات الأهلية فهل هناك صعوبات وما هي الحلول المقترحة من لدنكم لتجاوز هذه الصعوبات؟

النقطة الثانية تخص الصناديق الاجتماعية التي تعاني من عجز ما يمثل قرابة 2000 مليار علما أن المنحة التضامنية تم تخفيضها في ميزانية 2023 من 1 بالمائة إلى 0،5 بالمائة.

في أحد تصريحاتكم معالي الوزير قلتم أن الصناديق الاجتماعية ستتحول في أقرب الآجال إلى مؤسسات مالية لدعم منظوريها والحفاظ على التوازن المالي، فهل بدأت مصالحكم الوزارية سيدي في تفعيل هذا التوجه من الجانب التشريعي أي النصوص القانونية؟

النقطة الثالثة والأخيرة بعض مؤشرات التنمية البشرية معالي الوزير تنذر بالخطر، نسبة البطالة تجاوزت 16 بالمائة ونسبة الفقر في حدود 20 بالمائة مع اختلاف بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية ونسبة الفقر المدقع في حدود 2،9 بالمائة.

الحلول للخروج من هذه الأزمة في الحقيقة هي تكريس ثقافة العمل والتشجيع على الاستثمار وخلق مواطن الشغل لكن هي أيضا أن تقوم الدولة الاجتماعية...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد ظافر صغيري

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير وبالفريق المرافق له،

نحن في الكتلة الوطنية المستقلة ندعم مشروع الاتفاقية ونثمن ما جاء به وسنصوت بنعم.

سيدي الوزير، هل يمكن أن تقدم لنا لمحة عن مردودية الترفيع في سن الإحالة على التقاعد، هل قمتم بدراسة وهل هناك أشياء "quantifiable" يمكن أن تقولها لنا؟

مسألة أخرى، ما هي الأوضاع والتوازنات المالية للصناديق الثلاث "CNAM , CNSS, CNRPS" هل يمكن أن تعطينا لمحة؟

هل يمكن أن تعلمنا عن سبب تأخير تنزيل جرايات المتقاعدين مؤخرا خاصة " CNRPS"؟

منذ أشهر تم تغيير مقر مكتب الشؤون الاجتماعية ببباردو من مدينة باردو إلى باب الخضراء بتونس العاصمة. أظن أنه لا يجوز وضع مكتب وحدة محلية للشؤون الاجتماعية بمعتمدية باردو في منطقة ترابية أخرى. جميعنا نعلم من يقصد مكتب المرشدة إما أن يكون من كبار السن أو من أصحاب الإعاقة ومن ضعاف الحال، وصلتني عديد التشكيات هناك العديد من المرضى والمقر الجديد بعيد لذا مقر المرشدة يجب أن يعود إلى معتمدية باردو في أقرب وقت ممكن ولما لا يعود إلى المكان الأصلي في مقر المعتمدية أو في مكان قريب منها وهذا أبسط شيء نقدمه لمواطني الجهة.

سيدي الوزير، في مكاتب البريد نرى المواطنين الذين سيتمتعون بمنح وزارة الشؤون الاجتماعية، نرى آبائنا وأمهاتنا في الحقيقة منظر غير لائق ومهين ويهين كرامة الإنسان.

في الحقيقة لا أعرف إن فكررت الوزارة في هذا الشيء بطريقة تحفظ كرامة الإنسان التونسي المحتاج عندما يتمتع بهذه المنحة. طبعا المنحة ضعيفة جدا ومع أنها ضعيفة على الأقل نحفظ كرامته.

نقطة أخيرة، هل فكرتم في العدالة والمساواة بين منخرطي "CNRPS" و"CNSS" في احتساب قيمة المنحة عند الخروج إلى التقاعد لأنه لا يوجد عدالة فيما بينهم والأكيد أن لديكم فكرة حول هذا الموضوع وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد مختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق.

السيد مختار عبد المولى

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية للسيد وزير الشؤون الاجتماعية السيد مالك الزاهي المحترم وكل الوفد المرافق له،

نحن نؤكد سيدي الوزير على أهمية الدور الاجتماعي للدولة ونعتبر أن مجال النهوض في هذا القطاع من أهم مقومات البرنامج الاجتماعي في البلاد والأكيد أنه يهدف من خلال المخططات والآليات إلى تحقيق تنمية اجتماعية عادلة ومتوازنة والأكيد أنها سترسخ قيمة التضامن بين أفراد المجتمع الواحد وتدعم الرفاه للمجتمع أيضا.

سيدي الوزير، إن مشروع القانون المعروض أمام نواب الشعب أعتبره مهما وأرجو التعميم مع كل الدول التي تتواجد بها الجالية التونسية بكثافة والأكيد سيدي المحترم نثمن كل المجهودات المبذولة من أجل تحسين كل المؤشرات التي تتعلق بوظائف الشؤون الاجتماعية.

وكما أدعو الوزارة سيدي الوزير إلى إعداد وتنفيذ البرامج الهادفة في تطاوين عامة ورمادة والذهيبة خاصة وإلى مقاومة الفقر وضمان تكافؤ الفرص للشباب والنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

وأدعم أيضا سيدي الوزير تدعيم الإدارة المحلية للشؤون الاجتماعية بالأفراد والسيارات لتفعيل وتسهيل عملية البحث الاجتماعي.

بالإضافة إلى مقترح الترفيع في منحة العائلات المعوزة والتي أصبحت لا تستجيب لشروط الحاجيات اليومية باعتبار الوضع الاجتماعي وارتفاع المقدرة الشرائية لعموم شعبنا.

سيدي الوزير، أما في مجال الإدماج الاجتماعي أدعو الوزارة إلى بذل مجهود إضافي في القضاء على الأسباب المؤدية إلى الانحراف ودعم التكيف ورصد الظواهر الاجتماعية المستجدة واستشرافها والتصدي لها والوقاية منها.

كذلك ندعو إلى وضع خطط ودراسات وتقييم للظواهر الاجتماعية على الأصعدة المحلية والجهوية والوطنية ووضع خطة مستقبلية في مختلف المجالات وبالتالي أنا أعتبر أن مهمة الشؤون الاجتماعية تنتفي. لذلك يصبح المفهوم الاجتماعي لا يكفي ومفهوم العدالة الاجتماعية لا يكفي وإنما المطلوب أن يكون الارتقاء الاجتماعي وأن تكون تنمية اجتماعية شاملة ويكون الإدماج الاجتماعي شاملا وحتى يكون عمل الشؤون الاجتماعية منتجا وفعالا وينعكس على الواقع الاجتماعي للدولة. لذلك سيدي المحترم دعم وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي لتفعيل دورها أمر مهم حتى تصبح رافدا أساسيا من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا بد من وضع برنامج يتضمن مبدأ تكافؤ الفرص ومقاومة كل أشكال الإقصاء والتهميش الاجتماعي.

سيدي الوزير المحترم، رغم كل المجهودات من وزارتكم ورغم كل المنجز وهذا معلوم عند غالبية المواطنين وعموم الشعب هناك مشكل حقيقي سيدي الوزير، في الإدارة المركزية وفي عديد الوزارات ليس وزارتكم فحسب بل في التقاطعات التي تتقاطعها مع وزارتكم.

صحيح سيدي الوزير، أن 25 جويلية ليس تاريخ القمر المكتمل ولا تاريخ ورد يتفتح كل يوم ولا تاريخ اندلاع ثورة لم تكتمل ولم تنتصر حتى الآن وإنما تاريخ تصحيح قد يكون الأهم هو الذي انتزع ورما قاتلا أضر بغالبية شعبنا غير أن جراح كثيرة تركت تتعفن ودون معالجة حتى بات دورها لا يصلح إلا للانتزاع بعد أن خلنا أنها أنقذت.

وعلى ذلك عاجلا لا آجلا نرجو أن يتم تدارك ذلك فورا وبتحميل المسؤوليات وبتغيير ما يجب تغييره وما يجب من سياسات وتسميات قديمة مارست الفشل مع الفاشلين القدامى وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ضحى سالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها ثلاث دقائق.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية ومرافقيه تحت قبة البرلمان،

أثمن بدء الاتفاقية بين تونس والكيبيك محور الجلسة وأثني على مجهوداتكم المبذولة في وزارتكم.

إن المهام المنوطة بعهدة وزارة الشؤون الاجتماعية تجعلها تضطلع بدور أساسي ومحوري في المجتمع الأمر الذي يحتم علينا الخوض في بعض المشاغل الملحة التي أعرضها على جنابكم السيد الوزير.

لقد كانت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة للأسف راعية للفساد بعلم وزيرها السابق ورؤساء دواوينها ومدير مصالحها على غرار الانتدابات المشبوهة بشهائد مزورة ومعطيات مدلسة في قطاع التربية المختصة.

هذا الفساد الذي تطرقت إليه وسائل الإعلام المختلفة ورفعت في شأنه قضايا عدلية لكن بقدرة قادر أغلق الملف رغم التوصل إلى إدانة فعلية بعد إثباته بالحجة والبرهان لدى القضاء. إلى متى سيدي الوزير سيبقى فاسدوا هذا القطاع في مأمن من المحاسبة؟

أعوان انتدبوا بطريقة مشبوهة جعلت عشر دفعات من المربين المختصين خريجي المعهد العالي للتربية المختصة بقصر سعيد يقبعون بين البطالة والعقود الشغلية الهشة.

ملف المساكن الاجتماعية والتلاعب في إسنادها وتحديد قائمة المنتفعين.

التغطية الاجتماعية للعاملين في القطاع الفلاحي والصيد البحري وحقوق العاملات في القطاع الخاص.

ملف رفع الأمية بوزارة الشؤون الاجتماعية، السيد الوزير الأمية تهدد مجتمعنا وتستدعي هبة جماعية حيث تسجل بلادنا نسبة 19،7 بالمائة من المجتمع أميين دون احتساب الأصناف أخرى من الأمية. رقم مفزع يبعث على القلق الكبير ويتطلب تضافر كل الجهود للحد من هذا الخطر الذي يهدد المجتمع التونسي.

وإذا أضفنا ما تسجله مؤسساتنا التربوية من انقطاع مدرسي في سن مبكرة تصبح مسؤولية وزارتكم جسيمة لاحتضان هؤلاء وتأطيرهم وحمايتهم اجتماعيا.

الدفتر الأبيض السيد الوزير، يمنح بالمحاباة والرشوة لغير مستحقيه في حين يحرم منه محدودو الدخل الأكثر حاجة وهذا ينسحب أيضا على شهادة الإعاقة.

أيضا الوضعية الاجتماعية للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل مئات الوضعيات لا تحظى بالمتابعة وحالة حمام الأنف وحمام الشط وبرج السدرية نموذجا باعتباري أنتمي لهذه الدائرة.

هل نحن السيد الوزير إزاء قانون الغاب في الملفات الاجتماعية؟

أعوّل كثيرا على تجاوبكم وأشكر حسن إصغائكم وهذا ليس بغريب عليكم وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد سامي السيد غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد سامي السيد

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

طبعا لا بد أن نثمن مشروع القانون هذا ونتمنى أن يسير على منواله في العديد من البلدان تكون فيها جالياتنا متكاثفة.

إدخال القانون الأساسي المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي حيز التنفيذ وقع صدروه بالرائد الرسمي ولم يقع تنفيذه إلى حد الآن. نتساءل السيد الوزير لماذا؟

من المنتظر أن يقع إحداث الوكالة الوطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية كذلك هذا لم يقع.

بالنسبة إلى جهة بنزرت السيد الوزير، تدعيم الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي بالأخصائيين الاجتماعيين هذه مشكلة وطنية ونعرف أن هناك مشكلة في موضوع الانتدابات.

تخصيص المساكن الاجتماعية في بنزرت الشمالية المقاسم المحبذة يكون هناك مقاسم للمساكن الاجتماعية إذ لم يقع تخصيص مقاسم في بنزرت الشمالية.

مصير الترقيات الاستثنائية للأخصائيين الاجتماعيين تحدث بخصوصه بعض الزملاء نتمنى حل هذا المشكل.

إحداث مركز لفاقدي السند بجهة بنزرت سيدي الوزير هناك الأقل من ستين سنة يقطن بالشارع كذلك هناك مشكل بخصوص المرأة المعنفة، كذلك إحداث مركز للتوحد بجهة بنزرت يوجد مركز خاص وهناك عائلات لا تستطيع التكفل بعلاج أبنائها به.

بالنسبة للعائلات المعوزة السيد الوزير تعرف أنها تتمتع بـ 180 دينار وأعرف أن القانون يتحكم بنا لكن لا بد من مراجعته في موضوع أن فرد من هذه العائلة يعمل ويتمتع بالأجر الأدنى وأنتم تعرفون قيمته السيد الوزير وبذلك يتم اقتطاع 180 على الوالدين رجاء السيد الوزير مراجعة هذه المسألة.

موضوع الدعم للعائلات المعوزة إستراتيجية الوزارة في الدعم بصفة عامة ما هو برنامج الدعم وإذا تم حذفه بالنسبة إلى العائلات المعوزة ولجميع فئات المجتمع السيد الوزير فهذا موضوع طويل ومحل نقاش طويل جدا.

بالنسبة إلى المستشفيات العمومية السيد الوزير وخلاص مستحقاتها من "CNAM" هي مشكلة عويصة حتى على مستوى الأقساط.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة أمال المؤدب عن صوت الجمهورية، لها أربع دقائق.

السيدة أمال المؤدب

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير الشؤون الاجتماعية تحية طيبة لك وللوفد المرافق لك،

نحن ككتلة صوت الجمهورية نثمن مجهودات الوزارة لتحقيق المساواة للمواطنين المهاجرين العاملين في الكيبيك لكي يصبح لهم امتيازات تضمن حقوقهم ويكون لديهم تغطية اجتماعية لهم ولعائلاتهم وتسهل لهم تحويل الجرايات.

سيدي الوزير، سأغتنم فرصة وجودكم بيننا تحت قبة البرلمان لكي أسألكم عن وضعية مواطنينا ببلادنا تحديدا بمعتمديتي المدينة وباب سويقة.

صحيح أن وزارتكم وإداراتها الجهوية تعمل ليلا نهارا لكي تحقق طلبات المواطنين وخاصة منهم العائلات المعوزة ذات الدخل المحدود والذي يكاد يكون مفقودا.

بين معتمديتي المدينة وباب سويقة لدينا أكثر من 2200 شخصا يتمتع بإعانة قارة وبالدفتر الأبيض وبمنحة 220 دينار شهريا ولدينا قرابة 4500 يتناطحون بالدفتر الأصفر "tarif réduit" ولدينا قرابة 4500 شخص يريدون مساكن اجتماعية ينتظرون منذ سنة 2012 ووقع التحيين سنة 2014 وفي الحقيقة المطالب منذ سنة 2006 ومازالوا ينتظرون.

سيدي الوزير، في المدينة العتيقة الوضعيات الاجتماعية خاصة ولها حالات خصوصية لأن هذه العائلات تقطن بمنازل أسقفتها آيلة للسقوط ومعرضة إلى الخطر لأنها لا تجد مأوى لها ولأبنائها. عائلات تنتظر القائمة الأولية في المساكن الاجتماعية.

المدينة العتيقة صرة البلاد ولكن فيها حالات اجتماعية قصوى ولا يتمتعون بأدنى مقومات العيش الكريم ونبقى صامتون حتى برنامج تحسين السكن لا يفي بالغرض لأن أغلبهم لا يملكون منازل ويسكنون على وجه الفضل ولا يتمتعون بملكية حيث عندما يجدون منزلا آيلا للسقوط يحتمون به في السكن.

السيد الوزير الوضعيات صعبة والحلول موجودة، عندما نفكر في مشروع مندمج مشروع وطني لإنقاذ المباني الآيلة للسقوط. وأعرف أن هذا المشروع لا يقتصر على شخصك فقط بل يجب أن يكون مشروع دولة مشروع مندمج يفكر في البنايات المتداعية ويفكر في العائلات المعوزة التي تمكنهم من سكن اجتماعي ومورد رزق في إطار منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

نقطة ثانية سيدي الوزير تتعلق بالمتقاعدين، المدينة العتيقة بها كبار سن يعانون لأنهم تحصلوا على التقاعد وهناك اقتطاع من جرايتهم.

نظام التقاعد نجد أساسه مبدأ التوزيع بمعنى من يعملون حاليا يمولون الجرايات بمساهمتهم ولكن هناك 21 بالمائة من النسبة تقتطع من المتقاعدين. الحل موجود السيد الوزير عندما نقوم بإعادة النظر الكلي في الفصل 37 من قانون 1985 والمتعلق بالترفيع في الجرايات ومنع اقتطاع مساهمات التقاعد من جرايات التقاعد.

هكذا يكون كبار السن المتقاعدين لديهم جراية محترمة فهو يعمل طيلة حياته ليجد نفسه عند إحالته على التقاعد يتم الاقتطاع من جرايته لخلاص أشخاص آخرين هذا غير معقول وغير منطقي السيد الوزير وشكرا على تفهمك وعلى رحابة صدرك وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيد الرئيس،

السادة والسيدات نواب الشعب،

اسمحوا لي في البداية أن أرحب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية ومرافقيه،

أريد أن أوجه له أسمى عبارات التقدير والاحترام لما تبذله وزارة الشؤون الاجتماعية من إحاطة بكافة الوضعيات الاجتماعية التي تعاني منها العائلات المعوزة من تغطية طبية وسكن ومنح شهرية. كذلك أثمن مجهودات الوزارة للتلاميذ الذين يعانون من مشاكل نفسية والتكفل بجميع مصاريفهم الدراسية والتنقل.

وإنني على يقين بأن تونس تتجه نحو الاستقرار بمزيد المجهودات والإصلاح.

نحن ككتلة الأمانة والعمل سنصوت على مشروع الاتفاقية مع الكيبيك التي تمكن مواطنينا بالخارج من التمتع بالحيطة الاجتماعية.

سيدي الوزير، أريد أن ألفت نظركم إلى بعض المسائل التي يطالب بها أهالينا خاصة دائرتي الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز فيما يخص توفير الأعوان والسيارات الإدارية لما نلاحظه من نقص في الإمكانيات البشرية، فالمطلوب النظر في توفير هذه المستلزمات للقدرة على تغطية كافة الدائرة. كما تعلمون أن الدائرة تضم حوالي 100 ألف ساكن واتساع المجال الترابي لهذه الدائرة.

أرجو السيد الوزير إحداث لجنة لمراجعة إسناد بطاقات المعوزين.

كذلك ألتمس منكم السيد الوزير وجود عديد الوضعيات الاجتماعية خاصة منها كبار السن الذين ليس لهم دخل ويتمتعون ببطاقات المعالجة وعندما يفوق سن أبنائهم العشرون سنة تسحب منهم هذه البطاقات أرجو النظر في هذه الوضعيات.

كذلك أرجو الترفيع في المنحة العائلية للمعوزين.

أرجو منكم كذلك السيد الوزير التسريع في بناء مقر الشؤون الاجتماعية بالسعيدة مع العلم أنه تم تخصيص الأرض من البلدية.

وأخيرا سيدي أرجو منكم الدعم لبناء مركز الأيتام والمعوقين بمدينة الرقاب. كما تعلمون السيد الوزير تم بناء القسط الأول ووفرتم الدعم ونشكركم على ذلك ونطالب بإضافة للدعم وأرسلوا اليوم تصميم البناية ونلتمس منكم على الأقل الإسراع في هذا الموضوع.

السيد الوزير، كذلك هناك مسألة تتعلق بالحافلات الصغيرة لا تدخل داخل المناطق لأنها ربما بعيدة في الجبل وتبقى في حدود الطريق الرئيسي فقط.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق عدد المقعد 38 فليتفضل.

السيد حسن جربوعي

مرحبا بك السيد الوزير والوفد المرافق لك،

أردت مقابلتك ولم تسنح الفرصة تحت قبة البرلمان ولدي اشكاليتان وأتمنى أن تتفاعل معي لأن الوضع أصبح كارثيا.

سيدي الوزير، من أخلاقيات المهنة هو حسن الاستقبال والتوجيه والتأطير والإصغاء والتعهد الإيجابي لطالبي الخدمة والهدف هو تحويل هؤلاء الأفراد المحتاجين من عبء على الدولة إلى مواطنين صانعين للتنمية وخالقين للثروة ونتفق على هذه النقطة.

ويدعو السيد رئيس الجمهورية في عديد الخطابات ويشدد على ضرورة أن تقوم الإدارة بواجبها تجاه الفئة الهشة في أسرع الآجال وهذه نقاط ليس فيها اختلاف.

في زياراتي الميدانية لمعتمديتي منزل شاكر بعد الدورة الانتخابية وجدت أمورا كارثية، مواطنون دون دخل قار ومكاسب هناك من يعمل في أشغال البناء له طفلان أو ثلاثة أطفال من ذوي الهمم ونساء عازبات يتامى الأب والأم متقدمات في السن يعشن بالصدقة من أهل الخير والإحسان مطالبهم من 2019 و2018 ولم يتحصلوا على أية خدمة على غرار الكم الهائل من مطالب الشيخوخة والتي لم يتم تناولها إلى حد هذه اللحظة.

ضعف الحصة التي في منزل شاكر ليس ضعفا لأن الدولة لا تعطي المقدورات وسأبين لكم أين يكمن الإشكال وأتحمل مسؤوليتي فيما، أقول بأن تركيز رئيسة الوحدة حتى على أبجديات العمل غير موجودة لقد كرست وقتها للمنظمات والجمعيات الخيرية على غرار الاتحاد النسائي والاتحاد المحلي للتضامن الاجتماعي وحين تسألها عن إمكانيات الدولة فتسمع جملتين الجملة الأولى أن الوزارة أعلمتنا أن حصة الجراية انتهت وانتهى الأمر.

النقطة الثانية، تقول لك "score" غير مؤهل في حين أن هذا الأخير لم يبين أبدا الظروف الاجتماعية التي يعاني منها الناس.

المسألة الأخرى سيدي الوزير، أيعقل أن معتمدية مثل منزل شاكر لم تتجاوز فيها نسبة الاستيفاء في الأمان الاجتماعي 30% وهي في المرتبة الأخيرة في جهة صفاقس.

لا مبالاة بملفات المواطنين ولا يمررون أي ملف أيعقل أن يقع تمرير 71 ملفا خلال سبعة أشهر؟ عدم الاستيفاء في البحوث الميدانية على الإنجاز، عدم عرض أي ملف على اللجنة الجهوية.

سيدي الوزير، كل هذا في كفة ولكن الاشكال الآخر والوقت لن يكفيني هناك كوارث وضعوا طاولة عند مدخل اللجنة والناس ملقون في الشمس ويرفضون منح المواطنين بتعلة أن هذا له 20 شاة والآخر يملك الزيتون والآخر له ابن يعمل وآخر يطلبون منه المغادرة ويعاني المواطنون من السب والشتم فهي كوارث لدي ما يثبت وقد راسلتكم كما راسلتكم المندوبة الجهوية السابقة التي كانت في صفاقس وحضرت للوزارة واتصلت بالسيدة في الوزارة ولم يسمعني أحد

إن المواطنين يعانون من كوارث فكيف سنطبق سياسة الدولة في الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الفقر متعدد الأبعاد؟ كيف ستتصل الدولة بالمعوزين وتوفر لهم ظروف العيش الكريم؟ كيف ستطبق الدولة برنامج الدولة في الحماية الاجتماعية بهؤلاء الناس؟

هي كوارث سيدي الوزير، بالله عليكم إيلاء لفتة...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم الأنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق عدد المقعد 7 فليتفضل.

السيد الأنور المرزوقي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والفريق المرافق،

ليس غريبا عنكم اهتمامكم بالجالية التونسية بالخارج تابعتك عندما كنت جامعيا واليوم كنائب وأعرف مقارباتك الاجتماعية وأطروحاتك الجديدة ونعرف خاصة المجلس الأعلى للهجرة وعلاقتكم الجيدة بالجالية التونسية وحرصكم خاصة حتى تكون جاليتكم في صلب الرصيد الاقتصادي لبلادنا أشكرك على هذا وبطبيعة الحال أثمن مجهوداتك السيد الوزير.

لدي ثلاث ملاحظات أو ثلاثة محاور ستكون بشكل برقي نظرا إلى ضيق الوقت وثلاث مسائل في مواضيع الساعة.

الموضوع الأول يتعلق بالدعم والتعويض والقدرة الشرائية، أسئلة بسيطة جدا كما ذكرت لك بشكل برقي، هل بدأتم في التفكير في الغاء الدعم بصفة تدريجية؟ الجميع يسأل سيدي الوزير متى سيوجه هذا الدعم لمستحقيه؟ متى سيعوّض الدعم بنظام المنح مثل بعض البلدان المتقدمة واستراتيجية الدولة بصفة عامة في مجال الدعم؟ هذا المحور الأول.

المحور الثاني، سيدي الوزير، لقد حان الوقت لإعادة النظر في منظومة الصناديق الاجتماعية وما أدراك ما الصناديق الاجتماعية نخاف ولا نريد أن يحصل في بلادنا ما حصل في بعض البلدان.

بطبيعة الحال، نحن في حاجة إلى إصلاحات جذرية حتى نتفادى هذه الحالة التي وصلت إليها الصناديق الاجتماعية حيث نلاحظ ضعفا كبيرا في توازن الصناديق وأكبر مشكلة يعاني منها التونسي اليوم سيدي الوزير هي نقص الأدوية.

المحور الثالث هو استراتيجية الدولة في مجال السكن والإسكان، إن دولتنا دولة اجتماعية بامتياز وقامت ثورتنا على مبدأ الكرامة " la dignité de l'homme" كرامة التونسي.

نمر إلى السكن وما أدراك ما السكن ألم يحن الوقت سيدي الوزير، سؤال بسيط إلى اقتطاع أراضي الدولة للشعب الذي يحلم اليوم أن يكون له سكنا لائقا على الأقل بأسعار معقولة عن طريق هياكل الدولة المعروفة اليوم "SNIT" وغيرها؟

لقد نسيت هذه المسألة وأود أن أعرف سيدي الوزير هل تم جرد كامل لهذه الأراضي الصالحة للبناء؟

وأخيرا...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم مختار عيفاوي غير منتم وله أربع دقائق عدد المقعد 213 فليتفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لك،

سيدي الوزير، من مزايا مذكرة التفاهم المساواة في المعاملة مع مواطني البلدان المشغلة حيث ينتفع العمّال التونسيون بنفس الحقوق التي ينتقع بها العمّال أصيلو مقاطعة الكيبيك ورفع شرط الإقامة والمحافظة على الحقوق المكتسبة. مذكرة لا يمكن لنا إلا تثمينها وتثمين دور وزارة الشؤون الاجتماعية.

سيدي الوزير، من الوهم الحديث عن تطبيق القانون لأن ما يجب أن يكون هو القدرة على اتخاذ القرارات التي تجعلنا قادرين على إنفاذ هذه القوانين وحدها وروحها العدالة الاجتماعية ولا نشك في قدرتكم على اتخاذ هذه القرارات.

سيدي الوزير، كانت لنا زيارة لسيادتكم في أواخر شهر مارس في علاقة بإنشاء فرع "CNSS" وتسمية مدير "CNAM" وتغطية النقص داخل وحدة الشؤون الاجتماعية خاصة في علاقة بالأخصائيين الاجتماعيين وأخصائي اجتماعي لأربعين ألف ساكن وتوفير سيارة وسائق لجهة تعد أكثر من 120 ألف ساكنا و14 عمادة لأن هناك تأخيرا بالنسبة إلى البحوث الاجتماعية، كنتم سيادتكم وعدتمونا بحل هذه الإشكاليات ولا شك لدينا ثقة بأنكم عند وعدكم في مستوى تطلعات الشعب.

سيدي الوزير، وقع إسناد 18 حافلة للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة في ديسمبر 2022 نصيب القيروان صفر.

سيدي الوزير، بناء قسم النهوض الاجتماعي للشؤون الاجتماعية بجانب مقر الإدارة الجهوية ميزانيته مرصودة منذ 2016 لماذا لم تنطلق الأشغال بعد؟

وحدة العيش وإيواء ذوي الهمم للكهول بالشبيكة إلى حد الآن لم تستقبل أي مواطن.

سيدي الوزير، هناك العديد من الحالات الخاصة من فئة كبار السن لا يتمتعون بمنحة العائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني داخل الأرياف رغم ترفيعكم في عدد المشمولين.

سيدي الوزير، عمّال الحضائر 45، 55 وجب إنصافهم وتسوية وضعياتهم لأنهم دفعوا من أعمارهم من أجل الحفاظ على كرامتهم تمت الاتفاقية في 2021 لكنها لم تفعل إلى حد الآن فالرجاء التسريع بحل هذا الإشكال في علاقة برئاسة الحكومة.

مشكل الملحقين الاجتماعيين وملف تسميتهم ومشكل الصناديق الاجتماعية.

سيدي الوزير، التمكين الاقتصادي والاقتصاد التضامني والشركات الأهلية، أفكار ومشاريع رائعة جدا لكن على أرض الواقع تشهد عديد الصعوبات ونعرف هذه الصعوبات وعلاقتها بالقطع مع الاقتصاد الريعي ونشكركم على هذه المبادرة.

سيدي الوزير، هناك نقص كبير في التكوين القانوني الخاص بالشركات الأهلية وعدم معرفة وإدراك بقواعد التأسيس والمشاركة وطريقة التسيير فالمطلوب الإحاطة والإشراف حسب الفصل 66 من مرسوم الشركات الأهلية.

سيدي الوزير، لماذا لا تتحوّل هذه الشركات بعد التأسيس، تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط؟

لماذا لا يتم إنشاء هيئة مختصة تجمع كافة الوزارات المتداخلة لتخفيف الضغط على وزارتكم؟

سيدي الوزير، هناك أياد مرتعشة داخل هذه الحكومة.

سيدي الوزير، إن الوزراء يخافون على أنفسهم وعلى أبنائهم ولكن من سيخاف على الشعب وعلى أبناء الشعب؟ أكيد لن يدافع عنهم إلا من يستطيعون اتخاذ القرارات الشعبية التي روحها العدالة الاجتماعية.

سيدي الوزير، يعيش الشعب الآن عقابا جماعيا.

سيدي الوزير، نعوّل على شجاعتكم لدحر الفاسدين والمفسدين والمتاجرين بمآسي الشعب.

سيدي الوزير، إن البلاد تعيش تصحرا ثقافيا وبؤسا اجتماعيا واقتصاديا وتجويعا شعبيا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق عدد المقعد 94 فليتفضل.

السيد عماد الدين سديري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية ومرافقيه الكرام،

أتوجه بالشكر إلى الإطارات الجهوية ومن خلالهم إلى المصالح المحلية للشؤون الاجتماعية بولاية الكاف على التجاوب وعلى حسن تعاونهم مع المواطنين رغم الضعف الملحوظ في الموارد البشرية المتوفرة وخاصة على مستوى العملة المختصين في قيادة السيارات الموضوعة على الذمة، وهنا ألاحظ أن الأداء يكتنفه شيء من النقص وخاصة بمعتمدية الطويرف التي هي في أمس الحاجة اليوم إلى دائرة محلية تقرب الخدمات من المواطنين وتغنيهم من مشقة السفر.

سيدي الوزير، إن توسيع مجالات البحث للأخصائي الاجتماعي من شأنه أن يعجل باستكمال العديد من الملفات وفي أسرع الأوقات والتي هي في علاقة بالمصالح الإدارية الأخرى، إن اختصار دور الأخصائي الاجتماعي على سبعة أو ثمانية مجالات مقيد للفعل الاجتماعي وحاد من نجاعته.

المساكن الاجتماعية، سيدي الوزير، إن الضرورة أكثر من ملحة للتنسيق مع مصالح وزارة التجهيز من أجل استكمال المشاريع المعطلة والتي تعني المساكن الاجتماعية بتاجروين التي أضحت خرابا ولعدة أسباب يطول شرحها وكلما طالت وتأجلت مدة التسليم إلا وارتفعت تكلفة الصيانة والإصلاح لهذه البناءات.

وفي "نبر" تنتظر المساكن الاجتماعية القليل من الأشغال النهائية ومعطلة بسبب المقاول فتحسيس مصالح وزارة التجهيز المركزية مهم من أجل تسليم المساكن لأصحابها خاصة أن هذه القائمات محينة وكلما طالت آجال التسليم إلا ووجب القيام بالمراجعة للمنتفعين باعتبار المتحولات التي تطرأ على المعنيين بالانتفاع بحكم تحسن الوضعية أو بحكم الوفاة.

التمكين الاقتصادي من الآليات المهمة لدفع روح المبادرة لدى الشرائح الهشة من خلال آلية التمكين الاقتصادي وما فيها من حوافز تمس قطاع الخدمات والصناعات التقليدية والقطاع بجميع مجالاته إلا قطاع تربية الأغنام حيث أن الهيكل الممول وهو البنك الوطني للتضامن لا يستند في قبول الملفات على شهائد...

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أريد أن أجدد ترحابي بسعادة الوزير الخلوق والوطني الصدوق، السيد مالك الزاهي، وزير الشؤون الاجتماعية وأعطي الكلمة للنائبة المحترمة نور الهدى سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل ولها دقيقتان المقعد عدد 10 فلتتفضل.

السيدة نور الهدى سبائطي

شكرا سيدي الرئيس،

أهلا وسهلا بك سيدي الوزير والوفد المرافق لك،

سيدي الوزير، في البداية، سأغتنم فرصة وجودكم بيننا تحت قبة البرلمان لأتوجه إليكم بالسؤال عن المقاييس المعتمدة لقبول طلب إجراء جلسة عمل في مقر الوزارة حيث أنني وزملائي السادة نواب جهة قابس وعددنا أربعة ومنذ تاريخ 29 ماي 2023 راسلنا وزارة الشؤون الاجتماعية عن طريق مجلس نواب الشعب طلبا لعقد جلسة لنقل مشاغل الجهة إلا أننا ولتاريخ اليوم 31 جويلية 2023 لم نتلق ردا بالقبول أو الرفض.

نحن كتلة الأمانة والعمل نثمن المجهود المبذول من طرف الوزارة من خلال عرضها اليوم مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي المبرمة بين الجمهورية التونسية والكيبيك والتي تندرج في إطار ضمان المساواة في المعاملة مع مواطني البلدان المشغلة بالإضافة إلى تمكين أبنائنا الطلبة في الكيبيك من الانتفاع بالتغطية الاجتماعية.

سيدي الوزير، نحن اليوم في مجلس نواب الشعب نسعى حثيثا لإعطاء صورة جديدة للمواطن التونسي عن الحياة السياسية لاستعادة ثقته ولن يكون ذلك ممكنا إلا بمزيد تكريس ثقافة العمل ونكران الذات والتكامل في العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

سيدي الوزير، سأكتفي بهذا ولن أخوض في الشأن الجهوي ولا المحلي نظرا إلى ضيق الوقت أولا واحتراما لجدول أعمال هذه الجلسة ثانيا، في انتظار تحديد جلسة حوار معكم نظرا إلى صعوبة الوضع الاجتماعي بالبلاد وحتى يتسنى لنا نقل مشاغل ولاية قابس عموما ودائرتي الانتخابية غنوش-المطوية-وذرف-منزل الحبيب خصوصا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن أطلب بكل كياسة من زملائي، حسب ما اتفقنا مع السيد الوزير والحقيقة مشكور نحاول الابتعاد قليلا عن مشاغل الجهات والمحليات لأن لدينا جلسة خاصة حوارية مع السيد الوزير في هذا الإطار في أول جلسة بعد العطلة البرلمانية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم كمال كرعاني عن كتلة الأحرار ولك ثلاث دقائق المقعد 106 فلتتفضل.

السيد كمال كرعاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للجنة الشؤون الخارجية،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المصاحب،

سيدي الوزير، إن الاتفاقية مبرمة مع مقاطعة كيبيك وتصب في مصلحة المواطن التونسي في الهجرة ولهذا نباركها ونعتبرها مكسبا في

كل الحالات ولكن ملاحظة صغيرة، لماذا لا تعمم على كندا وبالأخص مقاطعة مونريال بما أن أغلب الجالية التونسية موجودة هناك؟

إن المجتمع التونسي ينتظر التدخلات بكل الفئات الهشة وذوي الهمم والأرامل وغيرها وخاصة سيدي الوزير بولاية القيروان أعتبرها متصدرة حاليا للحالات الاجتماعية.

لدي بعض الملاحظات، تم بناء قسم النهوض الاجتماعي بالشؤون الاجتماعية بجانب مقر الإدارة الجهوية ميزانيته 2.2 مليون دينار مرصودة ومرسمة منذ جانفي 2016 لماذا لم تنطلق الأشغال إلى حد الآن؟

أيضا وقع إسناد الحافلات مثلما أسلف زميلي الذكر 18 حافلة في ديسمبر 2022 وكذلك في جويلية 2023 ولم تحصل القيروان على حصتها.

مركز تأهيل المعاقين بحاجب العيون توقفت أشغال إنجازه سنة 2020 نظرا إلى أن الوزارة لم تقم بصرف القسط الثاني المخصص له.

وحدة العيش وإيواء المعاقين بالشبيكة كما ذكر زميلي وكالعادة المديرة موجودة فيه وانتداب الإطار البشري ليباشر العمل قبل تدشينه من قبلكم لكن لم يقبل أي حالة إلى حد الآن ويقع توجيه مواطنو القيروان إلى سوسة وقرمبالية.

إلى أين وصل ملف الملحقين الاجتماعيين؟ نطلب سيدي الوزير اعتماد الكفاءة ولا غير الكفاءة.

المفعول الإداري والمالي للناجحين في المناظرة الداخلية للترقية المهنية بعنوان سنة 2013 وهناك منظومة الأمان الاجتماعي التي اكتملت كل آلياتها خاصة المعرف الوحيد.

مسألة أخرى، سيدي الوزير، أصحاب الشهائد العليا يتم قبولهم للعمل لستة أشهر أو عام ويمنح لهم معرف وحيد أو "CNSS" ولا يتمكن فيما بعد من العمل ذلك بسبب ذلك الرقم ولا يتمتع بأي شيء لذلك يجب أن نحاول مراجعة هذا.

نطلب تدعيم الوحدة المحلية بمنزل المهيري ونصر الله والشراردة بالموارد البشرية واللوجستية خاصة مع تواجد عديد الوضعيات الاجتماعية التي تتطلب الإحاطة السريعة ورغم المجهودات المبذولة من الإطارات المحلية فهي تبقى محدودة وتسبب في طول إجراءات دراسة الحالات الاجتماعية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائبة المحترمة ألفة المرواني عن الكتلة الوطنية المستقلة ولك ثلاث دقائق المقعد 103.

السيدة ألفة المرواني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه الافاضل،

من المعلوم للجميع أن أزمة الصناديق الاجتماعية في تونس أزمة مزمنة طرحتها جميع الحكومات المتعاقبة وجربت في ذلك عديد الوسائل من ترفيع في سن التقاعد إلى الترفيع في المساهمات إلى حدود ثلاث نقاط إلى الزيادة في المساهمة الاجتماعية بنسبة 1%ومع ذلك لم تنجح في حل الأزمة والخروج بحلول جذرية لماذا؟ أين المشكل؟

المشكل، سيدي الوزير، أننا نتنفس بدون روح ونعيش خارج السياق، للأسف، لأن هناك فشل في الامتداد مع ثورة تونس واسمح لي أن أقول أن هذه الحكومة أيضا للأسف فشلت في تحقيق الحد الأدنى من أحلام التونسيين فما الذي تغير؟ سوى أننا كنا نعيش الفقر فأصبحنا نعيش فقرا أكثر فهل تقلصت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية؟ أبدا اندثرت الطبقة الوسطى وكبرت دائرة الفقر والبؤس في بلادنا لأننا عاجزون عن التفكير الصحيح والقطع مع المنظومات السابقة وتقديم فكرة موحدة لتنظم واقعنا.

سأعطيك مثالا سيدي الوزير عن إهدار المال العام في منطقتي بن عروس، التباس، أريد أن أفهمه منذ سنوات لأن صراحة عجز العقل البشري عن استيعابها كانت الـ "CNAM" تشتغل في نفس المبنى مع "CNRPS"في الحي الإداري بين قوسين فكرة الحي الإداري فكرة ممتازة لأننا نجمع فيها كل الإدارات ونقلص ونحرر وسط البلاد من الاكتظاظ فتشاحن الصندوقان ورفض "CNRPS" وجود "CNAM"وطلبوا منهم المغادرة ولديهم أرض تابعة لهم في الخلف يتم بناؤها لـ "CNAM".

تقدمت الدراسات ودخل شخص على الخط كان يجلس على أحد مقاعد البرلمان سيدي الوزير قال لهم لماذا تستثمرون في ملككم وأموالكم أنا أولى بها لدي مبنى وسط البلاد استأجروا منه بـ 30 ألف دينار شهريا وأعطوه 3 مليارات تسبقة الأمر لا يتعلق بك سيدي الوزير فأنا أتحدث عن السابقين فعادت الـ "CNAM"إلى وسط البلاد وخرجت من الحي الإداري في ذروة الاختناق علما أنه لا يوجد مأوى سيارات للموظفين في هذا المبنى هل أن 3 مليارات لا تبني مقرا في أرضكم؟ أريد أن أفهم سيدي الوزير كيف تمت هذه الصفقة وأدعوكم وكلنا ثقة في شخصكم إلى فتح هذا الملف عاجلا.

هذا نموذج لإهدار المال العام يقودنا ضرورة إلى التفكير في توحيد الصناديق وإحداث مجلس أعلى لتمويل الحماية الاجتماعية الذي فيه مصادقة الوزراء بتاريخ 27 جوان وأدعوكم إلى ثورة اجتماعية حقيقية يكفي من الحلول الترقيعية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب وله خمس دقائق المقعد 13.

السيد علي زغدود

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

تحية للزملاء أعضاء مجلس نواب الشعب،

إن مشروع القانون المعروض أمامنا، مطلوب ومهم للحفاظ على المصلحة المادية لمهاجرينا في مقاطعة الكيبيك والمطلوب العمل على تعميم هذا الأمر على كل الدول التي بها جالية تونسية.

سنستغل وجودك بيننا سيدي الوزير للحديث بوضوح حول الوضع الاجتماعي وطنيا ومحليا بجهة بن قردان، حيث يعتبر أهم مؤشرات الاستقرار أو عدم الاستقرار وأهم مؤشر على قوة الدولة المعنوية والمادية أو على ضعفها.

وللأسف سيدي الوزير، أن كل المؤشرات الاجتماعية تؤكد تآكل القوة المعنوية لبلادنا من خلال تفاقم هشاشة النسيج الاجتماعي

وتفاقم العنف والادمان وضعف الاستجابة لحاجيات المواطنين، حيث نشهد ندرة المواد الأساسية كالخبز والسميد والسكر والكهرباء وارتفاع الأسعار وتكلفة المعيشة وتفاقم الهجرة غير النظامية والتسرب المدرسي وارتفاع نسب البطالة والفقر وغيرها من المؤشرات التي تؤكد صعوبة الوضع الاجتماعي.

سيدي الوزير، إن مثل هذه الأوضاع لا يمكن حلها بمقاربات جزئية ولا بسياسات تحسين شروط الفقر لأن كل سياسات تونس الاجتماعية لسنوات طويلة للأسف كانت لتحسين شروط الفقر وليس للقضاء عليه وقد حان الوقت سيدي الوزير إذا أردنا بناء دولة تمتلك كل مقومات القوة المتكاملة أن تكون استراتيجيتنا القضاء على الفقر وليس تحسين شروطه.

إن دور وزارة الشؤون الاجتماعية دور حيوي، فلا استقرار سياسي دون استقرار اجتماعي ولا جدوى من نموّ لا يحسن جودة الحياة للتونسيين ولذلك نسأل سيدي الوزير أين وصل مشروع الأمان الاجتماعي؟ فأين الخطة الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر؟ وأين المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية؟ وأين وصل سجل معطيات العائلات الفقيرة والعائلات محدودة الدخل الذي تجمع فيه جميع المعطيات بطريقة علمية؟ يعني أين وصل نظام المعلوماتية الذي يعتمد على منظومة المعرف الاجتماعي؟

سيدي الوزير، إن ما تملكه وزارة الشؤون الاجتماعية من معطيات وإحصائيات عن الوضع الاجتماعي محدد في خيارات الدولة الاقتصادية وأنت تعرف اليوم حال التونسيين ولذلك، من حقنا أن نسأل ما هي مقارباتكم لموضوع الدعم الذي يطلب صندوق النقد الدولي رفعه تحت شعار الترشيد وهو موضوع من الخطورة بمكان حيث يتم تناسي الهدف الأساسي للدعم وهو دعم أصحاب الدخل المحدود والمعوزين الذين يشكلون أغلبية المجتمع حاليا من عمّال وموظفين وصغار فلاحين ومعطلين وعمّال موسميين وغيرهم.

سيدي الوزير، لا بد من تسوية وضعية أصحاب العقود الهشة الذين يتجاوز عددهم أكثر من 800 متعاقد وبمرتبات مخجلة، أيضا لا بد من مراجعة قائمة المتمتعين بالمساكن الاجتماعية في عديد الجهات نظرا إلى التلاعب الذي يدور حول بعضها.

كذلك لا بد من تحفيز المتقاعدين بإجراءات استثنائية، فبعد استنزاف جهدهم لأكثر من ثلاثين سنة لا بد من تمكينهم أو تمتيعهم على الأقل من إدخال سيارة من الخارج.

أيضا سيدي الوزير، وضعية الأرامل والأيتام والمطلقات وذوي الاحتياجات الخصوصية، هؤلاء دين في رقبة الدولة، لذلك لا بد من الإحاطة بهم ومراجعة القائمات السابقة التي حرمت العديد منهم تحت عناوين مختلفة.

أيضا سيدي الوزير دفتر العلاج المجاني شريحة كبيرة لا تتمتع به رغم ظروفها الاجتماعية القاسية.

أيضا أصحاب الأمراض المزمنة اليوم بات من الضروري توسيع قائمة الأمراض وكذلك قائمة الأدوية لأن جزء كبيرا من الأمراض الموجودة اليوم غير موجودة في مستوى الضمان الاجتماعي.

أيضا سيدي الوزير، ألم يحن الوقت لوقف مأساة المرأة الريفية العاملة حيث إلى جانب الاستغلال والاضطهاد هناك غياب تام للرعاية الاجتماعية.

ختاما سيدي الوزير، نعود إلى الجالية التونسية باتت أحد أهم مصادر العملة الصعبة وسمحت بتغطية القسم الأكبر من خدمة الدين وهذا يتطلب منا إجراءات وحوافز لفائدتهم وتشجيعهم على الاستثمار والادخار في بلادهم.

بلادنا تحتاج رؤية شاملة لإعادة بناء القوة المتكاملة والجزء الأكبر...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بثينة الغانمي عن كتلة **لينتصر الشعب ولها خمس دقائق. المقعد 13.**

السيدة بثينة الغانمي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المصاحب له ونشكره على المبادرة التي تم اقتراحها،

طبعا في علاقة بمشروع القانون المتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم بين تونس ومقاطعة الكيباك فإن الخط الوطني السيادي يثني على هذه المبادرة التشريعية ويثمنها لما لها من أهمية في ضمان حق أبنائنا في الدول الأجنبية عامة والطلبة أيضا في الانتفاع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أصيلو هذه المقاطعة وغيرها من الدول.

نرجو طبعا في هذا الإطار أن تفعل هذه المذكرة وأن تعمم على العديد من الدول خاصة منها الخليج الذي يتوافد عليه العديد من شبابنا وعمّالنا في إطار العمل غير المنظم.

سيدي الوزير، طبعا في هذا الإطار نريد منكم أن تفكروا في إيجاد صيغة طبعا وتعميم هذا على جميع الدول.

الرجاء مساعدة أبنائنا المهاجرين والذين هاجروا بصفة غير شرعية للحصول على بطاقة تعريف وعلى جوازات سفر لأنهم مهمشون وبدون حماية صحية واجتماعية.

طبعا، الجميع يعلم ما لهذا القطاع، قطاعكم الموقر من دور وما له من أهمية بالغة في النهوض بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وأيضا الأفراد والأسر التي تشكو حرمانا متعدد الأبعاد في علاقة بالصحة والتعليم والسكن وأيضا بالنفاذ للخدمات الاجتماعية.

لذلك سيدي الوزير، أسألكم ما مدى نجاعة المعايير المتبعة في تمكين الفئات المهمشة من الانتفاع بالتغطية الاجتماعية والصحية خاصة في ضوء وجود العديد ممن يستحقون بطاقات العلاج سواء كان دفتر العلاج الأبيض أو غيره ولكنهم لا يتمتعون بذلك فنرجو منكم متابعة ومراقبة هذا الجانب يعني فيها جانب من الفساد.

أيضا، سيدي الوزير، ماهي الخطة التي يمكن انتهاجها في هذا الإطار لتحقيق العدالة الاجتماعية والتمييز الإيجابي؟

أدعوكم إلى مزيد مراجعة هذه المعايير مع إلزامية تطبيقها لأننا عاينا في عديد من الجهات وأخص بالذكر الجهة التي أمثلها جهة باجة الشمالية وتحديدا الأرياف التي تعيش تحت خط الفقر في حين أن هناك الأراضي الفلاحية التي يمكن أن تكون استثمارا بالنسبة إليهم وفي هذا الإطار أدعوكم إلى التدخل مع الجهات المعنية حتى تستغل هذه الأراضي وتكون مورد رزق لهم لتخفف من الآلام التي يعيشونها.

سيدي الوزير، أدعوكم أيضا إلى مزيد المتابعة والرقابة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة منال بديدة غير منتمية ولديك ثلاث دقائق المقعد 214.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الشؤون الاجتماعية،

اسمح لي قبل النقاش في موضوع القانون المعروض علينا اليوم، الحديث في موضوع أثقل صدري هو أمانة لمتساكني جهتي معتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس.

زرت البارحة أرملة ثمانينية العمر كانت قد تقدمت بمطلب لتمتيعها بالجراية في إطار برنامج الأمان الاجتماعي، سألتها هل وقعت الموافقة عليه أم لا؟ فأجابتني بالحرف الواحد كلمات أود ترديدها على مسامعكم "بنيتي بجاه ربي كان مشيت غادي قلهم لا سماح لا رباح".

هذه المرأة أرملة منذ أربعين سنة توفي زوجها وتركها بدون مورد رزق ولا عائل وهي أربعينية العمر تقدمت بمطلب لتمتيعها بالجراية العمرية من الدولة في عهد بن علي، ثم بعد الثورة ثم بعد 25 جويلية مثلها سيدي الوزير مئل المئات، أرامل ومطلقات بدون نفقة أو بنفقة ضعيفة جدا 70 دينارا للابن الواحد وعازبات تقدم بهن العمر وفقدن أمل الزواج وهن بدون مورد رزق وذوي احتياجات خصوصية بدون بطاقة إعاقة وأطفال مقعدون ملقون على الأسرة بدون كراسي متحركة وأولياء يعانون من أجل دراسة أبنائهم وهم يفضلون شراء كرّاس على شراء الخبز لأن ما في الجيب لا يكفي لشراء الاثنين.

السيد الوزير، إن منظومة الشؤون الاجتماعية في تونس للأسف منظومة فاشلة وتعيسة ولا أقصد منظومة سيادتكم بل منظومة الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

استبشرنا خيرا بعد 25 جويلية عندما علمنا أن سياسة الدولة الجديدة تعتمد بالأساس على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة، لكن هيهات سيدي الوزير هذه الفئات تقف أمام أبواب الشؤون الاجتماعية وتعود خائبة باكية ونحن سنحاسب أمام الله على هذه الدموع.

سيدي الوزير، متى ستقومون بتنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال الشؤون الاجتماعية؟ متى ستطبقون العدل الاجتماعي؟ أيضا أريد معرفة إحصائيات برنامج الأمان الاجتماعي في معتمدية بئر علي بن خليفة.

أيضا لماذا لم يقع تطبيق برنامج التمكين الاقتصادي إلى الآن؟ أعلمك أنه منذ جانفي 2023 هناك خمسة مطالب فقط للتمكين الاقتصادي توجهت من وحدة الشؤون الاجتماعية ببئر علي بن خليفة إلى الإدارة الجهوية.

السيد الوزير، في خصوص موضوع اليوم، ليس لنا سوى أن نثمن هذه المبادرة ونتمنى أن تنسحب على كافة جاليتنا بالخارج وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية المقعد 180ولديكم ثلاث دقائق.

السيد حاتم لباوي

شكرا لكم سيدي الرئيس،

مرحبا بالوزارة وعلى رأسها السيد الوزير،

سيدي الوزير، أصبحت منحة 200 دينار لا تكفي صراحة حتى لملء كيس من كارفور أو حتى من الدكان.

نعلم المديونية والوضع السيء للبلاد على الأقل نعتمد عليكم حتى إن غادرتم هذه الوزارة اتركوا وراءكم ترفيعا في هذه المنحة وحين تفلس تونس يجد هؤلاء على الأقل حقوقهم.

سيدي الوزير، لا توجد بالقصرين صيدلية للأدوية الخصوصية وليس لدينا إقليم للمراقبة الطبية حيث يموت المريض وهو ينتظر "prise en charge" هناك أشخاص ماتوا فعلا "les cancéreux" أو الذين يعانون من أمراض خطيرة ويدفنون وهم في انتظار الموافقة على تحمل المصاريف.

وعليه سيدي الوزير نتمنى من جنابكم توفير إقليم المراقبة الطبية في جهة القصرين.

سيدي الوزير، ابن القصرين عفاكم الله مهدد بالسرطان تجده مريضا وفقيرا يحترق بالسرطان، يستيقظ باكرا ويذهب إلى سوسة ويمضي الليل في الطريق ويصل الثالثة صباحا ويقف في الصف وفي بعض الأحيان يصل الواحدة فيقولون له لقد أغلقنا والله أعلم أين يقضي ليلته تحت شجرة أو في نزل أو وكالة ليصطف في الغد مرة أخرى من أجل الحصول على علبة دواء هل هذا عدل؟ هل هذه إنسانية أليس هؤلاء أبناء تونس، أبناء الجمهورية التونسية؟

لذلك سيدي الوزير، نتمنى أن تسعوا إلى توفير صيدلية ولو حتى فرع للأدوية الخصوصية عساكم أن تخففوا العبء على هؤلاء المرضى.

بعجالة أعتقد أنه تقرر وضع فرع "CNAM" في معتمدية فريانة لكن لم يتم ذلك إلى الآن.

سيدي الوزير، في المستشفى الجهوي بالقصرين في بعض الأحيان لا تجد "ضمادات" وحين تحدثنا مع المحاسب بالمستشفى أجابنا بأن الديون المتخلدة لدى الـ "CNAM" كافية لتخفيف العبء عن المستشفى وعليه لماذا لا تفكرون حتى في التسديد بالأقساط مع المستشفى الجهوي بالقصرين فالصحة العمومية بطبعها "مهترئة" علاوة على ذلك لا تستخلص من الـ "CNAM"؟

ذوي الهمم خاصة أصحاب الكراسي الكهربائية، لماذا لا تفكرون في منحة البطارية التي يبلغ ثمنها ألف دينار وتبقى عاما تصور حين تتوقف البطارية يصبح سجينا ببيته؟ لذلك أدعوكم إلى التفكير في منحة البطارية مع العلم أن معلوم البطاريتين يصل إلى ألف دينار.

وأخيرا، أطلب منكم التفكير ليتحوّل الـ "CNSS"...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها ثلاث دقائق.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

نظرا إلى ضيق الوقت سأتحدث عن الاتفاقية وإن شاء الله في جلسات حوارية قادمة نتحدث عن القانون الأساسي لمؤسسات الضمان الاجتماعي.

بالمناسبة أتوجه بالتحية لزملائي في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

المعروض علينا سيدي الوزير اليوم مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي المبرمة بين الجمهورية التونسية ومقاطعة الكيبيك.

سيدي الوزير، مشروع القانون الأساسي هذا ليس بالجديد لأنه صياغة عامة لكل النصوص المماثلة وعددها 23 منها 21 نافذة و2 بصدد الإقرار.

لدي بعض الملاحظات أو الأسئلة سأسوقها فيما يتعلق بهذه الاتفاقية:

ما هي الخدمات المكفولة في القطاعين؟

ما هي خصوصيات مزايا الاتفاقية على الملحقين في إطار التعاون الفني " l'ATCT"؟

ما هو عددهم بالضبط ومن أي قطاعات؟

الملاحظة الثانية عدم دقة المعلومات والإحصائيات التي تخص عدد المهاجرين لمقاطعة الكيبيك بالمقارنة مع كندا عموما وقد ذكر ممثلو وزارة الشؤون الاجتماعية أن عدد الكنديين بتونس يتراوح بين 3000 و5000، يعني لا نملك إحصائية محددة في عدد المواطنين وهنا نتحدث عن اتفاقية مع مقاطعة الكيبيك.

الملاحظة الثالثة كيف سنضمن استفادة الجالية من الاتفاقية؟ هل قامت الصناديق والوزارة بعملية جرد وتقييم وهنا الإجابة السيد الوزير يجب أن تكون دقيقة حتى نضمن جدوى هذه الاتفاقية.

رابعا، المذكرة تحدثت عن دور الاتفاقية في تنمية الهجرة وهو أمر لا يدخل ضمن أهداف الاتفاقيات.

الملاحظة الخامسة، أشارت المذكرة إلى دور الاتفاقية في توفير مدخول هام من العملة الصعبة فنريد أن نعرف كيف وكم هذه التقديرات؟

ختاما، تحدثت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة عن الرقمنة وتبادل سجلات البلد والصناديق ودور الوزارة وهو أمر غير دقيق لأن الصلاحيات غير محددة.

أخيرا السيد الوزير، متى يرفع اللبس في تحديد دور الهياكل والوزارات في شأن اتفاقيات الضمان الاجتماعي سواء الثنائية منها أو الدولية؟

ما هو دور الصناديق الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية من جهة ووزارة الشؤون الخارجية من جهة أخرى؟

لما طرحت هذا السؤال لأن السيد الوزير القناصل والسفراء لا علاقة لهم بالمسألة في حين أنها من أساسيات العمل الدبلوماسي.

ثم ما هو دور الملحقين الاجتماعيين في التصرف في هذه الخدمات الهامة في غياب خدمات على الخط وتطبيقات إعلامية محينة وتفاعلية بالإضافة إلى عدم إلمام عدد هام من الملحقين الاجتماعيين بمجال الضمان الاجتماعي فهل فكرنا في تكوين وتأهيل حقيقيين؟

سيدي الوزير، نعوّل على تفهمكم ورحابة صدركم ونثمن الدور الكبير الذي تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية ونحن ككتلة الأمانة والعمل سنصوت بنعم لهذه الاتفاقية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد يسري البواب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق له،

السيد الوزير، في حديثنا عن مشروع القانون الأساسي نحن إذ نؤكد على أهمية مثل هذه الاتفاقيات التي تعتبر مكسبا هاما للجالية التونسية بالخارج التي ستمكنهم من ضمان حقوقهم وحقوق أفراد أسرهم فيما يتعلق بالتغطية الاجتماعية لضمان كرامتهم وتوفير الإطار القانوني للدفاع عن هذه الحقوق، إلا أنه تبقى الإشكاليات المتعلقة بالتطبيق السيد الوزير من أهم الصعوبات التي تعترض المنتفعين وفي مقدمتهم الباقون على قيد الحياة في حالة وفاة المضمون الاجتماعي بالإضافة إلى الصعوبات والعراقيل الإدارية التي تعرضت لها عائلات المضمونين وعجزت عن حلها البعثات الدبلوماسية وحالت دون تمكين المنتفعين من حقوقهم في أحسن الآجال. لذا الرجاء إيلاء الموضوع الأهمية المطلقة وإيجاد الإطار القانوني القادر على حل مثل هذه التعقيدات.

السيد الوزير، أدخل قليلا في الأمور الجهوية، المكتب المحلي للـ "CNAM" بالمنستير المستغل على وجه الكراء يعاني من الاكتظاظ وهو موجود في مكان غير ملائم وهذا يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات فالرجاء التسريع في بناء مقر ودعمه بالإطار البشري الكافي خاصة في ظل توفر الأرض.

السيد الوزير بالنسبة لموضوع آخر، نحن نطلب التدخل لدى مصالح الديوانة لحل الإشكاليات الخاصة بتدخل الكراسي الكهربائية هناك متبرعون من الخارج بكراسي كهربائية بالنسبة لحاملي الإعاقة، لكن هناك إشكاليات بالديوانة اليوم فالكراسي موجودة بعدد مهول في مستودع الديوانة فالرجاء التدخل السيد الوزير لحل هذه الإشكاليات.

من ناحية أخرى بالنسبة إلى الأشخاص المنتفعين بهذه الكراسي الكهربائية وموافقة وزارتكم على تمكينهم من هذه الكراسي ينتظرون سنتين للحصول على هذه الكراسي فماذا سيفعلون في السنتين؟

بالنسبة إلى المنتفعين بمنحة الدفتر الأبيض من العائلات المعوزة وقدرها 180 دينار لا يحق لهم العمل في حين أنهم سيجدون عملا في الحراسة أو عمال نظافة. لما لا نجد لهم إطارا تشريعيا يمكنهم من العمل بالإضافة إلى تمتعهم بـ 180 دينار؟ وهكذا نرفع في دخلهم لأن 400 أو 500 أو 600 دينار لا تفي بالغرض ونمكّن المشغلين أن يكونوا في وضعية قانونية وبهذا يتمتعون بالضمان الاجتماعي وهذا من شأنه أن يكون مدخولا إضافيا للـ " CNSS" لكن دخلهم لا يجعلهم يخرجون من التوصيف ومن تصنيف العائلات المعوزة.

مشكل آخر السيد الوزير وهذا توصية من البارحة بالنسبة للمتقاعدين نتمنى أن نجد لهم حلا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

السيد الوزير، في البداية نثمن الدور الذي تقوم به وزارتكم في مختلف الملفات الاجتماعية التي تمس مختلف القطاعات الاقتصادية وبطبيعة الحال الفئات الاجتماعية بدرجاتها المتفاوتة من فئات هشة وفاقدة للسند وذوي الاحتياجات الخصوصية والعائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

وبقدر المسؤولية المجتمعية لهياكل وزارتكم بالجهات فإن الإمكانيات المحدودة على مستوى التجهيزات ونقص الإطار المختص في كل من معتمدية مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف قد قلص من مستويات التدخل السريع والمعالجة الحينية لبعض الملفات على غرار النسب الحقيقية لمستحقي الدعم والعدد الفعلي لذوي الإعاقة.

إضافة إلى ملف العاملات في القطاع الفلاحي الذي يتطلب تدخلا عاجلا ينهي المأساة اليومية لكل الكادحات في الحقول والمزارع.

سيدي الوزير، ندعوكم إلى تدعيم بطاقات العلاج المجانية لمستحقيها وحث هياكلكم الجهوية على التسريع بالبحوث الاجتماعية الميدانية من أجل وضع خارطة دقيقة سواء بالنسبة للفقراء أو العائلات محدودة الدخل حتى يتم توجيه الدعم بطريقة موضوعية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة،

نحن اليوم نثمن مثل هذه الاتفاقيات الدولية الهادفة والتي تمس التونسيين وخاصة أبنائنا خارج حدود الوطن وللأسف العدد يرتفع ونخسر كفاءات تونسية.

فيما يخص الاتفاقية والتي تضمن مزيد الإحاطة بمواطنينا خارج حدود الوطن كحق التغطية الصحية وجرايات الشيخوخة والعجز والمنتفعين بجرايات القطاع العمومي والخاص إضافة إلى العملة الأجراء وغير الأجراء وأعوان الدولة وخاصة الطلبة.

ونتمنى بعد المصادقة اليوم تكون هذه الاتفاقية عدد 23 ونتمنى أن يرتفع العدد في اتفاقيات جديدة مع دول أخرى.

سيدي الوزير، لا يجب أن ننسى المواطن التونسي البسيط خاصة بعد كل مجهودات الوزارة والإدارات الجهوية نجد عدم رضا المواطن التونسي وخاصة الفئة الهشة.

يمكن أن يتمثل الإشكال في غياب المعلومة أو قلة التواصل لذا أطلب من سيادتكم تقريب خدمات الوزارة بمختلف أنواعها لكل من معتمدية قلعة الأندلس وسيدي ثابت والترفيع في عدد بطاقات العلاج بأنواعها والعمل أكثر على الحملات التحسيسية، إضافة إلى مراجعة تطبيقة الأمان وحيز اجتهاد العون المكلف بها والمتمثل في 25 بالمائة زيادة إل تكثيف العمل الميداني خاصة وأن عدد الحالات الاجتماعية في تزايد وأغلبهم لا يتمتعون بحقوقهم في التغطية الاجتماعية.

سيدي الوزير، هناك من قضى سنة أو سنتين عمل في القطاع الخاص تمتعوا بالتغطية الاجتماعية ثم انقطعوا عن العمل وهناك من انتصبوا لحسابهم الخاص ولم ينجحوا وحالتهم اليوم متردية جدا تستوجب التدخل لكن للأسف لا تتوفر لديهم شروط الانتفاع بالخدمات الاجتماعية فما هو الحل؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمود شلغاف غير منتم، له ثلاث دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس،

تحية لجميع الحضور،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

بالنسبة إلى مشروع القانون الأساسي عدد 17 لسنة 2023 والمتعلق بمذكرة التفاهم في مادة التضامن الاجتماعي بين تونس والكيبيك أنا مع تمريره باعتباره يخدم مصلحة المهاجرين هناك ويا ليت لو كان هناك اتفاقيات من نفس النوع مع جميع البلدان التي يوجد بها مهاجرين تونسيين.

سيدي الوزير، الإتحاد التونسي لإعانة الأشخاص القاصرين ذهنيا "UTAIM" لديه 93 فرعا في كامل أنحاء الجمهورية وحسب علمي وزارتكم تتكفل بخلاص مدرسي المراكز والفروع تتكفل بإعاشة المنضوين في هذه المراكز ومصاريف الأنشطة.

المشكل السيد الوزير، هناك فروع إمكانياتها ضعيفة لا تسمح لها أن تغطي جميع مصاريفها مثل "UTAIM" قرقنة الذي لا يوجد بها ورشات عمل للاستفادة منها ماليا.

رجاء السيد الوزير، أن تكون إعاشة المنضوين في مراكز جميع الفروع التي لا تغطي مداخيلها مصاريفها على حساب الوزارة.

سيدي الوزير، المشاكل الاجتماعية التي يجب إيلائها الأهمية ونتعامل معها بكل جدية هو موضوع التشرد فعندما تتجول في أي جهة كانت في العاصمة وخاصة في محطات المترو والحافلات واللواجات يعترض طريقك متسولون في حالة يرثى لها. مظاهر فيها الكثير من البؤس والشقاء والتعاسة البعض منهم معوقون والبعض الآخر محترفين أو يتبعون عصابات التحيل على الأشخاص البسطاء.

من البديهيات السيد الوزير أن من واجبات الدولة تجاه جميع مواطنيها وأقول جيدا جميع مواطنيها توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة. لا يعقل أن لا يجد مواطنون ما يأكلون فيجبرون على التسوّل أو تبقى بدون آكل. لا يعقل أن لا يوجد مأوى للمواطنين فيجبرون على المكوث في الشارع. لا يعقل أن يبقى المهمشون يعانون المرض دون أن يتمتعوا بالرعاية الصحية.

المطلوب منكم سيدي الوزير هو القيام بدراسة علمية وتضبطون قاعدة بيانات المتشردين الفعليين وتجدون لهم حلولا من

حيث المأكل والمأوى والرعاية الصحية والنفسية. أما عن عصابات التحيل فالأمن والقضاء جديرون بالتكفل بهم.

سيدي الوزير، لما لا يكون هناك في تونس مطاعم الرحمة على شاكلة " Les restos du cœur du coluche" الموجودين في فرنسا؟

سيدي الوزير، لماذا تقتصر الرحمة في تونس فقط على شهر رمضان؟

السيد الوزير، لماذا لا تكون الرحمة في تونس يوما بيوم على مدار السنة؟

السيد الوزير، نتمنى منك إجابة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد أمين مباركي عن صوت الجمهورية، له دقيقتان.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكل الإطارات وزارة الشؤون الاجتماعية،

في الحقيقة سيكون للاتفاقية تأثيرا إيجابيا على مصلحة المواطنين بالخارج وهذا شرف كبير.

السيد الوزير، شاءت الأقدار أن أكون بين زملائي بمجلس نواب الشعب على دائرة سبيبة وجدليان والعيون وبأكثر الأصوات 8000 صوتا دائرتي تتضمن معتمديات تحتل المرتبة الأولى في الفقر في تونس.

سيدي الوزير، تعاني معتمدية العيون وجدليان من غياب المرافق الدنيا في الخدمات لا توجد فيها مؤسسات بنكية ولا خدمات ضمان إجتماعي، لهذا أطلب من سيادتكم الإذن ببعث شبابيك موحدة فيها الخدمات نظرا إلى بعدها الجغرافي عن مركز الولاية.

السيد الوزير، أهالي دائرتي فقراء ماديا وأغنياء بحب الوطن تاريخيا وحاضرا باسمهم أطالبكم بالترفيع في عدد دفاتر العلاج المجاني والمنح المخصصة للعائلات المعوزة.

نظرا إلى خصوصية المنطقة الجبلية أطلب من سيادتكم توفير سيارات إدارية بدائرة سبيبة وجدليان والعيون.

سيدي الوزير، متى سيتم فتح باب الانتدابات لخطة أخصائيين إجتماعيين ضمن الإدارة التابعة بالنظر لوزارة الشؤون الاجتماعية؟

سيدي الوزير، سأحدثك عن وضع جمعيات المعوقين نظرا إلى أهميتها ولاحتضانها هؤلاء.

هناك فساد كبير جدا السيد الوزير فإلى أين وصلت اتفاقية العملة التابعين لجمعية المعوقين؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد غسان يامون عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد غسان يامون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نعلم يقين العلم أن الحمل ثقيل على وزارتكم فهي الوزارة المعهود لها توفير الرعاية الاجتماعية للفئات الهشة محدودة الدخل بالإضافة إلى تجسيمها إلى الدور الاجتماعي للدولة وكبح الانتقال إلى منظومة رأس مالية متوحشة. في هذا الإطار السيد الوزير أردت تخصيص مداخلتي لموضوع الشركات الأهلية المكلفة بها وزارتكم وموضوع ذوي الإعاقة بتونس.

السيد الوزير، بتاريخ 22 مارس 2021 صدر المرسوم المتعلق بالشركات الأهلية. هذا المرسوم السيد الوزير استبشرنا به خيرا على اعتبار أنه جاء لوضع القانون المنظم لمؤسسات قادرة على تحقيق توازن بين الجدوى الاقتصادية وتحقيق التنمية المحلية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية.

السيد الوزير، وزارتكم هي المكلفة بملف الشركات الأهلية، أنتم قمتم بتعيين مستشار خاص مكلف بالشركات الأهلية، في البداية السيد الوزير تسابق الجميع لتأسيس شركات أهلية وهذا التسابق كان عبارة على تقديم عرابين انتماء ووفاء للمسار.

السيد الوزير، نريد نتائج ملموسة كم من شركة أهلية باشرت نشاطها فعليا؟

هل أن هذه الشركات السيد الوزير قادرة فعليا على تحقيق الجدوى الاقتصادية؟

هل برمجتم دورات تكوينية لتأهيل مسيري هذه الشركات في مستوى التسيير وليس التأسيس؟ كما نعلم السيد الوزير إدارة الشركات ليست مسألة سهلة ومتاحة للعموم.

إلى حدود هذه اللحظة الشركات لم تتحصل على أراضي من وزارة أملاك الدولة ووزارة الفلاحة وهنا نتحدث عن مشكل كبير وهو عدم تخصيص الأراضي الدولية والفلاحية من وزارة أملاك الدولة ووزارة الفلاحة لمؤسسي هذه الشركات.

الموضوع الثاني الذي سأتحدث فيه يتعلق بالأشخاص حاملي الإعاقة عدد المعاقين 241 ألف شخص حسب المعهد الوطني للإحصاء.

صادقت الدولة التونسية على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سنة 2007.

السيد الوزير، نطلب منكم إلغاء القانون عدد 83 المؤرخ في 15 أوت 2005 وهو قانون توجيهي ومتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة. القانون لا يفي بالغرض فقد كرس النظرة الطبية بامتياز وذلك على أساس أن الإعاقة مسألة صحية فقط تستوجب تدخلا طبيا للوقاية منها. القانون يجب أن يصف الأشخاص ذوي الإعاقة كنوع بشري طبيعي عوضا على جعل الإعاقة صورة معطلة أي وجوبا الوقاية منها. يجب التخلي عن مفهوم الأشخاص المعوقين أصلا.

السيد الوزير لدي سؤالا، هل تم الترفيع في نسب الانتدابات في الوظيفة العمومية إذ كانت أهداف الدولة التونسية من 1 بالمائة إلى 2 بالمائة في انتداب المعوقين فهل وصلنا إلى نسبة 2 بالمائة أم لا؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان.

السيد معز الرياحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير والإطار المرافق لك،

تدخلاتي ستشمل مجموعة من النقاط.

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 131 من النظام الداخلي نثمن ونبارك هذه الاتفاقية الخاصة بمادة الضمان الاجتماعي ونرجو تعميمها على الجانب الأنغلوفوني من دولة كندا على الصعيد الفيدرالي.

ثانيا، أدعو الوزارة إلى مزيد دعم السكن الاجتماعي وخاصة العمودي بتونس وفي دائرتي خاصة بمجاز الباب وتستور وقبلاط من ولاية باجة.

كما أدعو إلى إدماج الموظفين ضمن تدخلاتها الاجتماعية حيث أنهم انحدروا في غالبيتهم إلى موقع الطبقة المواطنية الأقل من الوسط والتي تكاد تصبح فقيرة بحكم غلاء المعيشة وخاصة في مجال السكن. حيث لا بد من أخذهم من قبل الدولة بعين الاعتبار بخصوص السكن الاجتماعي العمودي خاصة حيث أنهم يعانون من غلاء العقار الفاحش خاصة في دائرتي وآخذ على سبيل المثال المواطن هاني الفرشيشي بمجاز الباب الذي مازال إلى اليوم ينشد سبيلا للحصول على سكن يرفع عنه هذا الضيم الذي يعاني منه الكثير بهذا الوطن.

كما أدعو مصالح الوزارة إلى التدخل لحل بعض المشاكل المادية التي يعاني منها مواطنو دائرتي من بينها المواطنة روضة العمدوني التي تفتقر إلى الماء الصالح للشراب منذ ثماني سنوات رغم حصولها على حكم قضائي في الغرض في حين أن ارتفاع أسعار الربط التي تتغير كل ثلاثة أشهر حالت دون تمكينها من الربط ونظرا إلى ظروفها الاجتماعية نرجو من سيادتكم التدخل لدى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في هذا الغرض.

كذلك مراجعة نسبة الفقر في الوطن لتحديد المستحقين للتدخل الاجتماعي حيث أنه بالرجوع إلى مقاييس الأمم المتحدة لتحديد الطبقات الفقيرة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان.

السيد لطفي الهمامي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، أنقل إلى سيادتكم مشاغل متساكني إقامة الدار البيضاء بحي الرمانة والتابع للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية حيث يطالب جميع المتساكنين بالتفويت لفائدتهم بعد مضي قرابة أربعون سنة على وجه الكراء ولم يعد باستطاعتهم اقتناء أو بناء مسكن يؤويهم بعد طول السنين وكبر سنهم.

هذا وأحيط علم سيادتكم بأن إدارة الصندوق حاولت في وقت سابق من سنة 2017 إبهام المتساكنين والرأي العام بأن العمارات آيلة للسقوط بين الفينة والأخرى وأصدرت في شأنهم أحكاما بالخروج الفوري لكن تمسك المواطنين بسلامة العمارات بواسطة خبراء معينون من طرف المحكمة وقضي بعدم خروجهم في جميع مراحل التقاضي. كما طلبت المحكمة من إدارة الصندوق بإجراء إصلاحات للحفاظ على سلامة العمارات وإلى حد الآن لم يقم الصندوق بأي أشغال صيانة.

السيد الوزير، ما بين سنة 2017 إلى سنة 2023 ست سنوات والصندوق لم يقم بأي إصلاحات رغم ادعائه بأنها آيلة للسقوط بين الفينة والأخرى وهي لازالت قائمة الذات ولم يلاحظ أي ضرر.

للتذكير السيد الوزير فقد انعقد مجلسا وزاريا بتاريخ 2 جويلية 2013 دعا إلى التفويت في المساكن الاجتماعية التابعة للصندوق.

السيد الوزير، للتذكير لقد سبق وأن فوّت الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، لها دقيقتان.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

سيدي الوزير، سياسة الدولة في المجال الاجتماعي يلمس نتائجها المواطن بشكل مباشر، لهذا السبب أقترح السيد الوزير العمل وفق مقاربة تشاركية بين الجهازين التنفيذي والتشريعي وفق مؤشرات قيس نتائج وذلك في خصوص كل ما يتعلق بمجال القضاء على الفقر والتشرد والتسوّل الذي رأينا تفشي ظاهرته في المدة الأخيرة.

أود أن أتساءل السيد الوزير عن سياسة الدولة في التوقي من تفشي ظاهرة طيف التوحد في صفوف الأطفال وما تتكبده العائلات من مشاق في هذا الصدد وهل من برنامج لتركيز مراكز لرعاية هذه الفئة؟ خصوصا وأن المجتمع المدني اليوم هناك جمعيات لنا جمعية في قربة تنتظر هذا البرنامج.

أصبح أيضا ضرورة ملحة في معتمدية قربة التي تعد 75 ألف ساكن بتركيز "CNAM" وأود أن أشير إلى قرار رئاسة الحكومة الصادر في 9 مارس 2023 يستثني بعض الجمعيات من الإدلاء بملف للحصول على تمويل عمومي، أتساءل لماذا لا يشمل هذا القرار جمعيات لرعاية المعوقين؟ هل لكم دور السيد الوزير في إدراج هذه الجمعيات نظرا إلى ما تتميز به أنشطتها من إسناد لمراكز رعاية المعوقين؟

لا أفوت الفرصة لأشكر أعوان الوزارة وما لمسناه منهم من جاهزية خصوصا في زمن الكورونا وما لمسناه أيضا من تعاون وانسجام مع المجتمع المدني وأعوان الصحة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتم، له ثلاث دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

نثمن اليوم مجهود وزارتكم حول مشروع القانون المعروض علينا للمصادقة والذي سيكون له فائدة وامتيازات للتونسيين غير المقيمين بالكيبيك ومنهم الطلبة طبعا.

السيد الوزير، سأتحدث عن مشاكل التونسيين بالداخل، أؤكد أن برنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالفئات الضعيفة ومحدودة الدخل يتطلب تقييما شاملا كذلك يجب مراجعة شروط ومقاييس التمتع بهذا البرنامج وترك مجال الاجتهاد في بعض الحالات الاستثنائية لأنه مثلما تعلمون هناك فرق بين النظري والواقع السيد الوزير.

اليوم يجب النظر في اختصار آجال الحصول على بطاقة العلاج حيث تبلغ فترة الانتظار معدل أكثر من شهرين بالنسبة إلى الدفتر الأصفر دفتر علاج تعريفة منخفضة وقد تتجاوز ست أشهر للدفتر الأبيض دفتر علاج مجاني.

أذكر أيضا أن مقدار منحة العائلات المعوزة تتراوح اليوم بين 180 و220 دينار لنقل أن هذه المنحة لا تتناسب مع نسق المعيشة ببلادنا ولا تحفظ كرامة الفئات المستفيدة منها ونؤكد على ضرورة مراجعتها والترفيع فيها.

أدعوكم كذلك السيد الوزير إلى مراجعة مقاييس توزيع الإعانات الاجتماعية على المعتمديات لتكون حسب مؤشر نسبة الفقر وليس حسب عدد السكان.

في هذا المجال معتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة لا تأخذ حقها كاملا مع العلم أنها تستقبل أعدادا هامة من النازحين من المناطق الداخلية وأغلبها عائلات معوزة.

السيد الوزير، أريد الإشارة إلى أن معتمدية القلعة الصغرى التي تبعد 6 كلم عن مركز الولاية تغيب فيها المنشئات الصناعية والاقتصادية بسبب تعطيل مشروع المنطقة الصناعية منذ أكثر من 15 سنة ونجد فيها نسبة بطالة وفقر مرتفعة لغياب أي مؤشر إيجابي للتنمية وكذلك معتمدية سيدي الهاني التي تمثل أكثر من ربع مساحة ولاية سوسة فهي منطقة معزولة يغيب فيها أي مؤشر للتنمية ونجد فيها نسبة كبيرة من الانقطاع المدرسي المبكر فلا يجوز مقارنتهما بمعتمديات أخرى سيدي الوزير.

اليوم يجب أن يكون هناك رؤية واضحة للوزارة تتماشى مع الواقع فلا نريد أن تسير الوزارة بمنطق التمييز الايجابي الذي اتبعته العشرية السوداء.

السيد الوزير، مسار الاستثمار معطل بجهة سوسة أكبر الشركات الصناعية الوطنية مغلقة مع معمل آليات الساحل، شركة الألبان سيدي بوعلي والنزل مغلقة في قلب مدينة سوسة في أوج الموسم السياحي. كل المؤسسات والشركات التي كانت تحرك الاقتصاد وتشغل آلاف العمال وتعتبر مورد رزق لمئات العائلات أصبحت مغلقة وخلقت مشاكل اجتماعية كبيرة وعملية غلقها خلقت البطالة والخصاصة.

السيد الوزير، على الدولة أن تتدخل وتجد حلولا وتكون طرفا فاعلا في إرجاع نشاط هذه المؤسسات.

بالنسبة إلى منح رخص التبغ متوقفة منذ أكثر من عشر سنوات ومع ذلك يتم قبول مطالب إضافية مما يسلط ضغطا مضاعفا على السلط المحلية والجهوية.

على المستوى الجهوي يجب تعزيز أسطول السيارات على ذمة وحدات الشؤون الاجتماعية لمعتمديات ولاية سوسة لاختصار آجال القيام بالمعاينة.

في النهاية أدعوكم السيد الوزير إلى إطلاق استشارة وطنية لتشخيص حقيقة الوضع الاجتماعي بتونس وذلك بالانطلاق من القاعدة أي بتشريك الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي إضافة إلى الاستئناس برأي العمد عوض اتخاذ إجراءات مركزية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حمادي غيلاني عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق.

السيد حمادي غيلاني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة أريد أن أبدأ مداخلتي بالتذكير بقيمة القيم. أرقى القيم هي الحياة وسياسة السياسات هو خدمة الإنسان، خدمة شعبنا.

شعبنا المتعب سيدي الوزير رغم وعيه والتحديات الكبيرة التي تواجهها الدولة في علاقة بالموازنات المالية ولكن انتظاراته كبيرة ويريد في الحقيقة رؤية إشارات ولو صغيرة في وجود إصلاحات كبيرة وتغييرا للمنوال التنموي وهناك قضاء على اقتصاد الرخص والاقتصاد الريعي، يريد المواطن أن يكون كريما في بلاده، مواطنا زعيما يتحرر ويحرر وطنه ويريد إنجاح هذا المسار.

السيد الوزير، لن أحمّل وزارتكم أكثر مما تتحمله لأن لدي قناعة أن العدالة الاجتماعية لا تحققها وزارة الشؤون الاجتماعية بمفردها وإنما في رؤى واستراتيجيات استشرافية للنهوض ببلادنا وخدمة شعبنا في إطار فريق حكومي متشابك ومتضامن ويخدم شعبه ويحاول أن يضع يده على ثرواته ويخلق الثورة.

وعلى هذا السيد الوزير لن أتحدث عن الاستراتيجيات وأعرف أن رؤيتك أثقب ونظرتك أوسع سأبلغ رسائل أهالينا بسبيطلة ولاية القصرين.

السيد الوزير، الشركات الأهلية ونعرف دور الوزارة في الجانب التحسيسي والتوعوي وساهمت كثيرا في تشكيل أو تأسيس شركات أهلية ولكن مازالت المسألة ضبابية.

نعرف أن أغلب الشركات هي في علاقة بالفلاحة المندمجة. يسألونكم شبابنا هل أن الأراضي التي ستسند لهذه الشركات ستقوم على تسويغ طويل المدى أو قصير المدى أو خاضع لمجلة الاستثمار التي نعتبرها معطلة للاستثمار في حد ذاتها ولا بد من تثويرها.

يسألونكم أيضا ما هي مساهمة قانون الصلح الجزائي في علاقة بهذه الشركات خاصة أن 20 بالمائة من مرابيح هذه الشركات تخصص لفائدة المصلحة العامة والتنمية المحلية.

سيدي الوزير، منظومة الأمان الاجتماعي على أهميتها هناك بطء في الإجراءات على كثرتها وإجبارية الزيارات إضافة إلى التحيين المستمر والتواصل يجعل المساعدة لا تصل إلى مستحقيها في إبانها وقد لا تصل بتاتا.

المطلوب كذلك مراجعة منظومة إعطاء الأولوية في المنح الموجهة إلى العائلات المعوزة والتحيين المستمر لأننا نعرف عديد الحالات يقدمون مطالبهم وينتظرون كثيرا وهناك من يوافيه الأجل ولا يقع التحيين وهناك من ينتفع بالمنح وتتحسن وضعيتها الاجتماعية ولكن

تبقى تتمتع بهذا الحق بدون موجب قانوني لكي لا أقول أشياء أخرى.

السيد الوزير، بالنسبة إلى متعاقدي تعليم الكبار وضعية هشة ينتظرون في لفتة منكم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد بديس بالحاج علي عن كتلة الأحرار، له دقيقتان.

السيد بديس بالحاج علي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسادة مديري وإطارات وزارة الرحمة،

ألتمس عذرا من زملائي لأنني سأدخل مباشرة في صلب الموضوع لأني محمل برسالتين في موضوعين بعينهم سيدي الوزير.

أولا ملف أدوية الأمراض المزمنة، في إطار تقريب الخدمات من المواطن في جزيرة جربة السيد الوزير لدينا مشكل مضني أرهق كاهل شريحة كبيرة من المواطنين، مواطنين مرضى السيد الوزير إضافة إلى المرض والحالة الاجتماعية المزرية يجدون أنفسهم مجبرون للتنقل إلى ولاية صفاقس لأخذ الأدوية ذات الموافقة المسبقة وهذا غير معقول، فالرجاء التدخل العاجل والتنسيق مع مصالح الوزارات المعنية لإيجاد حل لإيصال هذه الأدوية إلى جزيرة جربة عن طريق مكاتب الضمان الاجتماعي أو صناديق التأمين على المرض داخل الجزيرة.

الملف الثاني سيدي الوزير ملف يتعلق بـ 118 أجيرا تعرضوا إلى إيقاف جماعي على النشاط لأسباب اقتصادية إثر غلق الشركة المتسوغة لنزل شاطئ الخليج بجربة سنة 2016 وتحصلوا بعدها على أحكام بصرف منحة الطرد إلا أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مكنهم من قسط وحيد متمثل في راتبين ومنحة فقط من أصل 20 راتب شهري.

الرجاء إعادة فتح هذا الملف السيد الوزير والدفع في إيجاد حل لهؤلاء العملة الذين يعيشون وضعية اجتماعية صعبة خاصة أن نفس الشركة عادت تشتغل تحت مسمى شركة أخرى والأدهى والأمر السيد الوزير أنها أعادت تسويغ نفس النزل وتمارس في سالف نشاطها مرة أخرى أمام أعين نفس العملة المضطهدين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق. غير موجود.

الكلمة للنائبة المحترمة السيدة أسمة الدرويش غير منتمية، لها أربع دقائق بحكم تخلي النائب المحترم عمر البرهومي عن دقيقة لفائدتها.

السيدة أسمة الدرويش

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، في برنامجي الانتخابي كنت قد ذكرت أن تونس لا تملك ذهبا ولا بترولا ولكنها تملك طاقات شبابية عظيمة وذكاء مفرط في شبابها وقلت أنه علينا منح الشباب أجنحة لكي يطير في بلاده ولا يتجاوز الحدود خلسة ولا يضيع.

هذا ما شعرنا به في خطاب الفكر الرئاسي الجديد والذي دعا فيه إلى التعويل على مواردنا البشرية وحث في خطابه في عديد المناسبات على تشجيع الشباب العاطل عن العمل وبعث مشاريع تنموية على كامل تراب الجمهورية وتأسيس شركات أهلية.

وأكد على ضرورة تضافر جهود تيسير كل العقبات أمامه لكن للأسف لم يتم التسويق لهذا المشروع بالطريقة المثلى لا وطنيا ولا جهويا ولا محليا مما حال دون انخراط العديد من الأطراف لعدم ثقتهم في شرعيته.

سيدي الوزير، هل قمتم بتبسيط قواعد تأسيس الشركات الأهلية وتعريفها وتعميمها على كافة الجهات حتى عن طريق توزيع كتيبات ومطويات بكافة الإدارات المتداخلة في هذا البرنامج والتي في أغلبها ليس لها علم بهذا المرسوم بتاتا؟

سيدي الوزير، هل أصدرتم أوامر ونصوص ترتيبية لتذليل الإجراءات البيروقراطية التي يعاني منها باعثي هذه الشركات حاليا ومنذ سنة من انطلاق العمل بهذا المرسوم؟ هل نظمتم حلقات تكوينية مكثفة مع كافة هذه الإدارات والمجتمع المدني؟

سيدي الوزير، هل تعلمون أن المطالبة بدراسة المشروع بالنسبة إلى القطاع الفلاحي لا يمكن أن تتم إلا عند توفر الأرض لمعرفة مناخ المنطقة ونوعية التربة ومع ذلك نطالبهم بدراسة مسبقة وقبل تمكينهم من الأرض.

السيد الوزير، الشركات الأهلية هي عبارة عن منوال تنموي جديد فهل من المعقول أن تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية؟ أليس من الأجدر أن تكون تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط؟

السيد الوزير، العائق الأول اليوم إتمام الشركات الأهلية هو النقص في الإعلام وعدم اطلاع المواطنين على كيفية الانخراط فيها وخاصة على المستوى المحلي والعمادات.

السيد الوزير اليوم الوزارة تتفاوض مع "BTS" على سقف تمويلي من 200 ألف دينار إلى 300 ألف دينار قروض وقبل أن يتم البت في الصلح الجزائي وهو محل نقطة استفهام كبيرة.

السيد الوزير، أن تكون وزير شؤون اجتماعية وتنجح في مهمتك هذا دليل على أن لديك شعورا إنسانيا جينيا إلى جانب الكفاءة ودائما أقول أن النجاح في الشأن الاجتماعي والتميز فيه ليس متاحا للجميع.

السيد الوزير، بلادنا تعج بجميع الخيرات ولدينا شباب يريد أن يبدع فقط يجد من يوجهه ويؤطره ويسهل طريقه ويعطيه جرعة أمل وأنا أقول لك تحت قبة البرلمان ونيابة عن كافة شباب تونس الذي حملني هذه الأمانة شبابنا أمانة على عاتقك وبهم تونس غدا أفضل فلا تضيعهم وهذا يسجله لك التاريخ.

السيد الوزير، هناك منظمات وجمعيات ومجتمع مدني يقومون بدور متميز وفعالا في توفير المساعدات الاجتماعية فلما لا يقع توفير ترابط الكتروني بينها وبين المندوبيات لتفادي استنزاف مجهودات الدولة؟

سيدي الوزير اليوم هناك أشخاص من ذوي الإعاقة يتم حرمانهم من السيارات.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، دقيقتان، المقعد عدد 93 فليتفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

أهلا وسهلا بالسيد الوزير وبالكفاءات التونسية المصاحبة،

سيدي الوزير، بخصوص برنامج وزارتكم الموقرة، كما سبق وأدلينا بذلك نأمل في أن يكون لنا برنامج من قبل الوزارة كي يتسنى لنا ما يسمى بالمهنة الرقابية لأعضاء مجلس نواب الشعب وشكرا.

سيدي الرئيس والسيد الوزير،

بخصوص مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي المبرمجة بين الجمهورية التونسية والكيبيك بتاريخ 20 2022 عدد 17 لسنة 2023 يعتبر حق من حقوق أبناء تونس في التمتع بخدمات الدول المستقبلية من هجرة على أساس الندية والتواصل الأفقي وهذا إيجابي سيدي الوزير.

سيدي الوزير، إن خط الفقر الذي زادت وطأته من خلال دفتر العلاج الأبيض ومن خلال المنحة المخجلة بـ 190 دينار هذا مؤسف ولكننا نؤكد على أن موارد الدولة تتميز بالأساس بسياسة التداين التي يجب القطع معها ومحاربة الفساد.

سيدي الوزير، إن الحاجة الملحة إلى بعث مركز إقليمي للأدوية الخصوصية هامة في جندوبة لذلك متى سيرى هذا المركز النور؟ ونأمل التعجيل في هذا الباب.

ثم السيد الوزير والسادة الحضور الكريم والسيد رئيس البرلمان، لقد جلبت لكم اليوم معي هدية من طبرقة، فطبرقة بعد الكارثة التي تعرضت لها لم نر حملة ولم نر "Téléthon" لكن تبقى دائما طبرقة شامخة وهذه الهدية لكم (وجلب معه تحفة) هذه طبرقة سيدي الوزير التي تعرضت لمشكل ولم يحصل لها أي شيء لذلك نطمح في عدالة جهوية تبني وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم يوسف التومي، عن كتلة الأحرار له دقيقتان، المقعد عدد12، فليتفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبإطارات الوزارة المرافقة له،

نحن ككتلة الأحرار السيد الوزير نثمن هذه الاتفاقية ألا وهي اتفاقية تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي المبرمة بين الجمهورية التونسية والكيبيك سنصوت عليها بنعم.

السيد الوزير، سنخرج اليوم من العام وسأدخل للخاص، سأدقق في بعض الملفات التي بالطبع وصلتني من ذوي الاحتياجات الخاصة، هؤلاء سيدي الوزير أشخاص معوقين على كرسي متحرك، هؤلاء المعاقين لا يتمتعون بأي جراية لماذا؟ لأن هذا المعاق والده لديه دكان ولديه "باتيندا" "matricule fiscale" وبما أن والده لديه"fiscale matricule" فإن هذا المعاق لا ينتفع بجراية سيدي الوزير، لو ترى العطرية التي يشتغل فيها أبوه ستجد فيها علبتان من الطماطم، في الحقيقة هذه فضيحة عندما تجد معاق بالحفاظات لا يتمتع بمنحة لأن أبوه لديه "CNSS" ولديه معرف جبائي لذلك لا يمكنه أن يتمتع بمنحة، هذه الوضعية الأولى.

الوضعية الثانية سيدي الوزير، نفس الشيء من ذوي الاحتياجات الخصوصية لديه عشرة إخوة في العائلة من جنس الإناث لا يتمتع بمنحة لأن لديه إخوة بإمكانهم أن يشتغلوا.

لدي وضعية أخرى نفس الشيء وضعية في نفس الموضوع من ذوي الاحتياجات الخصوصية، نفس الشيء أبوه لديه "CNSS" ولديه عطرية.

سيدي الوزير، الرجاء إعادة النظر في هذه الوضعيات ونبحث عن حلول لهذه الحالات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، دقيقتان، المقعد 141، فليتفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

حضرات النواب المحترمون،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نحن في الكتلة الوطنية المستقلة نرحب بهذا المكسب الكبير للتونسيين بالخارج على مستوى المحافظة على صحتهم وعلى صحة عائلاتهم.

سيدي الوزير، لدينا تقريبا 1,7 مليون موجودين بالخارج ودورهم فعال في الاقتصاد التونسي ويجب إيلاؤهم اليوم اهتمام أكبر. اليوم تساهم تحويلاتهم بنسبة 6 % في التنمية وقد فاقت 3900 مليون دينار ويساهم هؤلاء بنسبة 26 % في الناتج القومي الخام تكافؤهم بلادهم بديمقراطية عقيمة على كل المستويات بإجراءات ديوانية متعبة، بإجراءات قضائية اليوم سيدي الوزير التونسي المهاجر عندما يطلق في أي بلد من البلدان عليه أن يستخرج من تونس إكساب صفة وهذا يتطلب سنة فيمكن للمرأة التي طلقها التونسي أن تتزوج مرة أخرى بينما التونسي المهاجر مازال لم يطلق بعد عندما يأتي بطلقته في يده جاهزة.

اليوم هناك تعقيدات في تجديد جوازات السفر وخاصة لأبنائنا المهاجرين بصفة غير شرعية وهؤلاء يشتغلون ويبعثون الأموال لتونس لا يتم تجديد جوازات سفرهم.

سيدي الوزير، أستغل اليوم وجودك بيننا تحت قبة البرلمان لنتحدث بعض الشيء عن مراكز التربية المختصة، جمعيات المعاقين هذه الجمعيات تلفظ أنفاسها الأخيرة.

سيدي الوزير، إن النقص في الإطار وعدم التعويض لسلطة الخروج، نقص في تكوين الإطار الموجود، نقص على مستوى التفقد البيداغوجي فلا توجد لا متابعة ولا رقابة كل شخص يدرس كما يريد.

وسائل النقل سيدي الوزير، نجد جمعيات اليوم عمرها 20 سنة حافلتهم لا تستطيع أن تركبها فحالتها تبعث على الشفقة، يركبونها وأنت تعلم حالاتهم.

سيدي الوزير، التمويل العمومي ضعيف جدا لا يكفي وقود وصيانة للحافلة.

إن تأخر الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي في صرف معاليم الضمان الاجتماعي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد القادر عمّار عن كتلة الأمانة والعمل، ثلاث دقائق، المقعد عدد 145، فليتفضل.

السيد عبد القادر عمّار

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالإطارات،

أود الحديث معك عن نقطتين أرى أنهما مهمة جدا، أولهما أقسام النهوض الاجتماعي وما أدراك ما هذه الإدارات التي تعتبر الخط الأول في علاقة المواطن الفقير والمحتاج وذوي الاحتياجات الخاصة بالإدارة وكلنا نعرف هيكلتها التي تبدأ بالمرشدة وبالمرشد إلى رئيس الوحدة ثم باقي مصالح القسم إلى أن نصل للجان الإدارة الجهوية.

أود أن أعلمكم السيد الوزير، أن هناك بطء كبير في معالجة الملفات والحسم فيها لعدة أسباب أهمها النقص في الموارد البشرية وغياب التربصات وعلاقات التكوين وغيرها من الأسباب مثل العطل العادية والمرضية للأعوان وللإطارات، فمن غير المعقول السيد الوزير، عندما تتغيب مرشدة أو يتغيب رئيس وحدة تتوقف مصالح المواطنين وأحياء بأكملها إلى حين أن يستأنف الإطار العمل وتبقى ملفاته تنتظر رجوعه ولا يعوض هذا الإطار أحد.

موضوع دفاتر العلاج المجانية والتعريفة المنخفضة والتي ستعوضها بطاقة الأمان يشوبها الكثير من اللبس منذ مدة طويلة، فمن غير المعقول أن شاب في مقتبل العمر بصحة جيدة يتمتع بهذه الامتيازات في حين أنّ عائلات فاقدة للسند ومسنين وأرامل يترددون لأجل استبدال دفتر العلاج الأبيض والمنحة ولا يتحصلون عليها، بالإضافة إلى أن ذوي الاحتياجات الخصوصية والمعاقين يقع تمتيعهم ببطاقة إعاقة فقط من دون منحة، هناك إعاقات تعيق صاحبها حتّى على المشي فما بالك بالعمل.

لذلك المطلوب منكم تصنيف الإعاقات وتمتيع صنف منها بصفة آلية بمنحة لتحفظ كرامة المعوق ولتضمن له الحدّ الأدنى من الحاجيات، صحيح أن المعاق يتلقى العلاج المجاني ولكن لا يجد الإمكانيات المادية ليتنقل إلى المستشفى وليس كل المعاقين قادرين على إدارة والتصرف في موارد رزق، الإجراءات طويلة ومعقدة واللجان الجهوية والمحلية والوزارة ويتمتع بالدفتر ويبقى أشهر ينتظر الحصول على المنحة.

لذلك أصبحت المراجعة والتحيين أمران ضروريان للوقوف على حقيقة العائلات المعوزة وهذه المعطيات وحدها الكفيلة على مساعدة الدولة على ضبط برامجها وتوجيه الدعم وغير ذلك من المسائل.

نقطة أخرى سيدي الوزير، لماذا مرضى الالتهاب الكبدي الفيروس "أ" المزمن لا يتمتعون بالـ "APCI" على غرار بقية الأمراض في الوقت أن هذا المرض المصنف خطير هو من الأمراض الذي يتطلب الكثير من الأموال حتى لإجراء التحاليل التي تعد السبيل الوحيد للمتابعة.

كذلك موضوع اللجنة الاستشارية التي يجب أن يعرض عليها المصاب بهذا المرض المزمن ولما لا يتم تنقيح القانون لتعود للجان المختصة ولد "CNAM" التي هي في الأخير الطرف التي يجب التمتع بموافقته ليحصل المريض على دوائه.

وأخيرا، التعاضديات بالسوق المركزية بولاية سوسة الجنوبية لديهم خلاص متخلدات سابقة في "CNSS" نرجو سيدي الوزير إعادة النظر فيها وإعادة جدولتهم والتخفيض في قيمة الخلاص مع زيادة مهلة عند الدفع لأن...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم إبراهيم حسين غير منتمي وله أربع دقائق، المقعد عدد 16، فليتفضل.

السيد إبراهيم حسين

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الشؤون الاجتماعية مرحبا بكم في رحاب مجلس نواب الشعب والوفد المرافق،

أولا، نثمن السيد الوزير هذه الاتفاقية، وثانيا نريد أن نستغل هذه الفرصة لنطرح عليكم بعض الأسئلة ولنثير بعض النقاط التي تهم عمل وزارة الشؤون الاجتماعية، لعلها تثير انتباه وزير بحجم ومكانة السيد مالك الزاهي في الحكومة الذي يعمل على معالجتها.

سيدي الوزير، قانون الضمان الاجتماعي التونسي يمنع المؤجر من التصريح بأجور منظوريه التي تقل عن الأجر الأدنى المضمون بل ويسلط عقوبات على ذلك المؤجر فما بالك لو كانت الدولة هي من تخترق القانون كما هو الحال في وضعية عمال الحضائر الفلاحية الظرفية، فوزارة الفلاحة تشغّل هؤلاء وتصرّح بأجورهم التي لا تتجاوز في أحسن الحالات 200 أو 250 دينار شهريا ويحصل ذلك دون أن نرى للهياكل رقابة صلب وزارة الشؤون الاجتماعية أي ردة فعل.

سيدي الوزير، منظوريكم من السادة المديرين الجهويين يرأسون اللجان الجهوية لمرض القصور الكلوي وبالتالي فإن هذا الموضوع يدخل في مجال عمل الوزارة لذلك نتمنى منكم التدخل مع السادة وزير التجهيز والإسكان والسيد وزير الصحة من أجل التسريع في إنجاز مركز تصفية الدم بالصخيرة من ولاية صفاقس، وفي انتظار ذلك الرجاء التدخل لتدعيم مركز تصفية الدم بالمحرص بالآلات الطبية وبالموارد البشرية للاستجابة للطلبات المتزايدة من هذا الصنف من المرض في معتمدية الصخيرة-المحرص-الغريبة.

ثانيا، في فترة مجابهة وباء الكورونا أقرت الدولة مساعدات مادية بـ 200 دينار لأصحاب بطاقات العلاج المجاني والمنخفض وقد تمتع بهذه المساعدات عدد هام من المواطنين وتبين أن عدد منهم لا يستحقون هذه المساعدات ولتغيير ما وقع حينها قيل إن قاعدة بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية لم يقع تغييرها منذ سنة 2011.

سيدي الوزير، هل تمّ القيام بذلك التحيين؟

السيد الوزير، لقد كلفكم السيد رئيس الجمهورية بالإشراف وبالمتابعة للشركات الأهلية لكننا نلاحظ تعثرا لهذه المنظومة لعدة أسباب قانونية أو عقارية أو غيرها، وعلى هذا الصعيد ندعوكم إلى التفكير في إدماج البلديات في بعث الشركات الأهلية كما أنها تمثل محرك التنمية المحلية وتحتكم على الإمكانيات المادية والعقارية والمعدات للمساهمة في رأس مال تلك الشركات.

عرفت مجلة الشغل في تونس تنقيحات لاسيما في سنة 1994 وفي سنة 2006 لكن ومنذ ذلك الوقت لم نشهد عملا تشريعيا ينقح هذه المجلة. لذا ندعو وزارة الشؤون الاجتماعية إلى العمل على ذلك وإعداد مشروع قانون ليشمل تنقيح مشمولات تفقديات الشغل وغيرها.

العمل على تحسين الخدمات ذات الصلة بالبعد الاجتماعي وتقريبها وتأهيل الإدارة رقميا لتواكب العصر ولتساعد الدولة على تشخيص المشاكل ورصد المحتاجين ومساعدتهم في الوقت القياسي.

تعزيز الحس التضامني الاجتماعي على مدار السنة وتوفير موارد متجددة لتنمية صناديق الدعم لذوي الحاجة.

وفي الأخير نطالب سيدي الوزير بفتح شباك موحد بكل من الصخيرة والغريبة والإسراع بمنح الرخص لجمعيات مرضى التوحّد وتوفير الدعم اللازم وشكرا سيدي الوزير على حسن الإنصات وعلى تفاعلكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سوسن مبروك عن كتلة الأحرار، لها أربع دقائق، المقعد عدد 213، فلتتفضل.

السيدة سوسن مبروك

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

سادتي الأفاضل،

يعرض على أنظارنا اليوم مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي بين تونس والكيبيك، نحن نثمن هذه الاتفاقية التي تضمن الحقوق الاجتماعية لموطني تونس بالخارج وتضمن المساواة في المعاملة بالمثل بين التونسيين ومواطني بلد العمل، ونحن نأمل أن تعمم هذه الاتفاقية على باقي الدول الأخرى التي تجمعنا بها علاقات دبلوماسية.

سيدي الوزير،

سادتي الكرام،

لنا الحلم حتى لا تقتلنا الحقيقة، اسمحوا لي الآن وهنا بفسحة من الحلم:

نحلم بوطن بدون فقر، بدون مشردين، بدون مرضى أو أميين، مواطنين تونسيين غير معطلين عن العمل.

نحلم بوطن تضمن فيه العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، بوطن يضمن كرامة المواطن وإنسانيته ويكون حاضرا ومؤطرا وأن لا يترك الشعب وحده لآلامه ولفقره وعجزه ولكن الحقيقة اختارت أن ترمي بأحلامنا عرض الحائط.

سيدي الوزير، سجلت نتائج حسب المسح الوطني، آخر النتائج أن نسبة الفقر ارتفعت إلى ما يقارب 20 % في حدود هذه السنة مقابل 15,2 % سنة 2015.

نسبة العائلات المعوزة والمفقّرة في ارتفاع مستمر، نسبة البطالة للأسف في ارتفاع مستمر، نسبة البطالة للأسف في ارتفاع مستمر، نسبة المشردين في تونس في ارتفاع مستمر، المؤسسات الاجتماعية العمومية تعاني العجز وتعاني ارتفاع منسوب المديونية.

سيدي الوزير، توجد أحياء ومناطق في مدنين وفي أغلب المناطق التونسية وخاصة في المناطق الداخلية كل المعطيات فيها الاجتماعية تجعلها تحت الفقر أي تحت خط الفقر، أذكر على سبيل الذكر لا الحصر في طريق بني خداش من مدنين توجد العديد من العائلات المعوزة تحت خط الفقر كذلك في الصائخة وبير بصير والرويس والقصبة من سيدي مخلوف وعديد العائلات الأخرى التي من حقها أن تعيش حياة كريمة تضمن كرامتها وإنسانيتها وهذا ما جاء بنص الدستور في 25 جويلية الذي جاء تعبيرا عن إرادة شعبية ومستجيبا لفلسفة محطة تاريخية مهمة في تاريخ تونس.

سيدي الوزير، ماهي رؤية الوزارة في معالجة مديونية المؤسسات الاجتماعية العمومية؟ ماهي إستراتيجية الوزارة في تقليص نسب الفقر والبطالة والأمية؟ ماهي إستراتيجية الوزارة في الإحاطة النفسية والاجتماعية للنساء المعنفات وللأطفال الجنّح والمنحرفين؟ للأسف. ماهي إستراتيجية الوزارة في إنجاح مشروع الشركات الأهلية؟ ماهي إستراتيجية الوزارة في تفعيل الاقتصاد التضامني الاجتماعي؟

سيدي الوزير، ننتظر منكم جلسة عمل حوارية من أجل تشخيص معمّق للأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها تونس العزيزة ومن أجل إيجاد الحلول الجذرية لعمل تشاركي يتسلّح بروح الإرادة أمام تشاؤم العقل، شكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد أحمد، عن صوت الجمهورية، له دقيقتان، المقعد عدد 59، فليتفضل.

السيد محمد أحمد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والطاقم المرافق له،

سيدي الوزير، أردت أن أشكركم على حسن المعاملة مع السادة النواب، مع العلم أن أقلية من الوزراء وجدنا منهم الترحاب.

وفي نفس السياق الشكر الموصول للسيد المدير العام "CNAM" الذي لم أجد منه سوى التجاوب والمعاملة الراقية وسرعة الإنجاز.

أما بعد،

سيدي الوزير، أطلب منكم التسريع في إحداث "CNAM" النفيضة، صحيح أننا تقدمنا في البرنامج ولكن كل تأخير يضعنا في مأزق مع المسوغ فقد طالت مدة انتظاره مع إيلاء أهمية مطلقة السيد الوزير للعاملين الذين سيعملون هناك إن شاء الله.

أنقل لكم سيدي الوزير، نداء من أهالي بوفيشة بخصوص توسيع خدمات "CNAM" في بوفيشة، توفير إداري وخدمات وموزع تذاكر.

في سياق آخر أردت أن أسأل السيد الوزير، بخصوص القرار المفاجئ لغلق "CNAM" بمستشفى سهلول الذي كان يقدم خدمات جليلة للإخوان الذين يأتون من خارج سوسة أي من المناطق الداخلية بالذات.

وفي موضوع آخر، أين وصل سيدي الوزير مشروع بطاقة لاباس؟ عمر هذا المشروع ست سنوات ونحن نعيش في دولة مؤسسات ولم نقدر على توزيع هذه البطاقة في كامل تراب الجمهورية، ماهي الحلول التي يمكننا تقديمها لتصل هذه البطاقة إلى كامل تراب الجمهورية؟ مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم المعز بنيوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان، المقعد عدد 34، فليتفضل.

السيد المعز بنيوسف

السيد الوزير، مرحبا بكم في مجلس النواب،

كنت أظن أن الجلسة ستكون اليوم في مستوى مناقشتنا لأنه مع الأسف الشديد فالوضع الاجتماعي اليوم في البلاد صعب جدا، لهذا السبب ركز أغلب النواب اليوم على كل ما يعانيه الشعب التونسي من أزمة كبيرة سيدي الرئيس، لأنه في ظرف سنتين تقريبا لا يوجد أي برنامج ولا توجد حتى بعض الحلول التي تظهر لنا على الأقل أننا نسير نحو الطريق الصحيح.

جمعيات ذوي الحاجيات الخاصة سيدي الوزير تعاني، جمعيات الـ"SOS" تعاني يمكنك القيام بزيارة لهذه المراكز فالأطفال الذين يعيشون هناك سيكونون أطفال غير صالحين، يمكنك أن تذهب لأي مركز، مثلا بإمكانك الذهاب إلى مركز القلعة الكبرى لذوي الاحتياجات الخاصة لو لا وجود رجال أعمال يدفع لهذا المركز ثمن البنزين لتوقف هذا المركز، لم يتمتّع هذا المركز بمنح الدولة منذ سنوات، فالمنظومة هي نفسها منظومة دفتر علاج أصفر دفتر علاج أبيض والتمتع بـ200 دينار منحة وهذه قد تجاوزها الزمان سيدي الوزير، ماذا تفعل 200 دينار للعائلات المعوزة، لدينا 800 ألف عائلة معوزة في تونس متى سيتمتعون بأموال الدعم على الأقل ليعيشوا بكرامة؟ ولكن لا يوجد أي تقدم في هذا الموضوع.

نفس الشيء سيدي الوزير، لدينا اليوم تفقديات الشغل أغلبها تعمل لصالح رجال الأعمال والشركات الخاصة، كل تونسي يذهب إلى هناك لا يتوصل إلى أي حل ولا يقضي حاجياته، وهذا ليس بالضرورة واجبكم أنتم فقط لأن التراكمات الموجودة في هذه الوزارة هي تراكمات كبيرة جدا، أنا لا أتحدث عن شخصكم وإنما أتحدث عن الوضع الاجتماعي في هذه البلاد الذي يجب تحسينه، لأن 40% من الناس الذين لديهم دفاتر علاج كلهم يتلقون العلاج في وزارة الصحة أضف إلى هؤلاء الآلاف من المتقاعدين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار، لها دقيقتان، المقعد عدد 148، فلتتفضل.

الكلمة للنائبة المحترمة زينه جيب الله غير منتمية، لها ثلاث دقائق، المقعد عدد 79، فلتتفضل.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير ومرحبا بكامل الوفد المرافق لك،

كل الاحترام والتقدير لما تبذلونه في صلب وزارتكم من مجهودات وهذا لا يخفى على أحد، وزارة أخذت على عاتقها مسؤولية تأسيس الشركات الأهلية في كافة الولايات بمختلف اختصاصاتها وهو إيمان منكم بالتوجه الرئاسي الجديد من أجل الدفع بالاستثمار وتحقيق العدالة الاجتماعية في غياب تام لوزارة الاقتصاد والتخطيط وكذلك غياب وزارة أملاك الدولة من أجل حلّ الإشكاليات القانونية لبعض الأراضي.

نعي جيدا سيدي الوزير، أن جلسة اليوم ليست حوارية لذلك نطلب منكم عقد جلسة ثانية من أجل الخوض بكل عمق في الملفات الاجتماعية.

سيدي الوزير، في إطار الشركات الأهلية أطلب منكم التركيز على الاستثمار النوعي في الفلاحة وأقصد بذلك بعث شركات أهلية تحيي البذور الأصلية لبلادنا وبذلك تكون هذه الشركات قد أسهمت بصفة مباشرة في إحياء التنمية الفلاحية في تونس.

هذه الوزارة الأم والتي يبكي على أبوابها الجميع من صحة وتعليم واستثمار وتغطية اجتماعية في تغيب تام لبعض الوزارات الأخرى وهذا يعود بالطبع إلى ضعف الحكومة الحالية.

الطلب الثاني سيدي الوزير، والذي أسوقه إليكم من معتمدية الزريبة وزغوان، إعطاء منحة لذوي الإعاقة وتمتيعهم بالتغطية الاجتماعية كذلك نقص الموارد البشرية وخاصة الإخصائيين الاجتماعيين الميدانيين في جل الوحدات الميدانية.

سيدي الوزير، أكرر شكري لهذه الوزارة التي لم نر منها سوى التعاون والاستجابة في كامل الأوقات وفي الظروف الصعبة التي مرت بها تونس وهذا يشهد به الجميع ومداخلات زملائي النواب اليوم إن دلت على شيء فإنها تدل على احترامها وتقديرها لهذه الوزارة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان، المقعد عدد 144، فليتفضل.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق لكم،

سأبدأ بمطالب المندوبية الجهوية بسيدي بوزيد قبل أن ينتهي الوقت، الوقت كالسيف إذا لم تقطعه قطعك.

سيدي الوزير، المطلب الأول للمندوبية الجهوية بسيدي بوزيد نقص على مستوى الأعوان، أولا.

ثانيا، السيارات خاصة وأن سيدي بوزيد يوجد بها 13وحدة في كل معتمدية تقريبا وكما تعلم بأن نقص السيارات يعني أن العمل الميداني والشريحة التي يهتمون بها تحتاج إلى العجلة وللعناية.

المطلب الثالث، لديكم موظفين لم يتحصلوا على ترقيات منذ أكثر من عشرين سنة سيدي الوزير، هناك نقص خاصة في التبريد ففي هذا الطقس لا أتصور أنه يمكن لأي موظف أن يعمل في هذا الطقس وينتج، هذه تقريبا جلّ المطالب وباختصار بخصوص مندوبية سيدي بوزيد، وبالنسبة الى النقص سامحني سيدي الوزير، هناك تناقض نوعا ما، أنا مثلا سأعطيك مثالا هناك حالات يجب أن ينتج فيها الموظف مثال لدينا حالة اجتماعية يجب أن تجد لها حلا سيدي الوزير، هناك موظفة تنتقل يوميا باللواج من سيدي بوزيد إلى الشبيكة وزوجها متقاعد من الجيش الوطني معاق مريض نوعا ما سامحوني في الكلمة ولديها طفل يعني هذه حالة اجتماعية تستوجب التدخل ومن المفروض أن هناك نقصا كبيرا في سيدي بوزيد لذلك أرجو أن تنظر في هذا الملف سيدي الوزير خاصة وأنني قد سمعت عنك بأنك رجل طيب، رجل وطني، رجل صادق...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، المقعد عدد 57، فليتفضل.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد وزير الشؤون الاجتماعية والإطارات السامية بالوزارة،

عفوا زميلي، في البداية سيدي الوزير، أريد من خلالك وبحضورك أن نتوجه بجزيل الشكر إلى العاملين من إطارات بولاية زغوان وبصفة خاصة بمعتمديتي الفحص وبئر مشارقة هذه الجهة التي أمثلها على حسن التعامل وعلى الإنصات بالرغم من وجود الهنات في بعض الأحيان. ثم لابد من تثمين مذكرة التفاهم هذه لأن التونسي في الغربة يحتاج إلى سند وأظن أن الدولة قادرة وحاسمة في المضي في مثل مذكرات التفاهم هذه وأتمنى أن يقع تعميمها وتونس ليست غريبة عليها مثل هذه المسائل القانونية لأبنائنا بالخارج.

النقطة الثالثة سيدي الوزير، تخص جهة الفحص وبئر مشارقة بالرغم من وجود "CNAM" في الفحص إلا أن إدارة الضمان الاجتماعي غير متوفرة، معتمدية شاسعة مناطق صناعية هامة وهامة جدا، أيضا يوجد ببئر مشارقة بلديتين ومناطق صناعية تشغّل آلاف العمال ولكن لا يوجد بها لا ضمان اجتماعي ولا "CNAM" في بئر مشارقة.

لدي نقطة أخرى سيدي الوزير بالنسبة الى العائلات المعوزة، لابد من توفر المرونة بالنسبة الى المرشدات وللمرشدين الاجتماعيين لأن في الأرياف وفي الجهات الداخلية يمكن أن يملك الإنسان حتى 10 هكتارات من الأراضي ويكون لديه أبناء ولكن عندما تذهب إليه تشعر بالخصاصة وبالحرمان وفي حاجة إلى 200 دينار، صحيح أن هذا المبلغ لن يغنيه ولكن على الأقل عندما يذهب إلى السوق يشعر بكرامة وفي بعض الأحيان لا يريد أن يأخذ أموال من أبنائه وتجد سنه 70 وحتى 80 سنة وما فوق ولا يتمتع بهذه المساعدة.

نفس الشيء بالنسبة الى العمال في المناطق الصناعية سيدي الوزير، هناك عمّال بالرغم من وجود هذه المناطق وفوائدها إلا أنهم يتعرضون إلى الهشاشة القانونية حيث يتقاضون أقل الأجور وعندما يحين وقت ترسيمهم يتخلى عنهم صاحب المؤسسة ويتحيّل عليهم بصفة غير إنسانية وغير أخلاقية.

كلمة أخيرة سيدي الوزير، هناك شابّا ضريرا من معتمدية الفحص دافعت عنه منذ سنوات متحصل على ديبلوم في الهاتف ولكن لا بلدية الفحص ولا المعتمدية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم منير الكموني غير منتم، له ثلاث دقائق، المقعد عدد 215، فليتفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أولا، أريد أن أحيي وزارتكم وكل العاملين بها لقيمة هذه الوزارة في التكفل بفئة اجتماعية هامة وفي تعدّد هذه المطالب، لذلك سأكتفي اليوم فقط بجدول أعمال الجلسة وستصلكم مطالبنا مكتوبة في انتظار عقد جلسة حوارية.

أولا، نحن نثمّن مثل هذه الاتفاقيات التي تضمن حقوق أبناء جاليتنا بالخارج وتضمن لهم التغطية الصحية والاجتماعية المناسبة، حين يتواجدون أيضا بوطنهم الأم كما تجعلهم يتمتعون بتقاعد مريح يشجعهم على العودة النهائية بعد انتهاء فترة نشاطهم، إذ نعلم بأن العديد من الأجانب يقيمون اليوم بتونس بعد انتهاء فترة نشاطهم لتوفر هذه الظروف المناسبة وكذلك من الأجدر أن يتمتع بها أبناء جاليتنا بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقية توفر عديد الموارد المالية لصناديقنا الاجتماعية التي تعاني.

كذلك أيضا في هذا التبادل وفي هذا التواصل مع الأجانب هناك بحث أو سعي إلى توفير معايير دولية للتغطية الصحية والاجتماعية.

كما ندعوكم في هذا الأمر إلى مزيد البحث عن مثل هذه الاتفاقيات لتغطية المناطق التي لا تشملها مثل الخليج العربي وإفريقيا وعديد الدول التي يتواجد بها أبناؤنا.

كما أريد أيضا أن أثمن عديد البرامج التي تحاول وزارتكم تنفيذها لدعم التمكين الاقتصادي وتوفير موارد الرزق بدل الاكتفاء بالمنح وبالمساعدات الظرفية أو القارة، كما ندعو إلى مزيد رصد الاعتمادات وتوسيع المنتفعين بهذه البرامج لما فيه من دور في التنمية وفي توفير العيش الكريم لمنظوريك.

أيضا نريد أن نحيي التزامكم الشخصي بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة والجمعيات المشرفة عليهم.

وأريد أن أختم بمطلبين: أولهما أمانة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتم حرمانهم من السيارات الخاصة ويتحصلون عليها من فاعلي الخير أو من عائلتهم بالخارج وهي موجودة إلى اليوم في مخازن الديوانة تتآكل بتعلة أثمانها الباهظة أو رفاهية هذه السيارات لذلك نأمل أن تدعموا مع وزارة المالية هذا المطلب المقدم من الأشخاص ذوي الإعاقة.

المطلب الثاني، أريد أن أدعوكم إلى زيارة دائرة أولاد الشامخ هبيرة وشربان للوقوف على معاناة هذه الجهة ولما لا يتم ختم هذا اليوم بيوم دراسي لتشخيص الوضع الاجتماعي بهذه الجهة واقتراح حلول فعالة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن حسين غير منتم، له ثلاث دقائق، المقعد عدد 166، فليتفضل.

السيد محمد بن حسين

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

تحية واحترام لكافة الحضور الكرام،

السيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق لك مرحبا بكم تحت قبة مجلس نواب الشعب،

دون شك سأصوّت لصالح المشروع المعروض أمامنا، كما أحييكم على المجهودات المبذولة لتحسين الوضع الاجتماعي للتونسيين في الداخل والخارج وأدعوكم إلى مواصلة المجهودات وتكثيفها خاصة في الداخل خاصة في هذه الظرفية الصعبة التي تعيشها بلادنا والتي تستوجب حضور الجانب الاجتماعي للدولة

للتخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية والأهم من تقديم المساعدات هو تحفيز الفئات الهشة والشباب المعطل عن العمل على خلق الثروة والتعويل على الذات وتقديم كل التسهيلات وفي هذا الإطار، أدعو سيادتكم إلى مزيد العمل على التعريف بآليات وبطرق بعث الشركات الأهلية ودعوة مختلف المصالح الجهوية والمحلية إلى دعم هذه المجهودات والانخراط في هذا المجهود المبذول من طرف مصالح الوزارة ومزيد التشجيع عليها، بل لما لا خلق ورشات تفكير محلية تجمع الشباب بالإدارات المتداخلة لتثمين ما هو موجود من رصيد عقاري تابع للدولة وبعث مشاريع صديقة للبيئة تتماشى مع طبيعة كل منطقة وإمكانياتها البشرية والثقافية والاجتماعية.

سيدي الوزير، أهالي قصور الساف ومنذ 2011 يخوضون مختلف النضالات ويجددون مطالبتهم بفرع لـ "CNAM" بعد أن تعبوا من مشقة التنقل إلى مركز الولاية ولقضاء أبسط الشؤون في "CNAM" المواطن السافي والمواطن في كل المعتمديات المجاورة وخاصة منهم كبار السن يعانون الأمرين. لذلك نرجو من سيادتكم تحقيق هذا الحلم الذي طال انتظاره مع العلم أن العقار موجود والأهالي مستعدون للمساعدة في التهيئة والأعوان أصيلي المنطقة يستعدون للالتحاق.

بعث فروع محلية للتضامن الاجتماعي بكل من معتمدية البرادعة والرجيش هي مطالب ملحة من الأهالي ومطالب طال انتظارها.

سيدي الوزير، إن الوضع الاجتماعي بمعتمديات قصور الساف والبرادعة والرجيش وضع متهرأ جدا مما أدى إلى موجة هجرة غير نظامية وأغلب العائلات تعاني من فراق أحبتها ومنهم من يعاني إلى اليوم من غياب أي معلومة عن فلذات أكبادهم. لذلك ندعوك إلى القيام بزيارة إلى هذه الجهات في أقرب وقت للوقوف على ما يعانيه أغلب سكان هذه المناطق المحسوبة كذبا وبهتانا على جهة الساحل وتكون مرفوقة بجلسة عمل لإطلاعك على عديد الملفات التي تشوبها شبهات فساد مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نحن في ولاية توزر نرجو منكم مدّنا بالمشاريع المستقبلية المتعلقة بالمساكن الاجتماعية والتي أصبحت ضرورة ملحّة للفئات الهشّة بتوزر وتجدر الإشارة سيدي الوزير أنه لا بد من إعادة الدورة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للواحات حيث تساهم في خلق الثروة ودعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والمرأة وإبعادهم عن مخاطر الهجرة غير النظامية والجنوح المجتمعي من أوكد الأولويات.

لكن مرة أخرى تحول التشريعات القانونية دون ذلك على غرار الاعتراف القانوني بمهن الواحة حيث للأسف الشديد يتغيب عن المعجم الوطني للمهن وصف دقيق لمهن الواحة سيّما المرتبط بالنخيل على غرار قطاع الزياتين ولا نجد مثلا اختصاص التذكير والفرز وتكريب النخيل والتسلق وجني التمور وفرزها وتصنيفها ولا يتمتع عملة الواحة بنظام خاص للحماية وللتأمين من حوادث الشغل الناتجة عن تسلق النخيل والأنشطة المرتبطة بها.

سيدي الوزير، نحن بحاجة اليوم إلى قانون خاص ينظم مهنة العملة الواحيين ويضبط المخاطر الناتجة عن هذه المهن وكذلك ضبط أهلية التعويض عند السقوط الجزئي أو الكلي.

نحن في كتلة الأمانة والعمل مستعدون لتقديم مقترحات عملية بالشراكة مع المنظمات والجمعيات والمؤسسات العمومية ذات الصلة.

سيدي الوزير، الرجاء تدعيم الاعتمادات المتعلقة بتدخلات وزارتكم المتعلقة ببعث مشاريع اجتماعية بتوزر قصد توفير مواطن شغل نرجو منكم مدّنا بتقديم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم حسن بن علي عن كتلة صوت الجمهورية وله دقيقتان.

السيد حسن بن علي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والإطار المرافق،

في البداية لا بد أن أشكركم على مثل هذه الاتفاقيات التي من شأنها تعزيز التعاون الدولي في المجال الاجتماعي.

ستكون مداخلتي في الحقيقة في شكل توصيات هامة نابعة من الواقع الراهن.

أولا سيدي الوزير، لا بد من مراجعة وتقييم مختلف البرامج الاجتماعية القديمة وجدواها خاصة وأنّها لم تمكّننا من التقليص من نسبة الفقر بل على العكس الوضع يزداد صعوبة مع الأسف الشديد.

ثانيا لا بد من العمل على إيجاد الحلول العملية للمرافقة الفنية للمنتفعين ببرنامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني ومتابعتهم من خلال عقد شراكة مع مختلف الهياكل ذات الصلة.

ثالثا بالنسبة إلى برنامج تشغيل المعوقين من الضروري سيدي الوزير إعادة إحياء هذا البرنامج الذي لم يعد يفعّل منذ سنوات عند الانتداب بالوظيفة العمومية.

في الأخير وعلى المستوى المحلي أريد أن أعلم سيادتك سيدي الوزير أنّ معتمديتا صواف والناظور من ولاية زغوان تفتقر إلى وجود "CNSS" ولا "CNAM"ويجب أن يتنقل المواطن أكثر من 40 كلم لقضاء حاجياته.

كما أن نسبة التغطية متدنية للغاية ووحدة الشؤون الاجتماعية بالناظور تضمّ أخصائيين اثنين فقط ويعملان على خدمة أكثر من 40 ألف ساكن. فرجائي أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أود الترحيب بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، إننا نعي جيدا مدى صدقكم وجديتكم في العمل ونعلم أن وزارتكم وزارة سيادة بل اعتبرها أم الوزارات لأن أهدافها سامية وإنسانية بالأساس.

سيدي الوزير، إن هذه الاتفاقية تنتظر التثمين ونحن نعتبرها اتفاقية أو مذكرة تفاهم تخدم مصلحة جاليتنا بالخارج وستمكن طلبتنا من التمتع بالتغطية الاجتماعية الضرورية ولذلك نحن سنصوت لهذه الاتفاقية بنعم ودون تردد.

سيدي الوزير، توجد عديد الإشكاليات بمنطقتي، سيدي حسين وبالتحديد بوحدة النهوض الاجتماعي التي تعاني من نقص في الموارد البشرية، 10 أخصائيين اجتماعيين على أكثر من 200 ألف ساكن لذلك نطلب الترفيع في هذا العدد إن أمكن لكيْ لا تتراكم الملفات وتتعطل مصلحة المواطن وأنتم تعرفون أن نسبة الفقر مرتفعة جدا بهذه المنطقة.

نقص في أسطول السيارات، سيارة واحدة لمعتمدية بحجم ولاية لا تفي بالحاجة مع وجود مناطق ريفية في المنطقة.

مقرّ الوحدة لا يستجيب لشروط العمل المريح 4 و5 أعوان في مكتب واحد وظروف صعبة مع غياب قاعة انتظار.

غياب مكتب ضبط بالوحدة يحفظ حق المواطن ويمكّنه من متابعة ملفّه.

سيدي الوزير، هل فكرت الوزارة في إحداث وحدة ثانية للنهوض الاجتماعي بسيدي حسين من أجل تقريب الخدمة من المواطن وهو مطلب شعبي؟

هل فكرت الوزارة في التخلي عن المنحة القارة لبرنامج الأمان الاجتماعي وتعويضها بمشاريع تنموية تمكّن الشباب من الانخراط في الدورة الاقتصادية للبلاد؟

هل ستقوم الوزارة بمراجعة القرار الصادر في 28 جوان 2016 والمتعلق بالتخلي عن البحث الاجتماعي الخاص برخص التبغ والتي كانت تمثل حلاّ لبعض العائلات محدودة الدخل؟

أين حظ شباب سيدي حسين من الشركات الأهلية، آلاف الأراضي المهملة والتابعة للدولة تنتظر الاستصلاح والمشاريع والمبادرات؟

سيدي الوزير، إن متساكني حي 25 جويلية وبعد طول انتظار دام أكثر من عشرين عاما يطالبون الدولة بتسوية وضعية مساكنهم الاجتماعية مع بلدية تونس التي لا زالت تعقّد الأمور ونحن في حاجة إلى السّلم الاجتماعي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان.

عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

تبدأ مداخلتي بنداء عاجل وحارق إلى رئيس الجمهورية بتعيين والي لولاية قابس فالوضع لا يحتمل، فوضى عارمة، فضلات في كل مكان وهنا نتحدث عن المدينة. فقابس سيدي الرئيس لم تعد تطاق فهناك نهب للملك العمومي والملك البحري وفوضى وبناء فوضوي في وسط المدينة والاعتداء على الواحة وكل يوم يتصل بنا أهالي ولاية قابس لبسط هذه الإشكاليات.

سيدي رئيس الجمهورية، لنا ثقة فيك في التعيين على الكفاءة ونظافة اليد في ولاية قابس.

سيدي الوزير، أنت وزير كل التونسيين سأضم صوتي إلى نواب جهة قابس وقد قدمنا مطلبا يوم 29 ماي لمقابلتك ونحن نحمل ملفات شعب ونحن جئنا لنخدم هذه البلاد وأمانة الشعب نحملها لكم أنتم كجهاز تنفيذي ونحن كسلطة تشريعية تنفيذية سنتعاون في نفس السفينة لإخراج البلاد من عنق الزجاجة بالتعاون مع بعضنا.

لكن سيدي الوزير ننتظر منكم هذه المقابلة إلى الآن رغم أننا نرى مقابلات أخرى مع النواب أعانهم الله وبالعكس نحن ندعمها ونثمنها ونحن حين نأتي هناك لا لشيء سوى لخدمة هذه البلاد والعباد يعني سيدي الوزير لا نريد أن نسمع التساؤل المتداول أنت نائبنا المنتمي إلى دائرتنا أم لا؟ فنحن نواب في نفس السفينة وسنخدم هذه البلاد بكل صدق وأمانة وقد جئناك على الأقل في عدة مواضيع تتعلق بثلاثة ملفات بخصوص إقليم "CNSS" ومركز الأدوية الخصوصية والسرطانية مع وزارة الدفاع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائبة المحترمة السيدة ريم الصغير غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيد الرئيس،

سلاما على قلوب ضيوفنا،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

أنا اليوم سأبدأ بتحية خاصة لفئة من المجتمع تركت همومها جانبا وتحدّت المصاعب إيمانا منها بهذا المسار أخص بالذكر: الأخ سامي التريكي، صبري الغريبي، سامي الفالح، دلال بن نصر، هؤلاء أناس من المكفوفين والشاعرة مهى من منزل بوزلفة صاحبة المقولة "الإعاقة إعاقة الفكر والضمير". هذه المرأة إلى حد اليوم لا تملك كرسيا متحركا لتقضي بها حوائجها اليومية وأمر سيدي الوزير.

نثمن هذه الاتفاقية وكنا تمنينا لو كانت انضمت إليها مخرجات " TICAD 8" والقمة الفرنكوفونية بجربة.

إنّ انضمام تونس إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في مجال الأعمال وحقوق الإنسان هو إرادة خالصة من الحكومة لترسيخ أو تعزيز حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية وهنا يمكن أن نتحدث عن السكن الاجتماعي الذي هو أبسط مقوّمات العيش الكريم للمواطن الانسان.

لماذا سيدي الوزير، مازلنا نعيش اليوم ضمن أحياء قصديرية أخص بالذكر بالهويشات، منزل بوزلفة في قلب منزل بوزلفة اليوم أحياء قصديرية، النخيلة وفي المقابل هناك في منطقة العيثة مباني لا تنقصها إلا التهيئة سيدي الوزير ويمكن أن تحلّ عديد المشاكل الاجتماعية؟

هنا أسأل هل من خطة لوزارتكم في ترشيد البنية التحتية والتي من الممكن التابعة لأملاك الدولة ولأملاك المصادرة ويمكن أن تحلّ المشكل؟

سأتحدث اليوم أيضا عن فاقدي البصر جرّاء الأخطاء الطبية وأتحدث عن صبري الغريبي وعمره 34 سنة من عمادة فرتونة أمنيته إجراء عملية في ألمانيا وأن يرى تونس بعد 25 جويلية ولديّ ملفه سيدي الوزير.

سأتحدث عن مرضى "السيلياك" الذي هو مرض مزمن وليس له علاج ولكن يمكن أن ندعمهم على المستوى الغذائي.

لقد حُمّلت رسالة من الطفلة آية الفتني من معتمدية لبنة وهي مصابة بمرض "السيلياك" قالت لي أنا أتبع نظام غذائي سليم السيدة ريم ولكن غيري يأكل عن جهل ولا يعرف أن مرضه سيؤدّي به إلى سرطان القولون.

سأتحدث أيضا عن المنخرطين لمدة 11 و12 عاما بعد إحالتهم على التقاعد يكون أقل من الشيخوخة هل لكم تفسير في هذا النطاق سيدي الوزير؟ دام عزكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم السيد يوسف الطرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، جميل أن لا تفكر وزارتكم فقط في التونسيين بالداخل وأن تهتم كذلك بشأن مواطنينا بالخارج لأنهم مواطنون كاملو المواطنة ولا يختلفون في شيء عن المواطنين بالداخل. لذلك فإن كتلة الخط الوطني السيادي تعتبر أن مثل هذه الاتفاقيات ومثل هذا الجهد الذي تبذلونه يصبّ في مصلحة الوطن وفي مصلحة المواطن التونسي، ولكن هنالك فئات أخرى في الخارج كذلك من مواطنينا في الخارج هم كذلك مواطنون ولكن صُنّفوا مهاجرين غير نظاميين أو أشياء أخرى قد نختلف في التوصيف ولكن في كل الأحوال هم يعيشون وضعيات اجتماعية نرجو من سيادتكم التدخل مع الوزارات الأخرى فهناك من يبيتون تحت الجسور وهناك أناس في إيطاليا وغيرها من المهاجرين الذين يتعرضون إلى وضعيات مأساوية، أقول جيدا مأساوية من ضمنهم حتى عائلات هم كذلك مواطنون تونسيون ولا بد من التفكير فيهم والتفكير في شأنهم الاجتماعي.

الأهم بالنسبة لي والأجمل من ذلك سيدي الوزير هو أن نفكر بطريقة أخرى لأن فاتحة 25 جويلية أعطتنا فرصة حتى نفكر "autrement" هل أننا فعلا نفكر بشكل مغاير؟ هل غيرنا في منوال التنمية؟

سيدي الوزير، مع احترامي لكل الجهد الذي تبذله وزارتكم أقول أنّ الدولة ليست جمعية خيرية. متى نغير منوال التنمية لكيْ لا تكون الدولة مؤبّدة للفقر؟ لأن الاستراتيجيات التي نتبعها منذ عقود هي استراتيجيات في أغلبها تؤبّد الفقر لأنها تترك الفقراء لوضعهم الاجتماعي دون إيجاد حلول، في كلمة واحدة يمكن أن ألخصها في التمكين الاقتصادي، لماذا لا نفكر عوض إعطاء هذه المنح التي تؤبّد الفقر أكرر مرة أخرى وإن كانت ضرورية ربما في هذا الظرف هل فكرت وزارتكم بشكل ثوري في رؤية استراتيجية للقضاء على الفقر لا لتأبيده بمنح وبأعْطِيات توزع بشكل مهين ربما في بعض الأحيان؟

ماذا فعلتم لنغير في منوال التنمية ولنكون بالفعل ثوريين ولنكون في مستوى لحظة 25 جويلية؟

سيدي الوزير، يؤسفني أن أقول بأننا نتبع نفس الاستراتيجيات، نفس منوال التنمية، نفس المنح ونفس بطاقة الإعاقة ونفس بطاقة العائلات المعوزة إلى آخره وأين التمكين الاقتصادي؟ أين الاستراتيجيات التي تضع نصب أعينها القضاء على الفقر وإن كان على مستوى بعيد لا بأس يمكن أن نضع الاستراتيجيات اليوم ونصل إليها بعد عشر سنوات ليس هناك أيّ إشكال ولكن أعتقد أننا لا نرى في البرامج التي اطلعنا عليها على الأقل ما يوحي بأننا بالفعل ثوريّون في رؤيتنا إلى ما يجب أن تقوم به وزارتكم المهمة جدا.

الدولة سيدي الوزير، ليست جمعية خيرية ولا نريد لها أن تبقى كذلك يجب أن تكون قاطرة للاستثمار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

تحية للزملاء أعضاء مجلس النواب،

إن مشروع القانون المعروض أمامنا مهم من حيث الحفاظ على المصالح المادية لجاليتنا بالخارج وهي فرصة لنطالب بالعمل على تعميم هذا الأمر مع كل الدول التي بها جالية تونسية وهذا يجب أن يأتي ضمن رؤية متكاملة لحفظ مصالح جاليتنا من جهة وربط الصلة ببلادهم من خلال سياسة تواصل دائمة مع الجالية بالخارج سواء عن طريق البعثات الديبلوماسية أو الملحقين الاجتماعيين وغيرهم أو حتى من خلال التفكير في آليات مبتكرة مثل المنصات الالكترونية للتواصل المستمر والاستماع لمشاغل جاليتنا.

فالجالية التونسية باتت أحد أهمّ مصادر العملة الصعبة وتفوّقت على مداخيل السياحة مؤخرا وسمحت بتغطية القسم الأكبر من خدمة الدين وهذا يتطلب منا إجراءات وحوافز لفائدتهم ضمن رؤية وطنية متكاملة لتعبئة الموارد المالية بديلا عن قروض وشروط صندوق النقد الدولي. أليس الأجدى تقديم الحوافز لجاليتنا بدل تقديم التنازلات لصندوق النقد الدولي وتشجيعهم على الاستثمار والادخار في بلادهم؟

كذلك لا بد من مراجعة الأسعار المشطة والتي تحول دون عودة الكثير من أبناء جاليتنا لقضاء عطلهم في تونس.

إن الجالية التونسية بالخارج وهي عمال وخبرات وكفاءات وطنية عالية في كل المجالات العلمية نظرا إلى الطلب العالي على كفاءاتنا ونظرا إلى ما تتمتع به من سمعة ومن تكوين وكفاءة علمية هذا الأمر يعتبر جزء من القوة المعنوية لبلادنا إلى جانب أنه مصدر دخل مادي كبير ويجب أن يتم التعامل مع الجالية على هذا الأساس أي كجزء مهم من رؤيتنا لإعادة بناء القوة المتكاملة لبلادنا.

بالنسبة إلى جهة رواد من ولاية أريانة في المجال الاجتماعي أقدم لكم مشاغل الجهة التي أصبحت تمثل عدة نقائص منها إحداث وحدة محلية ثانية بمنطقة جعفر ورواد نظرا إلى الكثافة السكانية لتقريب الخدمات من المواطن.

انتدابات جديدة لأخصائيين اجتماعيين لتحسين الخدمات للمواطن.

تعميم التغطية الاجتماعية، الأمان الاجتماعي نظرا للحالات الاجتماعية الصعبة وتفاقم نسبة الفقر بالجهة.

التسريع في دراسة الملفات لطالبي بطاقات العلاج المجانية في التعطيل الحاصل عاد بالضرر للفئات الاجتماعية الصعبة والتي تحتاجها للعلاج وهنا نؤكد على مزيد العمل على التعرف على مختلف البرامج الاجتماعية وتذليل جميع المشاكل والصعوبات وتجاوزها خدمة لمصلحة الوطن والجهة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد علي بوزوزيه عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق.

السيد علي بوزوزيه

مرحبا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية ومرحبا بمرافقيه،

بالنسبة لي أريد فقط أن أتحدث عما هو محلي لأن الاستراتيجي لا يعني المواطن الذي ينتظر بفارغ الصبر متى يحصل على بطاقة العلاج ومتى يحصل على الكرسي الخاص بذوي الحاجات الخصوصية بالنسبة لي وبالنسبة إلى دوار هيشر لدينا وحدة النهوض الاجتماعي وكنتم تعهدتم سيدي الوزير سابقا بإحداث وحدة محلية ثانية للنهوض الاجتماعي.

لدينا نقص في عدد الأخصائيين الاجتماعيين وهذا نقص "apparemment" موجود في عدة أماكن ولدينا أيضا نقص في المعدات.

وكان المفروض أن المعطلين عن العمل وهم الناس الذين لا يتمتعون بمنظومة "CNSS" أو غيره أن تسند إليهم بصفة آلية بطاقة علاج بالتعريفة المنخفضة وهذا نظري لكن الواقع مسألة أخرى لأن المواطن حين يريد الحصول على بطاقة علاج بتعريفة منخفضة يجب أن تزوره المرشدة للاطلاع على الحالة الاجتماعية وحين يكون لديها 100 ملف على الطاولة طبيعي أن تبقى لمدة شهرا أو شهرين أو ثلاثة أشهر لتخرج للمعاينة حتى يتحصل المعني بالأمر على بطاقة العلاج هذا بالنسبة إلى الوضعيات التي في دوار هيشر.

وأكيد سيدي الوزير أنكم على علم بالمشاكل التي يعاني منها 120 ألف ساكن من ضمنهم عدد كبير من العائلات المعوزة تتمتع ببطاقات علاج بتعريفة منخفضة وكذلك ببطاقات علاج بيضاء وأطلب سيدي الوزير أن تولوا أكثر اهتماما بهذه المنطقة الموجودة بدوار هيشر ولا أريد الحديث عن أمور سيئة ولكن للأسف تفاقمت البطالة والاحتياج ولو تمر أمام حاويات القمامة فسوف تجد الناس يوميا يجمعون البلاستيك "وبنبشون القمامة" يوميا ليلا ونهارا.

لذا لا أريد أن أتحدث أكثر من ذلك لكن الوضع في دوار هيشر مهين أكثر مما تتصور والفقر منتشر إلى أبعد الحدود والناس لا يقدرون حتى على شراء الدواء من الصيدلية لأننا في بعض الأحيان نحس أن تلك البطاقة غير مجدية للاستعمال وحين يذهب المواطن إلى المستشفى لا يجد الأدوية لعلاج الضغط ولا لعلاج السكري وأصلا ليس لدينا مستشفى وإنما هي وحدة محلية والطبيب يأتي مرة في الأسبوع في معتمدية قريبة للعاصمة وتبعد 3 كلم على منطقة باردو.

لذا سيدي الوزير، أطلب منكم مزيد الاهتمام بالمنطقة بمعتمدية دوار هيشر من أجل الحفاظ على الاستقرار في الجهة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائبة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار ولها دقيقتان.

السيدة مهى عامر

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، ماهي الاستراتيجية العامة لوزارتكم في تنفيذ جملة من الإجراءات الاجتماعية ذات البعد الإصلاحي الهادفة أساسا إلى الإحاطة بكافة شرائح المجتمع وخاصة الفئات الضعيفة؟

سيدي الوزير، حين يقدّم مواطن مطلبا للحصول على بطاقة علاج مجانية أو بطاقة علاج ذات تعريفة منخفضة يبقى في انتظار ذلك بالأشهر، فما الذي يمكن أن يفعله حين يمرض؟ فهو يتجه إلى الشؤون الاجتماعية ويحصل على بطاقة علاج وقتية تمكّنه من العلاج بها في المستوصف فقط وليس في المستشفيات يعني حين يمرض الشخص نعلمه أن يبقى في قائمة الانتظار حتى يتمّ إعداد ملفّه، فهل باستطاعة المريض الانتظار وكأنك قلت له بعبارة اخرى:" مت على رسلك"؟

سيدي الوزير، الناس كبارا وصغارا ينبشون أكداس القمامة والفضلات فالأمر موجع للغاية وحتى المساعدات الاجتماعية التي يمنحونها لهذه الفئات هي مساعدات ضعيفة تحتوي على علبة أرز أو علبتي مقرونة وفي بعض الأحيان مسوّسة ومنتهية الصلوحية ولا يعطونهم المواد الأساسية التي تساعدهم على مجابهة العيش كقارورة زيت أو علبة طماطم التي تعتبر باهضة الثمن بالنسبة إلى هذه الفئات الضعيفة.

كما يطلبون منهم التحول إلى وحدة التضامن الاجتماعي في أريانة للحصول على المساعدات، فأين الفرع المحلّي للتضامن الاجتماعي بالمنهلة ومتى سينطلق في العمل؟

سيدي الوزير، متى سيقع النظر في الملفات الاجتماعية العالقة وإيجاد الحلول لمعضلة التشغيل الهش؟ متى سيقع تطوير عمل الإدارة وتسهيل الخدمات للمواطن؟ متى سيقع تفعيل دور المراكز التونسية في الخارج والعمل على إعطاء أكثر فاعلية لأبناء جاليتنا بالخارج؟

سيدي الوزير، متى سيقع حل مشكل الانتظار بالنسبة إلى الأدوية الخصوصية، حيث يمضي الناس وقتا طويلا في انتظار الحصول عليها؟ وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتم وله ثلاث دقائق.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وفريقه،

في البداية أتمنى السلامة لأهلي في عقارب العظيمة وأخبار الحرائق والنيران تصلنا من هناك وتحية خاصة لكل من يساهم في

إخماد الحرائق بوسائلهم الخاصة ونكررها للمرة الألف يجب تركيز نقطة حماية مدنية في أسرع وقت.

سيدي الوزير، سأصوت لهذا المشروع لأنه يأتي لدعم الاتفاقيات الثنائية مع عديد الدول الأجنبية المستضيفة.

سأصوت لهذا القانون لأنه يضمن للمواطنين التونسيين في الخارج وخاصة الطلبة الاستفادة من الحقوق المتعلقة بالضمان الاجتماعي سواء أثناء إقامتهم أو بعد عودتهم النهائية لكن في وقت كانت الوزارة مهتمة بالمواطنين في الكيبيك وهم بعيدون عن بلادهم أكثر من 6.700 كلم من واجبها أيضا الاستماع والاهتمام بالموظفين المحلّيين التونسيين وخاصة الذين يعملون في السفارة الليبية وفي القنصلية العامة سواء في صفاقس أو في تونس.

هؤلاء التونسيون الذين يعملون مع البعثة الديبلوماسية الليبية لا يتمتعون بأيّ تغطية اجتماعية ولا يتحمّل المشغّل نسبة اشتراكات الضمان الاجتماعي لفائدة هؤلاء التونسيين فالبعض منهم له أقدمية في العمل منذ 17 و18 سنة. فأرجو النظر في وضعياتهم وتمكينهم من حقوقهم التي حرموا منها كما أطالب بالنظر في صيغة العقود التي أبرمت ونتمنى أنْ لا تكون عقودا مضروبة وتم إعدادها بصفة غير قانونية.

من جهة أخرى وفي جهة أخرى في تونس وبالتحديد في معتمديات صفاقس، تتعطل الخدمات في أغلب الوحدات المحلّية للشؤون الاجتماعية والسبب هو شبكة التغطية والانقطاع المتواصل لشبكة الانترنت ونعرف أن من دون الانترنت تقف منظومة الأمان كما يبقى الأخصائي الاجتماعي مكتوف الأيدي وأي تذبذب في شبكة التغطية يتذبذب معها المواطن ويتعطل وتتعطل مصالحه.

في جهة عقارب سيدي الوزير، رغم المجهودات نعاني من نقص كبير في الإطار هناك أخصائيتان اجتماعيتان فقط إحداهما سيقع إحالتها على التقاعد في منطقة تضم 50 ألف ساكن وثمانية عمادات وتقوم هاتان الاخصائيتان بكل الأعمال الإدارية المناطة بعهدتهما من عمل إداري وقبول الناس ومنظومة الأمان وزيارات ميدانية، كما أنّ الوحدة المحلّية للنهوض الاجتماعي في عقارب لا تتوفّر بها التجهيزيات وتفتقر إلى الموارد البشرية مثل الإداريين والعملة وعون استقبال وعون تنظيف وسائق.

نقص الإطار البشري أثّر على العمل الاجتماعي المدرسي بحيث لم يتم الاشتغال عليه ومن جهة أخرى نجد أنّ خدمة العمل الاجتماعي المدرسي يعتبر مهما جدا فهو يحلّ المشاكل الصحية والنفسية والبيداغوجية والعلائقية التي يعاني منها صغارنا وشبابنا. وبعدد أخصائيتين اجتماعيتين فقط لا يمكن أن ننقذ أبناءنا من الهجرة غير النظامية "والزطلة" والعنف والانقطاع المبكر عن الدراسة.

سيدي الوزير، منذ سنوات ونحن نطالب بأبسط الخدمات فيجب أن يتنقل المواطن في عقارب إلى صفاقس حتى يتحصل على خدمة "CNAM" أو "CNSS" أو "CNRPS" فهو يعيش معاناة التنقل ومعاناة الانتظار. ولذا نرجو من سيادتكم برمجة تركيز فروع بالإدارات الاجتماعية في القريب العاجل حتى تقرب الخدمة من المواطن وتنقص من معاناته.

سيدي الوزير، نسب الإعاقة مرتفعة في عقارب من جراء التلوث ولا يتوفّر لدينا أيّ شيء وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد أيمن المرعوي غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد أيمن المرعوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة الشؤون الاجتماعية،

سيدي الوزير، لا أحد ينكر النقلة النوعية التي عرفتها وزارتكم منذ تولّيكم الإشراف عليها فيما يخص النهوض بالفئات الضعيفة والهشة وفي تنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله ودعم الرفاه الاجتماعي والمساهمة في تكريس قيم العمل والتعويل على الذات.

سيدي الوزير، سأصوّت بنعم لمذكرة الاتفاق المبرمة بين الجمهورية التونسية والكيبيك نظرا إلى أهميتها في الإحاطة بالتونسيين في الخارج ومتابعة مشاغلهم.

سيدي الوزير، هذا الثناء على مجهوداتكم المبذولة لا يخفي عديد المشاكل والنقائص وأخص بالذكر القيمة المالية للمنحة الشهرية الممنوحة للعائلات المعوزة والتي حكمت عليهم بالفقر المؤبد. فرجاء سيدي الوزير إيجاد السبل والحلول للترفيع من هذه المنحة وتحسين وضعية هذه الفئة بما لا يضرّ بالمالية العمومية.

سيدي الوزير، موضوع الأدوية الخصوصية خاصة لمرضى السرطان عافانا وعافاكم الله وفي هذا السياق هذه رسالة لشخصك أنقلها بكل أمانة كما وردت عليّ من أحد المصابين بهذا المرض الخبيث حيث يقول "أنا مريض بالسرطان وتقدمت بطلب دواء خصوصي وقع رفضه من "CNAM" فتوجهت بطلب إعادة نظر لوزارة الشؤون الاجتماعية، يقول الإجراءات الإدارية تستغرق وقتا وهذا الوقت يستغله المرض للانتشار فهو لا ينتظر اللجنة حتى تقيّم الملف. أخيرا تقدمت بمطلبي كان حجم المرض 3.8 سنتيمتر والآن أصبح 6 سنتيمتر وما زلت لم أتلقّ إجابة من الوزارة.

سيدي الوزير، كلنا ثقة في شخصك لتسهيل الحصول على هذه الأدوية كما ندعم سياسة وزارتكم لمزيد النهوض بالفئات الضعيفة.

سيدي الوزير، المقر المسوّغ للوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بمعتمدية طينة لا يرتقي أن يكون مقرّا لإدارة راجعة بالنظر إلى وزارتكم هذا إضافة إلى النقص في الأعوان والعملة وعدم توفّر سيارة لفائدة الوحدة لتسهيل القيام بمهامها.

سيدي الوزير، متى يتم استغلال مركز رعاية القاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بمعتمدية طينة؟

سيدي الوزير، متى يتم تدعيم مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بطينة بالموارد البشرية وتسوية وضعية عمّال المناولة به؟

وفي الختام سيدي الوزير، معتمدية طينة من ولاية صفاقس ذات كثافة سكانية عالية أغلبها من الفئات الضعيفة والهشة، لذا نطالب بتدعيم نسبة المنتفعين بالجرايات الشهرية ونسبة المنتفعين بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي ومزيد الإحاطة بذوي الاحتياجات الخاصة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نأتي إلى ختام النقاش وبناء على طلب السيد الوزير نرفع الجلسة لمدة 45 دقيقة نعود إثرها لإعطاء الكلمة للسيد الوزير لكي يقوم بالردود على كل التدخلات.

(كانت على الساعة السادسة واثنتي وأربعين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي

(كانت على الساعة السابعة وثمان وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد الوزير تفضل.

السيد مالك الزاهي، وزير الشؤون الاجتماعية

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

أودّ في بداية مداخلتي هذه أن أجدّد لكم التهاني لنَيْلكم ثقة الشعب التونسي، وفّقكم الله لما فيه خير لتونس وأوصيكم وأوصي نفسي دائما بأن لا ننحاز إلاّ لإرادة هذا الشعب الذي طال انتظاره من أجل تحقيق مطالبه الشرعية من شغل وحرية وكرامة وطنية.

هذا في إطار بناء وتأسيس جديد لتونس الجديدة ضمن مسار وطني تحريري بقيادة سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد الذي طال ما أوصى وأعلن عن قيام الدولة الاجتماعية الحاضنة لشعبها التي يجد فيها المواطن حقوقه ويتحقّق فيها مبدأ العدالة الاجتماعية.

منذ تولّينا مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية، حرصنا من خلال الزيارات الميدانية والتواصل المباشر مع أبناء شعبنا ومصالحنا على الوقوف على حقيقة الوضع الاجتماعي بعد زمن من التعتيم والزّيف والظلم والقهر، لن أكرّر حجم التّركة التي وجدناها، والجميع هنا يعلم دقّة الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد عقود من التهميش والتفقير في جميع الجهات والمجالات، إلاّ أننا تمسّكنا بإرادة قوية لإصلاح ما أفسدته المنظومة السابقة عبر وضع رؤية وإستراتيجية واضحة مبنيّة على القرب من المواطن والإنصات لمشاغله وهمومه.

وقد أفرز برنامجنا نتائج وحلول ملموسة على الواقع، بعضها تحقّق والآخر سيرى النور قريبا حيث سنعلن إن شاء الله قريبا على مشاريع اجتماعية شعبية بتوصيات سامية، المؤكد أنّ نفس الأهداف تجمعنا وأنّ هذه الشراكة الوطنية معكم ستكون خير سَنَدٍ لمشاريعنا الاجتماعية.

إننا معا سنعبر بتونس نحو برّ الأمان، تونس نحو تونس الجديدة، تونس أفضل وهذا ممكن.

أودّ تذكيركم اليوم وفي لقائي بكم بأنه لدينا لقاء قريب آخر إن شاء الله بعد العطلة البرلمانية يتمحور حول أهم الملفات في وزارة الشؤون الاجتماعية على غرار النهوض الاجتماعي والضمان الاجتماعي وسيكون فرصة أشمل للتفاعل والنقاش ولتلقّي مقترحاتكم.

سنعرض على أنظاركم اليوم مشروع قانون أساسي مهمّ يتعلق بمذكرة التفاهم التونسية الكيباكية للضمان الاجتماعي الموقّعة بتونس في 20 نوفمبر 2022 ضمن مقاربة ترمي إلى تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي التي أبرمتها تونس مع بلدان الإقامة قصد حماية حقوق العمال المهاجرين وضمان تغطية اجتماعية ملائمة لفائدتهم ولأفراد عائلتهم خاصة من خلال تحويل الجرايات وقد بلغ عدد هذه الاتفاقيات 23 اتفاقية، منها 21 اتفاقية ممضاة و2 بصدد التفاوض وهي في علاقة بدولة رومانيا واليونان.

المبادئ الأساسية لهذه المذكرة هي المساواة في المعاملة مع مواطني بلد العمل ورفع شرط الإقامة والمحافظة على الحقوق المكتسبة بعنوان فترات النشاط المقضّاة بكلا البلدين التي هي بصدد الاكتساب وتحويل المنافع ومجال التطبيق الشخصي تنسحب أحكام مذكرة التفاهم على الفئات التالية:

-العملة الأجراء،

-العملة الغير أجراء أي العاملين لحسابهم الخاص،

-أعوان القطاع العام وأهمّها الطلبة المقيمين في الخارج.

وبخصوص أحكامها المختلفة نصّت هذه المذكرة على مبدأ تنظيم مختلف آليات التعاون الإداري التي تعمل على تيسير التواصل ومتابعة الوضعيات وتبادل المعطيات اللازمة بشأنها بما يتيح سرعة البتّ فيها وإيجاد الحلول اللازمة لتسويتها وتحويل الحقوق الضمانية لمستحقّيها وقد أحالت أحكام المذكرة إلى لائحة إجراءاتها الإدارية وبروتوكول تطبيقها مهمة ضبط الصيغ التطبيقية لها.

وأودّ فعلا أن أذكّر أنّ عدد التونسيين المقيمين ببلد العمل 40600 حسب آخر إحصائيات لسنة 2022، منهم حوالي 6 آلاف طالب والكنديين المسجلين في تونس هم حوالي 1800 في حين أنّ العدد الجملي يتراوح بين 3 آلاف و5 آلاف لماذا قلنا بين؟ لأننا نأخذ بعين الاعتبار التونسيين الحاملين لجنسية كندية.

وهنا أدعو من خلالكم التونسيين المقيمين بهذه المقاطعة أو في تونس خلال فترة تواجدهم لتقديم ملفاتهم لتسوية فترات النشاط السابقة لدخول مذكرة التفاهم حيز التطبيق وهذا خلال فترة سنتين من تاريخ المصادقة على هذه المذكرة إن شاء الله.

وسيتم بعد المصادقة تبادل نماذج الاتصال بين مؤسسات الضمان الاجتماعي لِكِلاَ البلدين وسيتم العمل على رقمنة جميع الخدمات لتسهيل الإجراءات خاصة للتونسيين.

هذا فيما يخص مذكرة التفاهم موضوع لقاءنا اليوم ولكن هذا مفهوم ونعرف أن هناك العديد من الملفات الحارقة ونتفهم أن في هذه المرحلة التي هي مرحلة صعبة ولكن هناك إرادة كبيرة لتجاوزها وسنعمل بكل ما أوتينا من قوة على تخطّي هذه الصعوبات.

هنا قبل أن أمرّ إلى الملفات الأخرى في علاقة بالضمان الاجتماعي وبالنهوض الاجتماعي والتونسيين بالخارج، طرحت علينا العديد من الأسئلة بخصوص برنامج الدعم وتوجيه الدعم وهنا سنجيب كما أجاب السيد رئيس الجمهورية، لأنّ رئيس الجمهورية كان واضحا في مسألة الدعم وأكّد في أكثر من مناسبة بأننا نرفض كل إملاء أو توجّه نحو رفع الدعم ونحن هنا نؤكد مجددا أنّ من خرج من رحم هذا الشعب، من يهتم لقوت شعبه لن ينخرط في أي سياسة لتجويعه ونعرف ما مرّ به الشعب التونسي إثر الكوفيد وأيضا إثر الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على ارتفاع الأسعار.

وإنّ طرح فكرة توجيه الدعم نحو مستحقّيه يتناقض جوهريا مع فكرة رفع الدعم ونحن نرفض أن تكون هذه المقولة توجيه

الدعم نحو مستحقّيه مطيّة لرفع الدعم. إنّ توجيه الدعم نحو مستحقّيه يمكن أن يكون بأكثر من مقاربة.

ثم في علاقة بسياسة وزارة الشؤون الاجتماعية بخصوص قطاع الضمان الاجتماعي، ترتكز سياسة الوزارة بخصوص قطاع الضمان الاجتماعي على المحاور التالية:

توسيع التغطية الاجتماعية تدريجيا لتشمل كافة السكان سواء بالداخل أو بالخارج، حيث تبلغ نسبة التغطية حاليا 84,2 لكافة السكان بالداخل أي ما يعادل 8 مليون تونسي وتمتد هذه التغطية لتشمل التونسيين بالخارج من خلال توفير آلية الاتفاقيات الدولية، حاليا هناك 21 اتفاقية ممضاة تشمل 93 % من التونسيين بالخارج.

أيضا في تحسين وتقريب الخدمات ودفع اللامركزية من خلال توسيع شبكة المراكز والمكاتب المحلية لتبلغ حاليا كافة الصناديق الاجتماعية 164 مكتبا ومركزا مع العمل على تدعيم هذه الشبكة بإحداثات منها 11 مركز جديد.

ومن المحاور الأخرى، تبسيط الخدمات من خلال اعتماد الرقمنة على مستوى الخدمات المسداة مثلا منظومة الحسابات الفردية لـ "CNRPS" قصد التصفية الإلكترونية للجرايات وأيضا منظومة التصريح ودفع مساهمات الضمان الاجتماعي عن بعد للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وللصندوق الوطني للتقاعد وللحيطة الاجتماعية للعاملين في إطار التعاون الفنّي.

تم إحداث مركز افتراضي "ICNAM" يقدّم جميع الخدمات على الخط وهذا لتغيير المنظومة العلاجية، إيداع مطالب التكفل، الحصول على قرارات التكفل، المتابعة لسقف الأمراض العادية.

ثم أيضا منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين "CNAM" ومُسْدِي الخدمات الصحية "بطاقة لاباس".

ومن المحاور أيضا، تحسين المنافع المُسْداة من خلال مراجعة قائمة الأدوية المتكفّل بها من طرف "CNAM" وأريد أن أقول لكم أنه خلال الستة أشهر هذه هناك 22 دواء تم التكفّل به خلال السداسي الأول أي أن "CNAM" وسّعت تغطيتها لـ 22 دواء آخر جديد وتطوير تدخّل "CNAM" للتكفّل بالأدوية الخصوصية بقيمة 465 مليون دينار والشروع في تقييم مراجعة نظام التأمين على المرض وحوادث الشغل والأمراض المهنية.

هناك من السادة النواب من ذكر مسألة الأدوية الخصوصية أريد أن أقول لكم بأن توجّهنا لن يبقى كالتوجّه السابق أن نحسب للمواطن سنه إن كان كبير السن لا نعطيه الدواء أو أن هناك مواطنا تقدّم به المرض لا نعطيه الدواء ولا يتم التكفل به، التمشي الجديد أن الجميع يتم التكفل بهم والجميع لهم الحق في الأدوية وكلّفنا ذلك ما كلّفنا وهذا هو التوجّه الذي ذهبنا فيه إن رفضت "CNAM" فإنه يمر عن طريق اللجنة في وزارة الشؤون الاجتماعية ويتم الموافقة على الأدوية. صحيح هناك بعض التأخير لأنه يتم تحويل الأموال إلى الصيدلية المركزية والتي تتولّى بدورها توريد هذه الأدوية لذلك يحصل هنا التعطيل عبر ما يسمى بـ " la commande ferme".

بالنسبة إلى "CNSS" التصفية الوقتية للجرايات وتقليص الآجال وبالنسبة إلى تحسين التغطية الاجتماعية وخاصة بالنسبة إلى العاملات الفلاحيات واعتبارا لفشل السياسات السابقة لتوفير تغطية اجتماعية فاعلة لهذه الفئة والتي لم تتجاوز 3 % من مجموع العاملين، فقد تولّت وزارة الشؤون الاجتماعية استكمال المشروع لمراجعة التغطية الاجتماعية للقطاع الفلاحي يراوح بين منظومة الأمان الاجتماعي والضمان الاجتماعي.

وهنا أريد أن أوضّح بإيجاز موضوع العاملات الفلاحيات، نحن نستيقظ كل يوم على فاجعة جراء وضعيتهم من حوادث مرور نساء وبنات عاملات من أبناء شعبنا وبنات شعبنا اللواتي تتعرضن للحوادث دائما والحقيقة هناك فئة قليلة منهن تتمتع بالتغطية الاجتماعية عن طريق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفئة أخرى من منظوري وزارة الشؤون الاجتماعية أيضا عبر برنامج الأمان الاجتماعي وهناك فئة "non classée" غير موجودة كما يقال وهنا اتخذنا قرار العمل على منصة تجمع كل العاملات الفلاحيات وتوجيههم إلى نظام تغطية اجتماعية خاص بهن.

في باب الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي ولضمان استدامة منظومة الضمان الاجتماعي واعتبارا لتطور نسب العجز الذي تم تسجيله، تولت وزارة الشؤون الاجتماعية إيلاء ملف التوازنات الأهمية القصوى، حيث أمكن خلال سنة 2022 التحكم في هذه النسب إذ سجّل في الغرض تراجعا في العجز المحاسبي لـ "CNSS" من 1241 مليون دينار خلال سنة 2021 إلى 964 مليون دينار سنة 2022.

وفيما يخص تسجيل فائض محاسبي لـ "CNAM" خلال سنة 2022 بمبلغ 1031 مليون دينار ويعزى ذلك أساسا إلى إجراءات العفو الاجتماعي الذي مكّنت من تحويلات استثنائية لـ "CNAM" حيث أمكن للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحصيل مبلغ أكثر من 500 مليون دينار وجدولة 1100 مليون دينار.

كما تمّ أيضا إثر إحداث المساهمة الاجتماعية التضامنية وحساب تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية إقرار تحويلات استثنائية لـ "CNAM"، أي أن المساهمة التضامنية من المبالغ المقتطعة من أموال الشعب، من أموالكم ومن أموال الموظفين نسبة 1 % التي تم تقليصها إلى 0,5 % محاولة الحفاظ عليها ولو بشكل نسبي على المقدرة الشرائية أي أن أموال الشعب رجعت إلى الشعب وتم هذا عبر التحويلات لـ "CNAM" التي من شأنها قمنا بتسديد جزء كبير من ديون "CNAM" للصيدلية المركزية وأيضا للمستشفيات العمومية وتمّ سداد ديون حوالي عشرة مستشفيات عمومية التي لم تعد "CNAM" مدينة لها لذلك نحمد الله أن أموال الشعب تلك وقع استغلالها فعلا لاستعادة التوازنات ولدعم الصناديق الاجتماعية حتى تجد "ses comptes".

سأمرّ إلى الحديث عن الشركات الأهلية والسؤال المطروح، لماذا لم نر شركات أهلية ناشطة إلى حدّ اللحظة؟ أريد أن أقول بأن مشروع الشركات الأهلية ليس مشروع "بروباغندا" سياسية بل هو فعلا منوالا اقتصاديا يراد له أن يكون فعالا وناجعا وقادرا على خلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل وبالتالي فإن الاقتصادي لهذه المشاريع والمضمّن في دراسات الجدوى على أهمية بالغة بوصف صمام الأمان انطلاقة هاته الشركات وضمان ديمومتها ونجاعتها وإنّ بلورة أفكار المشاريع وصياغتها اقتصاديا بما يتماشى والتوجهات العامة لفلسفة الشركات الأهلية خطوة ضرورية وأساسية على بعض البطء الذي يصحبها وهذا ما يمكن أن يمثل ضمانة لنجاحها.

نحن نعمل على ملاءمة خط التمويل الخاص بالشركات الأهلية بتصرف من البنك التونسي للتضامن واحتياجات هذه الأخيرة وخاصة الترفيع في السقف ونحن لا نريد ذلك وإنما نريد إلغاء هذا السقف لأنه كما نعلم صندوق التشغيل الموجود في "BTS" الذي كان تحديد سقفه 200 ألف دينار ثم وقع الترفيع في هذا السقف إلى 300 ألف دينار لأن هذا المبلغ لا يمكنه أن يفعل شيء لهذه الشركات الأهلية لذلك نحن الآن بصدد المناقشة مع وزارة التشغيل و"BTS" حول إمكانية إلغاء هذا السقف لنمكّن الشركات الأهلية من استئناف نشاطها.

كما نعمل أيضا على تنقيح بعض النصوص والقوانين بما يتلاءم وطبيعة مشاريع الشركات الأهلية ومنها على وجه الخصوص استغلال الأراضي الفلاحية الدولية والأراضي الاشتراكية والملك العمومي الغابي، فضلا عن أنشطة اقتصادية أخرى تتطلب عقودا وتصاريح وتراخيص على غرار قطاع النقل والطاقات المتجددة والخدمات السياحية واستغلال المقاطع. وهنا سأعطي مثال الشركة الأهلية المحلية " "SIRISTI" لاستغلال المنتوجات الغابية في عمادة أم الأبواب الفحص والشركة الأهلية للخدمات الفلاحية بالبهْلُولَة السند قفصة والشركة الأهلية بأولاد جاب الله التي تعنى بالعلف وتجميع الحليب.

وهذه تجارب نموذجية إن شاء الله سترى النور قريبا وستنجح إن شاء الله هذه التجربة بالرغم من بعض العراقيل التي واجهتنا.

فيما يخص النهوض الاجتماعي، تحدّث العديد من السادة النواب عن استراتيجية للقضاء على الفقر، قبل أن أتلو عليكم ردود ما ورد من الأجوبة أريد هنا أن أعطي لمحة عن الوضع الذي وجدناه:

في تونس بعد 25 جويلية عندما تسلمنا الوزارة وجدنا أن لدينا أكثر 980 ألف عائلة بين معوزة ومحدودة الدخل أي حوالي مليون عائلة، وهنا عندما نقول عائلة فإن المعهد الوطني للإحصاء يقول يتراوح معدل العائلات بين أربعة أفراد وعندما نقوم هنا بعملية حسابية فنجد أنفسنا في حوالي 4 مليون مواطن تونسي بين معوز ومحدود الدخل، أقول هذا لتعرفوا حجم التحدّيات الموجودة أمامنا.

كما نتحدث هنا عن ظاهرة البطالة التي ناهزت أو تجاوزت نسبة 20%، 70% منهم من حاملي الشهائد العليا، نسبة الأمية في تونس بلغت حوالي 2 مليون تونسي أمّي، منهم مليون أمّي خلال العشر سنوات الأخيرة أقول هذا لتفهموا أين كانت تتجه السياسة. هنا لم نقف مكتوفي الأيدي وقمنا بالعديد من البرامج ووضعنا خططا لمحاربة هذه الظواهر.

بخصوص القضاء على الفقر، هو مشروع وطني جامع لا يخص وزارة الشؤون الاجتماعية فقط ولكنه يتطلب انخراطا من قبل كل المؤسسات ومن مختلف تشكيلات المجتمع. وفي هذا السياق تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على أكثر من واجهة ومن بينها على سبيل الذكر ولا الحصر برنامج التمكين الاقتصادي ومشروع الشركات الأهلية، ومن نافل القول أنّ برنامجنا للقضاء على الفقر يتطلب سنوات أو لنقل عقودا ولكن في الأثناء لا يمكن لنا إلا أن نواصل دعم وإسناد ومساعدة الفئات الهشة بروح تضامنية عالية وحسب ما تسمح به الإمكانيات التي نسعى إلى تعزيزها وتطويرها مع عدّة فاعلين على قاعدة احترام سيادة البلاد وكرامة التونسيين. وهنا ما أريد قوله نحن لا نتسوّل وما نقوم به يعد واجبا على أبناء شعبنا.

بالنسبة إلى مسألة الحق في الصحة، فهو الآخر محور معركة وطنية خاصة أمام اتجاه تغيير التركيبة العمرية لشعبنا وارتفاع أمل الحياة عند الولادة وإضافة إلى التطور الذي يعرفه الطب والتكنولوجيا الطبية والأدوية وإننا نعمل في سياق الدفاع عن حق شعبنا في الصحة على تطوير ملاءمة خدمات الصناديق للاستجابة لهذا الحق ونحن على قناعة بأن ملاحظات مواطنينا وتشكياتهم لها دور هام في تطوير خدمات الصناديق باتجاه الاستجابة لحاجياتهم، كما أنهم يعتبرون شركاء أساسيون إذا ما أردنا تعزيز المقاربة الوقائية التشاركية في مقاربة الصحة والارتقاء بالصحة العامة للتونسيين ولتطوير النفقات العلاجية في الاتجاه السليم والعادل.

ثم فيما يخص برنامج الأمان الاجتماعي، منذ تولّينا الإشراف على وزارة الشؤون الاجتماعية خلال سنة 2021، تم القطع -وهذه إجابة على سؤال أحد السادة النواب- مع نظام الحصص أي إسناد المنح المادية القارة والعلاج المجاني بالتعريفة المنخفضة لفائدة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل، أي كل إنسان مستحقّ يمكنه أن يتحصل على حقّه ولم تعد مسألة الإسناد بالحصص النسبية لكل جهة "quota".

كما تم العمل على الرفع من قيمة المنحة المالية الشهرية القارة سنويا حيث تم سنة 2022 إسناد حوالي 73 ألف منحة قارة للعائلات المعوزة ليبلغ العدد الحالي 331 ألف عائلة تتمتع بالتحويلات المالية الشهرية أي بنسبة زيادة تقدّر بـ 30 %.

أريد أن أوضح بأنّ المنحة كانت تقدر بـ 180 دينار ثمّ تمّ الترفيع فيها بـ 20 دينار لتصل إلى 200 دينار وتمّ الترفيع فيها سنة 2023 لتصبح 220 دينار أي أننا رفّعنا مرة أخرى في المنحة.

علما وأنّ العائلات المنتفعة بهذه المنحة تتمتع بالإضافة إلى 220 دينار، حتى لا يذهب في ظنكم بأنها لا تتمتع سوى بـ 220 دينار فقط، تتحصل شهريا على مبلغ مالي يضاهي الأجر الأدنى المضمون باحتساب المنحة المالية بعنوان الأطفال من 0 إل 18 سنة أي بالإضافة لمنحة 220 دينار فإن هذه العائلات تتمتع بمنح للأطفال وتقدر بثلاثين دينار شهريا لكل طفل ودون سقف أي أن من لديه 4 أطفال يتحصل على 120 دينار خلافا لمنحة 220 دينار بالإضافة إلى المنح بعنوان الأطفال ذوي الإعاقة في الكفالة ومنحة العودة المدرسية المقدرة بـ 100 دينار لكل تلميذ بدون سقف و120 دينار لكل طالب وبدون سقف.

كما تم توفير أيضا اشتراكات النقل المدرسي والجامعي لفائدة أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل كما تسند الدولة أيضا منح ظرفية في المناسبات وفي الأعياد مثلا في شهر رمضان وفي عيد الفطر وفي عيد الإضحى لفائدة 331 ألف عائلة.

تم خلال العودة المدرسية لسنة 2022-2023 تمكين 465 ألف تلميذ من مساعدة مالية قدرها 100 دينار وتمكين 26 ألف طالب من مساعدة تقدر بـ 120 دينار أي بمبلغ جملي يناهز حوالي 50 مليون دينار.

كما تم تمكين حوالي 150 ألف طفل ينتمون إلى عائلات معوزة ومحدودة الدخل من منحة قدرها 30 دينار ويقدر عدد الأطفال 418 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و18 سنة.

هذا ما قمنا به مؤخرا بالرغم من الظرف الاقتصادي الصعب وهذا ما أقرّته الحكومة.

وفي إطار تصويب هذه الخدمات والعمل على التسريع في إسدائها وضمان الشفافية والمصداقية، تمّ إحداث قاعدة بيانات الأمان الاجتماعي وهي قاعدة شاملة وديناميكية مرتبطة بَينيّا بالتقاطعات مع بعض الوزارات ومن ذلك منظومة مدنية ووكالة النقل البري و"CNSS"و"CNRPS" و"CNAM" وتمّ تسجيل حوالي 960 ألف عائلة بالمنظومة وتمكينهم من معرّف اجتماعي من بينهم 331 ألف عائلة معوزة تتمتع بالعلاج المجاني وبالمنحة القارة و640 ألف تتمتع بالعلاج بالتعريفة المنخفضة.

حيث يتمّ إسداء الخدمة في آجال أقصاها 30 يوما من تاريخ إيداع الطلب، كما يتمّ اعتماد نظام التنقيط في إسناد المنحة المالية الشهرية القارة وذلك منذ شهر ماي 2022 ويتمّ العمل حاليا على إعادة المصادقة على 267 ألف عائلة منضوية تحت برنامج الأمان الاجتماعي وهنا إجابة على بعض التساؤلات بأن هناك أشخاصا يتمتعون بالدفتر الأبيض للعلاج وهم لا يستحقون ذلك صحيح لأنّ هذه المنظومة موجودة ويمكن أن نجد حالات وهذه القائمات موجودة منذ سنة 1984 ويتمّ تحيينها عبر برنامج جديد يسمى برنامج التنقيط أو "système de scoring" أي نعيد دراستها كلّيا ومن يستحق أن ينضوي تحت هذا البرنامج ندخله ومن يستحق أن يخرج نخرجه من القائمة.

بخصوص وضعية الأخصائيين الاجتماعيين: صحيح هناك نقص وكما تعلمون أنّ الانتداب في الوظيفة العمومية يشهد حاليا تأثّرا، ولكن من خلال تواجدكم هنا أريد أن أحيّي الأخصائيين الاجتماعيين على المجهود الذي يقومون به في كامل تراب الجمهورية لأنه في المعدّل أن يعمل الأخصائي الاجتماعي مع 7 آلاف مواطن فقط ولكن في بعض الأحيان نجده في خدمة 40 ألف مواطن وهذا من شأنه أن يساهم في تراكم الملفات وأحيانا تعترضنا بعض التعطيلات في إسداء البطاقات ويوجد في كامل الجمهورية التونسية ما يزيد عن 1700 أخصائي اجتماعي لمليون عائلة وهنا يمكنكم أن تفهموا حجم الضغط المسلّط على الأخصائيين الاجتماعيين.

وهنا أريد أن أحيّي من خلالكم إطارات وزارة الشؤون الاجتماعية والصناديق الاجتماعية على المجهودات التي يقدمونها في هذه المرحلة الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة ولكن نحن كوزارة شؤون اجتماعية عملنا خلال سنة 2022 وسنة 2023 على تحسين ظروف عملهم وتمّ توفير 1500 حاسوب مكتبي للأخصائيين الاجتماعيين الميدانيين مع تمكينهم من لوحات لمسية " des tablettes" ومن شريحة هاتف جوال.

كما تم اقتناء -وهذا تم القيام به مؤخرا ولم يتم القيام به سابقا -138 سيارة تم وضعها على ذمة الوحدات المحلّية، وهي 275 وحدة محلّية وهدفنا أن تصبح لكل وحدة محلّية سيارة وبالرغم من الظرف الصعب فقد اشترينا سنة 2022 إلى غاية سنة 2023 عدد 138 سيارة جديدة وتم تمكين الوحدات المحلية من هذه السيارات لتصل نسب التغطية الكليّة للسيارات إلى الثلثين ولكن مازال هناك نقص على مستوى التزويد بالسيارات لذلك أتمنى وكما وعدناهم بأنه من هنا إلى آخر السنة سنوفر لكل وحدة محلّية سيارة لتسهيل العمل الميداني.

فيما يخص النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وكان هذا هدفنا وقد عملنا عليه منذ تولّينا مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية، كانت لنا رؤية واضحة كما كانت بوصلتنا واضحة كذلك، أنه خلال فترة من الفترات وخاصة في السنوات الأخيرة التي انقضت، قامت الدولة برفع يديها عن قطاع التربية المختصة وأوكلته إلى الجمعيات لكي ترعى هذه الفئة وفي حقيقة الأمر هناك جمعيات نجحت في توفير الرعاية اللازمة ونحن نشدّ على أياديهم وهناك جمعيات من باءت بالفشل.

وهنا كيف تم تقييم أداء هذه الجمعيات ومردودية عملهم؟ بالنسبة إلينا، فقد قيّمناهم بنسبة إدماج هذه الفئة وأريد القول بأن الرقم الذي وجدناه حتى تعرفوا حجم التركة التي وجدناها، وجدنا أن نسبة الإدماج لذوي الإعاقة لم تتجاوز 2 % وهنا تحمّلنا المسؤولية وقلنا لابد أن ترجع الدولة وتضع يدها على هذا القطاع بالرغم من أن الدولة كانت تقدم مجهود كبيرا وتضع على ذمتهم أموالا كثيرة إذ تضع على ذمتهم من المالية العمومية حوالي مليون دينار ومن الصناديق الاجتماعية حوالي 30 مليون دينار تتّجه إلى هذه الجمعيات لرعاية هذه الفئة ولكن مع الأسف، بالرغم من هذا المجهود الذي تقدّمه الدولة فإن نسب الإدماج لم تتجاوز 2 %.

وهنا أمسكنا بزمام الأمور ووضعنا خطة عمل جديدة وأعلنّا عن قيام المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة الذي سيقوم بتنظيم هذا القطاع ولتضع الدولة يدها مرة أخرى على هذه الفئة، على هذا القطاع لتنظيم قطاع التربية المختصة ككل ولتسوية الوضعيات الهشّة للمربين المختصين الذين يعانون أيضا من التهميش ويعانون أيضا من التشغيل الهشّ، بالرغم المجهودات وأنتم تعلمون مدى صعوبة التعامل مع هذه الفئة وما يقدّمونه ولكنهم يتقاضون أجرا ضعيفا.

وعبر المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة سيكون هناك برنامج موحّد، برنامج بيداغوجي موحّد لكل مراكز التربية المختصة بما فيها المراكز النموذجية التي تم وضعها في كل من 24 ولاية لتكون تابعة للمركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وأيضا للمراكز الخاصة وبذلك ستكون هناك شراكة بيننا وسيتم وضع برنامج بيداغوجي موحّد أي سيتم التدريس في جميع المراكز على نفس المنهاج وتتم المتابعة والمراقبة من طرف الدولة إلى أن نعبر وننجح إن شاء الله للنهوض بهذه الفئة.

لذلك أريد أن أقول لكم بأن المسؤولية كبيرة والظرف صعب وبالرغم من ذلك فإننا نحاول بما أوتينا من جهد أن ندعم أبناء شعبنا وخاصة المعوزين منهم وكما رأيتم السيد رئيس الجمهورية دائم التنقل على الميدان ودائما يوصي بالرعاية بهم.

وفي مجال وزارة الشؤون الاجتماعية أيضا، في إطار توجيه بطاقات العلاج بتصنيفها المجاني وبالتعريفة المنخفضة، تمت طباعة 432 ألف بطاقة علاج إلكتروني، بطاقة علاج أمان وبطاقة علاج الأمان هذه هي بطاقة جديدة أحدثناها للحدّ من التفرقة بين دفتر العلاج الأبيض ودفتر العلاج الأصفر لذلك تم بعث بطاقة جديدة اسمها بطاقة علاج الأمان وتم توزيع 432 ألف بطاقة علاج إلكتروني وتم الشروع أيضا في توزيعها على مستحقّيها كما يتم حاليا طباعة 500 ألف بطاقة.

أما فيما يتعلق بصرف المنح وهذا سؤال سبق وأن تقدّم به السيد النائب الذي قال نأسف لوجود صف طويل أمام مراكز البريد، فنجد أشخاصا من كبار السن يبقون طوال اليوم ينتظرون

تحت أشعة الشمس وفي البرد في الصف وهم مسنين وهم أباءنا وأمهاتنا ليتحصلوا على منحة 220 دينار.

لذلك تم بعث بطاقة جديدة بمثابة "la carte bancaire" ووقع توزيعها على العائلات المعوزة وإن شاء الله سيتم تغطية جميع المنتفعين من هنا إلى أواخر السنة وهنا أتحدث عن 980 ألف عائلة معوزة تم توزيع 290 ألف بطاقة سحب بريدية إلكتروني فسيتم ضخ أموال في تلك البطاقة ويصبح بإمكانه أن يسحب تلك الأموال في أي وقت ولم يعد مضطرا للوقوف في الصف ونأمل أن يتم توزيع هذه البطاقات على جميع مستحقيها من هنا إلى نهاية السنة بقي هناك 650 ألف بطاقة إلكترونية جديدة سيتم طباعتها إن شاء الله.

فيما يخص برنامج التمكين الاقتصادي الذي هو أساس كما تفضل السيد النائب وذكر بأنه لا يجب أن نبقى نوزّع 200 دينار نحن بالطبع واعون بأنه لا يجب أن نبقي على 200 دينار وأن نواصل على ما كان سائدا من قبل.

محاربة الفقر كما ذكرت في البداية يستوجب تظافر جهود الجميع وقد وضعنا كحكومة العديد من الآليات والبرامج وهنا أتحدث عن وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج التمكين الاقتصادي الذي انطلق سنة 2022 والذي سيوفّر موارد رزق ويهمّ العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وتمّ تمكينهم من منح وليس قرض وتصل المنحة إلى 50 ألف دينار وإلى غاية الآن مكّنا أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل 518 مشروع وتقدّر نسبة النجاح فيها وهذا ما يسرّنا تجاوزت 87% أي تم إخراجهم من الأمان الاجتماعي نحو الضمان الاجتماعي وبالتالي أصبحوا يعوّلون على ذواتهم وأصبحوا بدورهم يوفّرون مواطن شغل وهذه هي المقاربة والتوجّه الذي ذهبنا فيه.

وكما رأيتم أريد أن أحيّي الشاب التونسي وسأذكر اسمه وهو شاب من أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل ومن أبناء العائلات المعوزة في توزر -السيد النائب- الذي مكّناه من مشروع فلاحي نجح في توزر في قلب الصحراء من أن يجعل الصحراء خضراء وبالتالي أصبحت الصحراء خضراء وأثمرت خضرا وغلالا ونجح المشروع وهذا ما نريده، فحينما تتوفر إرادة الناس والشباب ونجد الدولة "qui accompagne" فإننا ننجح ونخلق الثروة وهنا نحارب الفقر وهنا نقوم بمنوال تنموي بديل.

مثلما يوجد في وزارة الشؤون الاجتماعية برنامج التمكين الاقتصادي، نجد أيضا في وزارة المرأة برنامج "رائدات" الذي يوفّر للنساء وأصحاب الشهائد مبالغ قروض تصل إلى حوالي 300 ألف دينار مع مدّة سنة إمهال ويتم إرجاع القرض بدون فائض. كما قمنا بتسهيل الإجراءات في علاقة بالقروض المسداة في "BTS" ووقع الترفيع في السقف لنجعل الناس تتقدّم ولن تعد هناك البيروقراطية التي كانت موجودة سابقا بإمكانك إحضار دراسة المشروع وتفضل.

ثم مكّناهم أيضا من المشاريع الصغرى عبر الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي وأريد أن أحييّهم كذلك فهم يقومون بالعديد من التدخلات وفي وقت قياسي وما رأيناه مؤخرا في الفاجعة التي حصلت في معتمدية طبرقة من ولاية جندوبة فقد كانوا حاضرين وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية جاهزة للإحاطة بالناس، فإنه عبر الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي وعبر أيضا "BTS" للقروض الصغرى هناك مشاريع قمنا بتمويلها ولو حتى بمبلغ صغير في حدود 5 آلاف دينار ولكن في الإمكان أن يحلّ المشكل، أي أنّ التوجّه الحكومي هو دعم لهذه الفئات ودعم الشباب لبعث مشاريعهم والتعويل على الذات ونحن قادرون على بناء تونس من الداخل وهذا ما نراهن عليه.

تعرضت لسؤال في علاقة بديوان التونسيين بالخارج والملحقين الاجتماعيين وعددهم 57: منذ إشرافنا على الوزارة تولّينا إعادة النظر في سبيل وكيفية تعيينهم ووضعنا معايير موضوعية للملحقين الاجتماعيين الذين سيتخرجون وأحدثنا أكاديمية داخل ديوان التونسيين بالخارج التي ستتولى تكوين الملحقين الذين سيتخرّجون والذين سيتحمّلون مسؤولياتهم للإحاطة بالجالية التونسية وأظن أن السادة النواب بالخارج قد لاحظوا الفرق والتغيير الموجود والحاصل وكان سائدا أن يتخرّج الملحقين الاجتماعيين من المركز فأجبناهم بالنفي، هناك أخصائيين اجتماعيين، هناك متفقدي شغل داخل الجهات موجودون في الخط الأول في علاقة بالمواطن لابد أن يكونوا من الملحقين الاجتماعيين لأنه تكونت لديهم خبرة وتجربة جيدة في مجالهم لذلك لا بدّ يكونوا من الملحقين الاجتماعيين خارج تونس ونجحنا في أن يخرجوا إلى الخارج ويتم تكوينهم وتم ربطهم بعقد أهداف أي أنّ الملحق الاجتماعي الذي لا يقوم بواجبه يتم تقييمه خلال سنة فإمّا أن يواصل عمله في الخارج أو أن يعود إلى أرض الوطن وقلّصنا بالتالي في المدة من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات.

فيما يخص بعض التساؤلات الأخرى في علاقة بجهات معينة سوف نقدّم ردودا في شأنها خلال لقائكم بالجلسة القادمة إن شاء الله. فقد أخذنا بعض التساؤلات ولدينا برنامج للحضور معكم بعد العطلة البرلمانية مباشرة إن شاء الله وسنقدّم لكم الاستراتيجية التي اتخذتها وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال النهوض الاجتماعي والضمان الاجتماعي والشغل.

وهنا أريد أن أقول للسادة النواب الذين لم أتمكن من الالتقاء بهم المعذرة لأن حجم الضغط كبير وإن شاء الله سألتقي بهم في أقرب فرصة وما أريد التأكيد عليه بأننا قد أعطينا تعليمات لمصالحنا الجهوية والمحلّية لأن تجلسوا معهم ولينصتوا إليكم لأنه كما ذكرت في البداية ما يجمعنا هو تونس.

وفي الختام أوجّه اعتذاري للسادة النواب إن تجاوزتني بعض الأسئلة ولم أقدّم الإجابة عنها وإن شاء الله خلال الجلسة الحوارية سنأتي على كل الملفات إن شاء الله.

وهنا رسالتي إليكم، أننا في خدمة المواطن التونسي وفي خدمة شعبنا وفي شراكة معكم كوظيفة تشريعية ونحن مستعدّون للتفاعل معكم في كل وقت. وفّقنا الله ووفّقكم جميعا وإن شاء الله سنتقابل في الجلسة القادمة وشكرا. (تصفيق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير على كل هذه البيانات والإفادات التي ساهمت دونما شك في مزيد توضيح مقاصد المشروع محلّ النظر وكذلك في الأجوبة على مختلف التساؤلات، والوعد بأنه في مفتتح الدورة المقبلة ستكون لنا جلسة حوارية مستفيضة سيقع خلالها تقديم إستراتيجية العمل التي ستقوم بها وزارتكم ومن خلال العرض الذي ستقدّمونه، سيقع التواصل عبر وسائل الإعلام ويستفيد الشعب التونسي من كل هاته الاستراتيجية وهو يعلم بمدى حرص الحكومة على حلحلة المشاكل التي تعترضه، شكرا لكم.

والآن زميلاتي زملائي، نمرّ إلى التصويت على الانتقال لمناقشة الفصول عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

إذن الرجاء الاستعداد للتصويت، الزملاء يأخذون مقاعدهم.

الإذن ببداية التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 112 نعم، محتفظا وحيدا ودون اعتراض. المجموع: 113. وقعت المصادقة على مناقشة الفصول طبقا لأحكام الفصل 109.

يتم الآن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع هذا القانون الأساسي لتمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المطلقة للأعضاء 81 عضوا.

تفضل اللجنة.

السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا سيدي الرئيس،

المصدح للسيد المقرر للتلاوة.

السيد المقرر

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على مذكّرة تفاهم في مادّة الضّمان الاجتماعي مبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2022 بين الجمهورية التونسية والكيبيك

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن الزملاء، الاستعداد للتصويت.

بداية التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 114 نعم، محتفظا وحيدا ودون اعتراض. المجموع: 115. وقعت المصادقة على العنوان.

نمرّ بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، تفضل اللجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على مذكرة التفاهم في مادة الضمان الاجتماعي الملحقة بهذا القانون الأساسي والمبرمة بتونس بتاريخ 20 نوفمبر 2022 بين الجمهورية التونسية والكيبيك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن ببداية التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 114 نعم ومحتفظا وحيدا ودون اعتراض. المجموع: 115. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون الأساسي برمته.

الإذن ببداية التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 115 نعم، محتفظا وحيدا ودون اعتراض. المجموع: 116. وقعت المصادقة على التصويت.

من فضلكم الانتباه.

نشكر السيد وزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق في مهامّهم.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في اختتام الدورة النيابية الأولى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزّاء،

نستغلّ وجود السيد الوزير معنا والوفد المرافق له في هذه الجلسة الختامية، هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الجلسة العامة التشريعية السابعة لمجلسنا وهي آخر جلسة في هذه الدورة الأولى لمجلسنا الموقّر وفقا لما نصّت عليه مقتضيات الفصل 71 من الدستور وأحكام الفصل 77 من النظام الداخلي.

لقد مثّل انتخاب مجلسنا موعدا فارقا في تاريخ بلادنا، فأنتم منتخبون مباشرة من الشعب بعد إن ترشّحتم بصفة فردية في دوائركم وخضتم حملات انتخابية بمجهوداتكم الخاصة وأقنعتم المواطنين باختياراتكم وبرامجكم لأنكم منهم وإليهم ولقربكم من مشاغلهم واهتماماتهم وانتظاراتهم.

فمجلس نواب الشعب الذي أنتم عماده نتاجا لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة انخرط فيها كل وطني مخلص آمن بضرورة إنقاذ الوطن ووجد في مسار 25 جويلية الذي قطع مع عشريّة مظلمة أضعفت الدولة ومع منظومة لفظها التونسيون السبيل الأمثل لحماية الدولة ولضمان سيادتها ولاستعادة تونس التي نريد لرايتها أن تكون عالية ونبتغي لبناتها وأبنائها العزّة والكرامة.

زميلاتي زملائي،

إن الدورة النيابية الأولى التي نأتي إلى نهايتها والتي انطلقت منذ 13 مارس 2023 تعتبر استثنائية حيث أنّها أوّل دورة من المدة النيابية لمجلسنا المنتخب وفقا لمقتضيات دستور 25 جويلية 2022، فهي من هذا المنطلق تعتبر ذات صبغة خاصة لكونها لم تبتدئ من شهر أكتوبر، فضلا عمّا استلزمته من تخصيص لحيّز زمني هام لإعداد مشروع نظام داخلي والمصادقة عليه ولتركيز الهياكل النيابية قبل الشروع الفعلي في ممارسة المهام النيابية.

وعلى الرغم من هذا فإنّ المعطيات الإحصائية تؤكّد ما تميّز به أعضاء مجلس نواب الشعب من جدّية وعزيمة صادقة على بذل قصارى الجهد من أجل الاستجابة لمطالب شعبنا من خلال ممارسة دورهم التشريعي والرقابي على حدّ السواء عبر الآليات التي خوّلها الدستور.

وفي هذا الإطار، نستعرض المعطيات الإحصائية التالية:

1-جلسة افتتاحية بتاريخ 13 مارس 2023،

2-الجلسات العامة المخصصة للمصادقة على النظام الداخلي: 8 جلسات،

3-عدد الجلسات العامة المخصصة لتركيز الهياكل النيابية: إثنان،

4-عدد اجتماعات مكتب مجلس نواب الشعب: 13 اجتماعا.

كما بذلت اللجان مجهودا هاما سواء لدراسة مشاريع القوانين المحالة إليها أو لمتابعة العديد من الملفات والمسائل الداخلة في اختصاصاتها استعدادا لدراسة مشاريع مرتقبة أو في إطار ممارسة دورها الرقابي وبلغ عدد اجتماعاتها: 76 اجتماعا.

أما بخصوص ممارسة المجلس لمهامه التشريعية والرقابية، فالمعطيات على النحو التالي:

الدور التشريعي:

عدد الجلسات العامة التشريعية: 7

عدد مشاريع القوانين المصادق عليها: 9

عدد مشاريع القوانين التي تمّ إرجاعها إلى اللجنة المختصة: إثنان.

عدد مشاريع القوانين المعروضة على الجلسة العامة: 1

الدور الرقابي:

عدد الجلسات العامة الحوارية: 3

عدد الأسئلة الشفاهية التي تمّ طرحها في جلسة عامة: 1

عدد الأسئلة الكتابية التي تمّ توجيهها إلى أعضاء الحكومة: 173.

زميلاتي زملائي،

إنّ الوقوف على المنجز منهم لكن الأهمّ هو التقييم واستخلاص العبر من الممارسة لمعرفة ما نحن مطالبون بتحسينه أو تغييره لما فيه خدمة لنجاعة العمل النيابي، ضرورة أن يكون الإصلاح وفقا لصيغ تشاركية وانطلاقا من رؤية استشرافية لما نحن عازمون على تحقيقه وبلوغه.

إنّ الهدف الجامع والمشترك دونما شك هو الارتقاء بالأداء التشريعي والرقابي على حدّ السواء، هذا سيستلزم تشخيصا وتقييما لعملنا خلال الفترة القصيرة المنقضية، على أن يشمل هذا التقييم جميع الهياكل النيابية وأن يتمّ على الإجراءات المضمّنة بالنظام الداخلي وما يمكن أن يعرقل المسار التشريعي أو أن يُضعِفَ من نجاعة ومردودية العمل الرقابي، وسيقوم مكتب المجلس في هذا الإطار بدوره في التقييم وخاصة في اقتراح وإقرار التدابير الضرورية التي من شأنها مزيد وحوكمة المسار التشريعي وإحكام ممارسة الدور الرقابي لاسيّما الجلسات الحوارية.

إنّنا مدعوون قبل انطلاق الدورة القادمة إلى وضع خطة عمل استشرافية بأهداف واضحة وآليات مدروسة يخوّلها الدستور والقانون حتى يتمّ تنزيلها في برمجة أعمال المجلس تكون لفترات معقولة من شأنها توضيح الرؤية بصفة مسبّقة لدى الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد أظهرتم من العزيمة والمثابرة ما يبعث برسائل للمواطنين وللوظيفة التنفيذية على استعدادكم اللامشروط واللامتناهي للتفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية التي تخدم البلاد والتي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعوبات الراهنة.

ونجدّد التأكيد بهذه المناسبة على تجنّدنا للعمل حتى خلال العطلة البرلمانية للنظر في كلّ ما يمكن أن تحيله الوظيفة التنفيذية من مشاريع قوانين، تساعد على حلحلة المشاكل الجاثمة وتساعد على النهوض بالأوضاع المعيشية للتونسيات والتونسيين والآليات القانونية متاحة لتحقيق ذلك من خلال الدعوة إلى دورة استثنائية وفقا للضوابط المنصوص عليها بالدستور.

عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر،

عاشت الجمهورية التونسية،

العزّة والمجد للوطن.

والله وليّ التوفيق.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وبناء على ذلك أرفع الجلسة.

(تصفيق)

(كانت الساعة الثامنة وست وخمسين دقيقة مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدتين والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة:

جلال خدمي بتاريخ 11 جويلية 2023، أحمد سعيداني بتاريخ 3 جويلية 2023، أحمد بنور بتاريخ 11 جويلية 2023، حمدي بن عبد العالي بتاريخ 5 جويلية 2023، عبد الجليل الهاني بتاريخ 4 جويلية 2023، فخر الدين فضلون بتاريخ 11 جويلية 2023، عبد السلام الدحماني بتاريخ 12 جويلية 2023، فاطمة المسدي بتاريخ 4 جويلية 2023، ياسر القراري بتاريخ 11 جويلية 2023، هالة جاب الله بتاريخ 5 جويلية 2023، محمد الهادي العلاني بتاريخ 23 جوان 2023، نزار الصديق ونبيه ثابت بتاريخ 6 جويلية 2023 وعلي بوزوزية بتاريخ 13 جويلية 2023.

وتقدم أيضا السيد النائب معز برك الله بسؤال كتابي الى السيد وزير الدفاع الوطني بتاريخ 5 جويلية 2023 وتلقى الإجابة.

وأخيرا تقدم السيد النائب رشدي الرويسي بسؤال كتابي الى السيد وزير التربية بتاريخ 7 جويلية 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 31 جويلية 2023.

السؤال الكتابي

للنائب جلال خدمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي الى السيد وزير الداخلية

تحية طيبة وبعد،

الموضوع :حول الشغور الحاصل في منصب معتمد بمعتمدية سيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد وعمدة بعمادة سيدي علي بن عون المدينة .

في ظل غياب ممثلين عن السلطة المحلية بمعتمدية سيدي علي بن عون، زادت مشاغل الجهة تعقيدا كما تجدر الإشارة الى أن معتمدية المذكورة أعلاه تستعد لإحياء فعاليات المهرجان الدولي للولي الصالح سيدي علي بن عون .

السؤال :متى يتم سد هذا الشغور في كل من منصب معتمد الجهة وعمدة الجهة؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة عدد06

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب- جلال خدمي

موضوع السؤال :

"حول الشغور المسجل في خطة معتمد بمعتمدية سيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد" .

نص الإجابة :

بعد التنسيق في الغرض مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية، تجدر الإفادة بما يلي :

تمت دعوة الولاة السادة الولاة إلى تسديد الشغورات بالاعتماد على المعايير والشروط الجاري بها العمل في التعيين بالخطة بكافة المعتمديات واختيار الإطارات القادرة على تولي المهام (حسن السيرة والسلوك، توفر المستوى التعليمي المحترم، القدرة على التواصل مع المواطنين ومختلف المصالح والهياكل الإدارية ومكونات المجتمع المدني بالمنطقة...)

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

عملاً بالفصلين 114 من الدستور و-129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيد وزير الداخلية

تحية وطنية وبعد :

حيث أن نقدي للسيد والي بنزرت الذي لا يخرج عن إطار حرية التعبير المكفول دستورياً والذي لم يسقط في المطبات الأخلاقوية السطحية والساذجة بل كان تقييماً علمياً سياسياً ينطق بلسان حال أوسع فئاتنا الشعبية من دائرتي أوتيك ماطر التي كان فيها السيد الوالي حاضراً بالغياب

فوجئت سيدي الوزير بتغييبي المتعمد عن كل التظاهرات التي تشهدها الجهة دون غيري من النواب حيث لم تتم عملية استدعائي بأي وسيلة تذكر حتى تلك التي تترك أثراً كتابياً الشيء الذي بدأ بخلق حالة من التململ والاضطراب في الدائرة نتاج اقصائها المتعمد وتهميشها الممنهج .

وحيث أن التصرف السليم لرجل الدولة وفق متطلبات المرحلة يفترض أساساً الانفتاح على كل رأي مخالف ووجهة نظر مغايرة من داخل المربع الوطني الواحد المؤمن بتونس أخرى ممكنة .الشيء الذي لم نلمسه من السيد والي بنزرت **غير** القادر على التفريق بين الذاتي والموضوعي والذي أعطى للمسألة بعداً ذاتوياً ضيقاً بعيداً كل البعد عن المسلكية الوطنية القويمة لرجل الدولة الملتزم تجاه أبناء شعبه.

ومن منطلق إيماني الراسخ بالنقد والنقد الذاتي كمحرك لعملية التغيير فناني لم أبخل على أبناء هذا الشعب بإيصال نقدهم المعلن للسيد الوالي في إطار الواجب المحمول على شخصي **نتاج** القسم الذي أديته صبيحة 13 مارس 2023 والذي لا يعدو كونه غيرة على المسار الذي نشترك في الانخراط فيه و ضرورة حمايته من كل أشكال الانحراف به والحال أن الانحراف به يبدأ من عدم التعاطي الجاد والمسؤول من شخص يفترض بكونه رجل دولة يختزل علاقته بنائب شعب منتخب في جانبها الشخصي المقيت دون ايلاء اعتبار لإرادة الناخب الحرة التي يأتي اقصائي من جنس الالتفاف على هاته الإرادة ومحاولة مصادرتها والانحراف بها.

سيدي الوزير :

إن المهام الملقاة على عاتق شعبنا في ضرورة استكمال تركيز مؤسسات البناء الجديد لا يجب أن تختزل في أبعدها التقنية والإجرائية دون محاولة جدية لارفاقها بغرس وعي جديد ولو في حالته الجنينية للتمثل الجديد للبناء السياسي الذي نطلبه والذي وجب أن نكون كلنا جنوداً في هاته المعركة الوطنية لبناء هاته الحالة الراقية من الوعي.

سيدي الوزير :

إن التغييب الممنهج لشخصي ومن ورائه مدن بعراقة أوتيك وماطر يعتبر اعتداء سافراً على ديمقراطيتنا ومحاولة بوعي أو دون وعي لإعادة إنتاج هجين ومسخ مشوه لمنظومة كاتم الصوت رغم إيماني القطعي بعدم جدوى أغلب التظاهرات التي تعيد إلى الأذهان الأجواء الكرنفالية المسممة للوعي الجماعي والمهيلة لمساحيق التجميل من قبل التجمع المنحل أو تلك التظاهرات المخزية التي عرفتها بلادنا في عشرية خرابها وعلى امتعاضي **من** هكذا محطات لا تحمل في ضاهر أو باطن عمقاً وزخماً شعبيين فإنني اعتبر هذا الإقصاء استهدافاً للرأي الحر والإرادة المستقلة

سيدي الوزير :

كلنا حماة لهذا المسار الذي وجب أن يتجاوز الاصطفاف البدائي القطيعي بين معارضين وجوقة من المناشدين وطلاب التموقع في كعكة 25جويلية ديدننا في ذلك المصلحة الوطنية العليا مصلحة شعبنا

هذا الشعب الذي وجب أن يقرر أسلوب إدارة حياته المادية والروحية بعيداً عن منطق الأجهزة البيروقراطية التي تستلب ارادته الحرة مواجهة الارهاصات التي تعترضه بشكل تضامني لا كذرات مستقلة مغرقة في الذاتوية والانفلاتات الفئوية والجهوية.

هذا الشعب لا يمكن أن يتسلط عليه القديم في ثوب الجديد محاولا بوعي أو دون وعي إعادة إنتاج النظام السياسي والاجتماعي المقبور محافظاً على ديمومة ذات النظام وإن اختلفت الوجوه والمصطلحات.

سيدي الوزير :

من الممكن أن نكون بصدد التعلم كيف نمارس هاته الوظيفة التي اسندها إلينا الشعب صاحب السيادة ولكن من غير الممكن البتة ولا أرضى لمدينتي أو لأهلها أن نتعلم أي شكل من أشكال المناشدة والتصفيق والتعامي عن الأخطاء.

السؤال :

هل من تفسير منطقي لتغييبي المتعمد من قبل والي بنزرت هل هنالك من معايير علمية لوزارتكم في تقييم أداء السادة الولاة؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة عدد09

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب أحمد السعيداني

موضوع السؤال :

"حول تغييبه المتعمد من قبل والي بنزرت عن كل التظاهرات التي تشهدها الجهة دون غيره من النواب ."

نص الإجابة:

بعد التنسيق في الغرض مع السيد والي بنزرت، تجدر الإفادة بما يلي :

*تمت دعوة السادة نواب الجهة بعد أداء اليمين إلى مواكبة فعاليات الاحتفال بذكرى الاستقلال إلا النائب المعني وبعض النواب الآخرين تغيبوا عن حضور الموكب الرسمي بمقر الولاية.

* الدعوات لحضور فعاليات مهرجان بنزرت الدولي تصدر عن هيئة المهرجان وليس عن والي الجهة.

*قيام النائب بالتهجم على السيد الوالي في كل تدخلاته تحت قبة البرلمان وفي وسائل التواصل الاجتماعي إضافة إلى التحريض ضده في كل الإشكاليات التي تطرأ على الجهة .

*وجود النائب في حالة قطيعة مع السلط الجهوية والمحلية .

*علاقة السلطة الجهوية وعلى رأسها السيد والي بنزرت بنواب الجهة تبقى قائمة على التعاون والتنسيق المتبادل لفض الإشكاليات ودفع عجلة التنمية بما يؤكد عدم وجود أية نية مسبقة لإقصاء نواب الجهة أو تغييبهم أو تهميش دورهم الجهوي.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بالنور

الموضوع: حول توجيه سؤال كتابي متصل بوضعية جهاز الشرطة البيئية .

معالي السيد الوزير، تحية طيبة وبعد:

يؤسفني اعلامكم بكونه بعد حل المجالس البلدية واعتمادا على المرسوم عدد 05 لسنة 2023 المؤرخ في 23 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح وإتمامه القانون عدد 59 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بمخالفة تراتيب حفظ الصحة والنظافة العامة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية، سارع بعض الكتاب العامون المكلفون بتسيير البلديات الى اتخاذ قرارات فردية قاضية بإيقاف نشاط مكاتب الشرطة البيئية بمناطقهم بتعلة كون المرسوم ألغى جهاز الشرطة البيئية.

وأن أعوان الشرطة البيئية هم أعوان الجماعات المحلية المحلفين والمؤهلين للغرض المشار إليهم بالفقرة الفرعية 03 من الفصل الثالث جديد من القانون عدد 59 لسنة 2006 المذكور .

وحيث أن المرسوم عدد 05 لسنة 2023 المشار اليه لم يقص أعوان الجماعات المحلية (الشرطة البيئية) من حفظ الصحة والنظافة العامة (الواردة ضمن القانون عدد 59 لسنة 2006 المذكور والأمر الحكومي عدد 433 لسنة 2017 المؤرخ في 10 أفريل2017) وانما حصر أصناف الأعوان المذكورين في الصنفين أ و ب وعند الاقتضاء الصنف ج .

هذا وخلال سنة 2016 قررت الحكومة ضمن مجلس وزاري مضيق منعقد بتاريخ 21 نوفمبر 2016 تحت اشراف السيد رئيس الحكومة الشاهد تسمية أعوان الجماعات المحلية المشار إليهم بالفصل 03 جديد من القانون عدد 59 لسنة 2006 المذكور بأعوان **"الشرطة البيئية "** وصدر تبعا لذلك عن السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة تعهد لها مهمة تركيز جهاز " الشرطة البيئية

وحيث تم ادراج مصطلح " الشرطة البيئية " بالفصلين 266 و 267 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 التعلق بمجلة الجماعات المحلية .

وحيث نصت الفقرة 4 من الفصل 266 من القانون الأساسي القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المذكور ما يلي :البلديات المكلفون بالشرطة البيئية تحت مسؤولية رئيس البلدية بالمهام الموكولة إليهم بمقتضى القانون ."

وحيث ومثلما ذكرنا فان المرسوم عدد 05 لسنة 2023 لم يقص أعوان الجماعات المحلية من معاينة الجنح والمخالفات الواردة بالقانون عدد 59 لسنة 2006 والأمر الحكومي عدد 433 لسنة 2017 علاوة على عدم تنقيح أو الغاء الفصلين 266 و267 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المذكور وبالتالي فان الشرطة البيئية لدى البلديات لاتزال قائمة وموجودة بدليل أن الشرطة البيئية مازالت تباشر مهامها حاليا ببعض البلديات.

وحيث أن جهاز الشرطة البيئية يعتبر الهيكل الرقابي الوحيد حاليا بالبلديات

وحيث أن جميع أعوان البلديات المكلفون بالشرطة البيئية وقع تكليفهم بمقتضى مقررات صادرة عن وزير الشؤون المحلية والبيئة وقاموا بتأدية اليمين القانونية " وفق مقتضيات الأمر المؤرخ في 06 أوت 1884 المنقح بالقانون عدد 103 لسنة 1958 المؤرخ في 17 أكتوبر 1958أمام رؤساء المحاكم بمقتضى مراسلات صادرة كذلك عن وزير الشؤون المحلية والبيئة.

وتبعا لكون قرارات التكليف المتصلة بأعوان البلديات بمهام الشرطة البيئية لاتزال سارية المفعول إلى اليوم...

وحيث خضع الأعوان المذكورين سلفا الى اختبارات كتابية وشفاهية أشرفت عليها لجنة أحدثت للغرض بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 365 المؤرخ في 01 مارس 2017

وحيث بعد صدور المرسوم عدد 05 لسنة 2023 تعرض عدد كبير من أعوان البلديات المكلفون بالشرطة البيئية الى الاعفاء من مهامهم ومنهم محرزون على شهائد علمية ومنهم من تعرض الى حد الاذلال والهرسلة...

وفي إطار تجهيز هؤلاء الأعوان أحالت وزارة الشؤون المحلية والبيئة للبلديات بمقتضى قرارات إحالة وسائل نقل متمثلة في سيارات مميزة « مجهزة بأضواء التدخل الرفافة وبجهاز " gprs " مكتوب عليها مصطلع الشرطة البيئية ... قصد استعمالها حصريا في المهام الموكولة لأعوانها من الشرطة البيئية، الا أن معظم الكتاب العامون للبلديات وبعد ايقافهم الأحادي لنشاط مكاتب الشرطة البيئية يقومون باستغلال هاته السيارات لأغراض إدارية وحتى شخصية ... رغم منع ذلك صراحة في قرارات الإحالة ويتم ارجاعها عند انتهاء موجب الإحالة .

وحيث باشر أعوان البلديات المكلفون بالشرطة البيئية مهامهم لأكثر من 05 سنوات فمن غير المعقول أن عليهم كليا أو اذلالهم بتكليفات من قبيل التشفي .علما وكون الدولة تكبدت مصاريف كبيرة لتكوينهم وتأطيرهم وتمكينهم من أزياء خاصة ومن وسائل عمل...

وحيث أدت قرارات إيقاف نشاط الشرطة البيئية ببعض البلديات الى تفاقم وتفشي مظاهر الاخلال بتراتيب حفظ الصحة والنظافة العامة بمختلف المناطق الراجعة بالنظر للبلديات من خلال عودة كافة مظاهر الاخلال بالبيئة العامة من ذلك الالقاء العشوائي للنفيات والانتصاب العشوائي ومظاهر الفوضى والاخلال بالجمالية العامة...

لذا ولكل ما تقدم بيانه وذكره وشرحه، وعملا بأحكام الفصل 114من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية:

1)باعتبار وأن أعوان البلديات مكلفون بمهام معاينة المخالفات والجنح لتراتيب حفظ الصحة والنظافة العامة والبيئة (وهي مهام الشرطة البيئية) على معنى أحكام الفصل 3(جديد) من القانون عدد 59لسنة 2006 المذكور بمقتضى مقررات صادرة عن وزير الشؤون المحلية والبيئة ,لذا وفي اطار مبدأ توازي الصيغ الشكلية والجوهرية (التكليف تم بقرار وزاري) فهل من المعقول وهل يمكن للكتاب العامون المكلفون بتسيير البلديات انهاء تكليف الأعوان من مهام الشرطة البيئية بمقتضى مذكرات عمل.

2)بالنسبة لأعوان البلديات المكلفين بمهام الشرطة البيئية من غير المنتمين للأصناف" أ "و "ب ج " وبالنظر لما اكتسبوه من معرفة من خلال مختلف دورات التكوين والتأهيل ولما اكتسبوه من خبرة من خلال مباشرتهم لمهامهم فعليا لأكثر من5 سنوات، هل النية تتوجه للمحافظة عليهم وتسوية وضعياتهم أم سيقع التخلي عنهم كليا وتكليفهم بمهام أخرى ..

3) هل وجهت وزارة الداخلية بعد صدور المرسوم عدد 05 لسنة 2023المذكور أية برقيات أو مراسلات أو غيرها الى السادة الولاة أو الى البلديات حول إيقاف نشاط مكاتب الشرطة البيئية واعفاء الأعوان من مهام الشرطة البيئية أو تم ذلك بتصرفات أحادية فردية من قبل المكلفون على الاشراف على البلديات .

4)هل رخصت وزارة الداخلية للكتاب العامون المكلفون بتسيير البلديات في استعمال السيارات المميزة للشرطة البيئية في مهام أخرى غير المهام الموكولة لها ضمن مشمولات الشرطة البيئية .

5)متى سيصدر قرار السيد وزير الداخلية الذي سيضبط صيغ تطبيق أحكام المرسوم عدد 05 لسنة 2023 المؤرخ في 23 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح واتمام القانون عدد 59 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بمخالفة تراتيب حفظ الصحة والنظافة العامة بالمناطق الراجعة بالنظر للجماعات المحلية .

ختاما وفي انتظار ردكم يطيب لنا اسدائكم فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي

المرجع :مكتوبكم عدد 2023-26-3000-0001066 بتاريخ 26 جويلية 2023

المصاحيب :بطاقة (01) .

وبعد

تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه والذي أرفقتم به نسخة من السؤال الكتابي الذي توجه به على معنى أحكام الفصل 114 من الدستور وأيضا أحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب النائب "أحمد بنور "إلى وزارة الداخلية

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 01 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن السؤال الكتابي المذكور .

للتفضل بالإحاطة ولكل غاية مفيدة

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال النائب- أحمد بنور.

ملخص السؤال :

-ما هو الحل البديل للشرطة البيئية وهل تم حذفها .

نص الإجابة:

بعد التنسيق في الغرض مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية، تجدر الإفادة بما يلي :

-تم حذف سلك الشرطة البيئية بمقتضى المرسوم عدد 05 لسنة 2023المؤرخ في 23 فيفري 2023 المتعلق بتنقيح القانون عدد 59 لسنة 2006 المتعلق بمخالفة تراتيب الصحة والنظافة العامة .

-تم اتخاذ إجراءات استثنائية لحسن تنظيم عمليات المراقبة خلال هذه الفترة الانتقالية حتى يتسنى إيجاد بديل للشرطة البيئية وفقا لدراسة معمقة لإعادة هيكلة مجال الرقابة بالبلديات وتجاوز الإخلالات والحلول الترقيعية المتخذة سابقا .

-تم استغلال السيارات المخصصة للشرطة البيئية من قبل البلديات وتم إعادة توظيف الأعوان المكلفين بالرقابة

السؤال الكتابي

للنائب حمدي بن عبد العالي

الموضوع :سؤال كتابي حول إعادة رسم الحدود لعمادات معتمدية المكنين .

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم

الأسئلة الكتابية التالي :

حيث أثارت عملية رسم الحدود التي تقوم بها وزارة الداخلية مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في المدة الأخيرة بمعتمدية المكنين استياء المواطنين وغضبهم من شبهة تعمد ضمّ أجزاء من عماداتها وخاصة منها المناطق الصناعية الى المدن المجاورة، مما سيشكل ضررا فادحا للمداخيل الجبائية لبلدية المكنين، كما سيكون لذلك أثرا كبيرا على إقبال المواطنين على عمليات الانتخابية القادمة.

1.ماهي المقاييس المعتمدة في ضبط الحدود الإدارية .

2. ما هو سبب تغيير حدود العمادات القديمة لمدينة المكنين الموجودة في جميع الخرائط الرسمية والمنصوص عليها في قرار السيد وزير الداخلية لسنة1977 .

حسب المطالبة الملحة والمتكرّرة من أهالي مدينة المكنين نرجو منكم توجيه من يلزم لإرجاع الحدود السابقة.

ولكم منا فائق عبارات الاحترام والتقدير والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

حول الأسئلة الكتابية لأعضاء مجلس النواب

1)حول سؤال السيد حمدي بن عبد العالي

-ماهي المقاييس المعتمدة في ضبط الحدود الإدارية؟

-ما هو سبب تغيير حدود العمادات القديمة لمدينة المكنين الموجودة في جميع الخرائط الرسمية والمنصوص عليها في قرار السيد وزير الداخلية لسنة 1977؟

الجواب :

في إطار إنجاز " **المشروع الوطني لتحديد المناطق الترابية وإنجاز الخارطة الإدارية للجمهورية التونسية** "تم إحداث لجان محلية على مستوى جميع المعتمديات مهمتها :

-عقد اجتماع تنسيقي لفريق العمل بكل معتمدية يوم انطلاق المشروع بحضور كل أعضاء الفريق ويخصص لوضع مخطط العمل بالاستعانة بما يتم توفيره من مشاريع خرائط منجزة مسبقا ومحاضر وصفية وكل المعطيات والوثائق التي تتوفر عليها مصالح الولاية مرجع نظر المعتمدية المعنية وكل الوثائق والمعطيات المتوفرة لدى عمد المناطق .

-يتولى ممثل المعهد الوطني للإحصاء خلال هذا الاجتماع، تقديم نسخة ورقية لخريطة المعتمدية الأولية للاستئناس بها وتفسير حدودها وطريقة العمل.

- أنجزت الخرائط الأولية من قبل المعهد الوطني للإحصاء بمناسبة التعداد العام للسكان والسكنى سنة 2004 وتم تحيينها في سنة 2014 وكانت ثمرة مجهود مشترك بين السلط المحلية (العمد) والمصالح الجهوية لديوان قيس الأراضي ومصالح المعهد الوطني للإحصاء.

-أنجزت أعمال الفرق الميدانية بجميع معتمديات الجمهورية بطريقة متزامنة وتمكنت **من تحديد حدود العمادات بدقة وتم التثبت من مدى دقة الخرائط وتصحيحها عند الاقتضاء.**

- يرأس فريق العمل الميداني للمعتمدية المعتمد ويتركب من العمد وممثلين عن ديوان قيس الأراضي والرسم العقاري والمعهد الوطني للإحصاء، ووزارات التجهيز والإسكان والفلاحة وأملاك الدولة والتربية والشؤون الاجتماعية والمرأة وممثلين عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه واتصالات تونس .

-خضعت أعمال اللجان المحلية بكافة المعتمدية إلى المصادقة الجهوية من قبل لجنة منتصبة بكل ولاية يترأسها الولاة وضمت في تركيبتها المديرين الجهويين والمندوبين الجهويين لمختلف الوزارات المعنية ممثلين عن أسلاك الأمن والحرس الوطني بالولاية، ممثلين عن وزارة الدفاع بالولاية والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد ديوان قيس الأراضي والرسم العقاري بالولاية، المعهد الوطني للإحصاء بالولاية، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، ومؤسسة اتصالات تونس بالولاية، ومؤسسة البريد التونسي بالولاية.

- تم بتاريخ 16 جوان 2023 التحديد الترابي لمعتمدية قصر هلال بحضور وموافقة معتمدي قصر هلال والمكنين والعمد المعنيين.

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع :سؤال كتابي حول عدم تنفيذ قرارات سدم لأبار عميقة أحدثت دون تراخيص قانونية بمعتمدية بو عرقوب من ولاية نابل من طرف والي الجهة ومندوب الفلاحة

تحية وبعد .

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي :

حيث شكلت ظاهرة حفر الآبار العميقة بالأراضي الفلاحية دون تراخيص قانونية وتفاقم عملية الاتجار بالمياه الجوفية بالصهاريج بكامل جهة نابل عاملا أساسيا لاستنزاف المخزون الجوفي للمياه المعدة للري مما أثار حفيظة عديد الفلاحين سكان هذه المناطق خاصة بمعتمدية بو عرقوب ورغم علمنا وأنه وقع استصدار قرارات بالسدم منذ مدة طويلة ووقعت في مناسبتين برمجة تنفيذها بالتنسيق مع السلط المحلية من بلدية ومعتمدية منذ سنة 2022 إلا أنها لا تزال على حالها .

-ما هو سبب عدم تنفيذ هذه القرارات من طرف والي الجهة إلى حد اليوم؟

ولكم جزيل الشكر .

المصاحيب:

نسخة من المكاتيب الموجهة لرئاسة الحكومة - وزير الفلاحة - والي الجهة ومندوب الفلاحة .

نسخة من عرائض إمضاءات المواطنين بالجهة .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

الموضوع: حول سؤال كتابي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب" عبد الجليل هاني ."

بخصوص السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب عبد الجليل" هاني "حول عدم تنفيذ قرارات سدم لآبار عميقة وعدم تنفيذ مشاريع بنية تحتية مدرجة بالبرنامج الجهوي للتنمية

الإجابة

-1قرارات سدم الآبار عميقة

-تقوم دائرة العمل الاقتصادي والاستثمار بمركز الولاية بإصدار قرارات ردم أبار تم حفرها دون تراخيص مسبقة من طرف مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وذلك بناء على تقارير مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية تتعلق باقتراح ردم بئر بدون ترخيص .

-تم اصدار 4 قرارات ردم آبار بمعتمدية بوعرقوب وقد تم تنفيذ عدد 02 قرار سنة 2022 وعدد 02 قرار سنة 2023 لم يتم التنفيذ نظرا لعدم العثور على البئرين من طرف أعوان المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية رغم استعمال الآلات الضرورية

-وبصفة عامة تقوم الولاية بإصدار القرارات في ردم الآبار وتوجيهها إلى المصالح المعنية للتنفيذ والمتابعة وتتولى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية عمليا ردم الآبار المعنية بالقرار وفي حالة تعذر ذلك تقوم باتخاذ الإجراءات القانونية طبقا للتراتيب الجاري بها العمل

-غير أن عدم تنفيذ بعض القرارات يرجع أساسا إلى تقدم المخالف بقضية إدارية لإيقاف التنفيذ او الصعوبات فنية تتعلق بتعمده تغطية البئر وردمه بالتراب بحيث يتعذر على المصالح الفنية للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية العثور عليه وتقوم بتحرير مخالفة في الغرض طبقا لمقتضيات مجلة المياه مع الإشارة وان قرارات ردم الابار التي يتبين تعمد مستغلها القيام بنشاط تجاري يتعلق بالتجارة في المياه فأنه يتم التنفيذ حال اصدار القرار وذلك بعد التنسيق مع المصالح الجهوية للتجارة والهيئة الوطنية لمراقبة السلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

-ويبقى موضوع حفر الآبار بدون ترخيص وبصفة عشوائية محل متابعة من طرف كافة المصالح المتداخلة وخصوصا المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وتمثل نقطة قارة يتم التداول فيها بمناسبة انعقاد المجالس الجهوية للمياه والمجلس الجهوي للأمن وخاصة الآبار المهجورة التي تشكل خطرا على المواطنين .

-2-تنفيذ مشاريع البنية التحتية

بالنسبة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية المدرجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية بولاية نابل، تجدر الإفادة بما يلي :

•طريق السليمانية وطريق الحويذق من معتمدية بوعرقوب وطريق الساحل واد علي وطريق الواد زاوية المقايز من معتمدية بني خلاد

- تم ادراج هذه المشاريع ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2020-2021حيث قامت مصالحنا بنشر طلب عروض أول في الغرض في 5 أقساط في فيفري 2022 وأسفرت نتائج المنافسة على تسجيل عجز في الاعتمادات ولتغطية العجز قامت مصالحنا باقتراح إعادة توظيف اعتماد تم عرضه للمصادقة من طرف النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي في دورتها العادية الأولي لسنة 2022 بتاريخ 17 ماي 2022وموافقة وزارة الاقتصاد والتخطيط بمقتضى مراسلتها في الغرض تحت عدد 97 بتاريخ 16 جوان 2022 غير أننا سجلنا عزوف المقاولين عن إتمام إجراء التعاقد نتيجة لغلاء الأسعار لذا تمت إعادة نشر طلب عروض ثان في الغرض بتاريخ 03 نوفمبر 2022 وقد أسفرت نتائج المنافسة على كلفة 10.7 م.د بالنسبة لأربعة أقساط واعتبار قسط غير مجدي وأمام هذه النتيجة تم عقد جلسة عمل في الغرض بتاريخ 19 ديسمبر 2022 وتم الاتفاق على مراسلة وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد توفير اعتماد إضافي في الغرض .

وتمت مراسلة الوزارة بمقتضى مكتوبنا عدد 17068 بتاريخ 21 ديسمبر 2022 والتي أفادتنا بمقتضى مراسلتها عدد 54 بتاريخ 17 فيفري 2023 عن تعذر تمويل العجز واستغلال جزء من الاعتمادات المرصودة بعنوان 2023 لتغطية العجز الحاصل لاستكمال المشاريع المذكورة وهذا ما تم الاتفاق عليه بعد توصلنا بمراسلة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عدد 83 بتاريخ 14 أفريل 2023 المتعلقة بالبرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2023 وتوجيه مراسلة في الغرض الى السيد المدير الجهوي للتجهيز بنابل عدد 5798 بتاريخ 15 ماي 2023 في هذا السياق وعليه فإن تأخر انطلاق هذه المشاريع يرجع الى عدم توفير الاعتمادات الضرورية لتغطية نتائج المنافسة والتي سيتم توفيرها على حساب البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2023 كما هو متفق عليه مع مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط كي يتم الشروع في الإنجاز خلال موفى هاته السنة .

•طريق سيدي عبد الله من معتمدية بني خلاد

-تم ادراج هذا المسلك ضمن قائمة المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022 والتي تمت موافاة وزارة الاقتصاد والتخطيط بكامل الملفات الفنية غير أنه لم يتسنى لمصالح وزارة المالية فتح الاعتمادات خلال تصرف 2022 وبذلك سيتم تأجيل التدخلات المتعلقة بقطاع المسالك الريفية وإعادة البرمجة على حساب البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2024.

•طريق العذيبي من معتمدية بني خلاد

-بالنسبة لطريق العذيبي من معتمدية بني خلاد تمت التوصية من طرف السيد معتمد بني خلاد رئيس المجلس المحلي للتنمية لإدراجه ضمن الأولويات واعطائه الأولوية في خصوص البرمجة، وتمت المصادقة على مقترح السيد المعتمد من طرف النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي لإدراجه ضمن البرامج في حدود الاعتمادات المخصصة للمعتمدية .

-وبناء على ما تقدم فإن تأخر انطلاق بعض المشاريع يرجع أساس الى عجز في الاعتمادات جراء ارتفاع الأسعار المواد الأولية والتي أثرت سلبا على العروض المقدمة من طرف المقاولات بالإضافة الى عدم فتح الاعتمادات الخاصة بسنة 2022 وذلك لصعوبات التي تعرفها المالية العمومية مع الإشارة وأن مصالحنا قامت وفق التراتيب الجاري بها العمل على توفير العجز الحاصل في مرحلة أولى من خلال إعادة توظيف الاعتمادات وفي مرحلة ثانية من خلال التنسيق مع المصالح المركزية في الغرض باستغلال الاعتماد المرصود بعنوان سنة 2023

-وتجدر الإشارة أننا ملتزمون بالإيفاء بكامل التعهدات السابقة للمجلس الجهوي من خلال تغطية العجز الحاصل في ملفات طلبات العروض على حساب البرنامج لسنة 2023 وإعادة برمجة المشاريع التي لم يقع تمويلها واعطاءها الأولية القصوى خلال برمجة سنة 2024 بالإضافة الى التفاعل الإيجابي مع كل مقترحات المجالس المحلية للتنمية وكافة أعضاء النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي بخصوص قادم البرامج التنموية مع مراعاة الميزانيات المرصودة في الغرض

السؤال الكتابي

للنائب فخرالدين فضلون

الموضوع :سؤال كتابي حول ترسيم الحدود الترابية بين معتمديتي قصر هلال والمكنين

تحية واحتراما

أما بعد، سيدي الوزير وفقا لمطلب أهالي ومواطني مدينة قصر هلال أتقدم إليكم بهذا المكتوب قصد التساؤل والاستفسار حول ما وقع في الآونة الأخيرة والمتعلق بتداعيات التغيير الذي تم في مضمون المحضر الأولي للجنة الجهوية المكلفة بعملية وضبط الحدود الترابية بين معتمديتي قصر هلال والمكنين حيث ووفقا لما بلغني أنه تم بتاريخ 16 جوان 2023 التقيّد في عملية ضبط الحدود بالأمر الصادر بالرائد الرسمي للبلاد التونسية لسنة 1977 مما أثار احتجاج المجتمع المدني بمدينة المكنين ويروج أن هذه التحركات قد اثرت في توجهات اللجنة التي تراجعت عن ما ورد في المحضر الأولي المذكور حيث ضمت منطقة هامة من الحدود الجنوبية الغربية لمدينة قصر هلال إلى معتمدية المكنين علما أن هذه المنطقة تنتمي إلى معتمدية قصر هلال حسب الأمر المذكور وبها مؤسسات صناعية ومنازل وعقارات على ملك أصيلي و متساكني المدينة مما أثار استياء الأهالي وممثلي المجتمع المدني وباتت المسألة حساسة ومقلقة وقد تدخلت في عديد المناسبات للتهدئة وللتوعية بضرورة التعقل وتغليب الحوار على كل الوسائل والاشكال التي يبحث الراكبون على الأحداث بثها بين الأهالي لدفعهم للتحركات في مثل هذه الفترة الحساسة وبالتالي يتساءل أهالي مدينة قصر هلال عن سبب عدم التقيد بالأمر الصادر بالرائد الرسمي للبلاد التونسية لسنة 1977 وكذلك عن سبب ضم منطقة هامة

بالحدود الجنوبية الغربية من مدينة قصر هلال إلى معتمدية المكنين والتي ضبطها الأمر المذكور.

وختاما تقبلوا فائق عبارات الشكر والامتنان

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

2)حول سؤال السيد فخر الدين فضلون

لماذا تم ضم منطقة هامة من الحدود الجنوبية الغربية لمدينة قصر هلال إلى معتمدية المكنين بها مؤسسات صناعية ومنازل وعقارات على ملك أصيلي ومتساكني المدينة؟

الجواب :

في إطار إنجاز "**المشروع الوطني لتحديد المناطق الترابية وإنجاز الخارطة الإدارية للجمهورية التونسية** "تم إحداث لجان محلية على مستوى جميع المعتمديات مهمتها:

-عقد اجتماع تنسيقي لفريق العمل بكل معتمدية يوم انطلاق المشروع بحضور كل أعضاء الفريق ويخصص لوضع مخطط العمل بالاستعانة بما يتم توفيره من مشاريع خرائط منجزة مسبقا ومحاضر وصفية وكل المعطيات والوثائق التي تتوفر عليها مصالح الولاية مرجع نظر المعتمدية المعنية وكل الوثائق والمعطيات المتوفرة لدى عمد المناطق .

-يتولى ممثل المعهد الوطني للإحصاء، خلال هذا الاجتماع تقديم نسخة ورقية الخريطة المعتمدية الأولية للاستئناس بها وتفسير حدودها وطريقة العمل .

-أنجزت الخرائط الأولية من قبل المعهد الوطني للإحصاء بمناسبة التعداد العام للسكان والسكنى سنة 2004 وتم تحيينها في سنة 2014 وكانت ثمرة مجهود مشترك بين السلط المحلية (العمد) والمصالح الجهوية لديوان قيس الأراضي ومصالح المعهد الوطني للإحصاء.

أنجزت أعمال الفرق **الميدانية** بجميع معتمديات الجمهورية بطريقة متزامنة وتمكنت من **تحديد العمادات بدقة وتم التثبت من مدى دقة الخرائط وتصحيحها عند الاقتضاء .**

-يرأس فريق العمل الميداني للمعتمدية المعتمد ويتركب من العمد وممثلين عن ديوان قيس الأراضي والرسم العقاري والمعهد الوطني للإحصاء، ووزارات التجهيز والإسكان والفلاحة وأملاك الدولة والتربية والشؤون الاجتماعية والمرأة، وممثلين عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه واتصالات تونس.

-خضعت أعمال اللجان المحلية بكافة المعتمدية إلى المصادقة الجهوية من قبل لجنة منتصبة بكل ولاية يترأسها الولاة وضمت في تركيبتها المديرين الجهويين والمندوبين الجهويين لمختلف الوزارات المعنية ممثلين عن أسلاك الأمن والحرس الوطني بالولاية ممثلين عن وزارة الدفاع بالولاية والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد، ديوان قيس الأراضي والرسم العقاري بالولاية، المعهد الوطني للإحصاء بالولاية، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، ومؤسسة اتصالات تونس بالولاية، ومؤسسة البريد التونسي بالولاية.

-تم بتاريخ 16جوان 2023 التحديد الترابي لمعتمدية قصر هلال بحضور وموافقة معتمدي قصر هلال والمكنين والعمد المعنيين.

-إن التحديد الترابي للعمادات هو تحديد إداري لتسهيل عمل السلط الجهوية والمحلية ولتقريب الخدمات إلى المواطن وهو تحديد لا يمس من التقسيم البلدي لمعتمديتي قصر هلال والمكنين ولا يحد من النشاط الاقتصادي والاجتماعي للأفراد أو المؤسسات الاقتصادية بالمنطقة كما أنه لا من تنقل الأفراد بين المناطق.

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

تحية طيبة وبعد؛

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بان أحيل اليكم أسئلة كتابية تتعلق بالنص القانوني للنظام الداخلي للعمد .

الموضوع :أسئلة كتابية بخصوص النص القانوني للنظام المنطبق على العمد .

السؤال 1: هل تم استكمال النص القانوني للنظام المنطبق على العمد؟

السؤال 2: هل أفرد هذا النص القانوني العمد بسلك خاص بهم مثل الأسلاك الأخرى بحيث يراعي جملة الشروط التي تطلبها وظيفة العمدة شأن الجانب اللوجستي (المواد الوسائط / الدعم) والجانب التكويني (دورات تكوينية) والجانب المادي (راتب شهري عوض منحة) بما يضمن فعالية الدور الذي يقوم به العمد ويحفظ هيبة الدولة وحياد مؤسساتها؟

السؤال 3: ما مآل الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة وخاصة الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد العام التونسي للشغل ووزارة الداخلية اتفاقية 29 مارس 2019

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع :مكتوبكم عدد 0001066-3000-26-2023 بتاريخ 26 جويلية 2023

المصاحيب : 02 بطاقة .

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه والذي أرفقتم به نسخة من السؤال الكتابي الذي توجه به على معنى أحكام الفصل 114 من الدستور وأيضا أحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب النائب "عبد السلام الدحماني "إلى وزارة الداخلية .

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 02 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن السؤال الكتابي المذكور .

للتفضل بالإحاطة ولكل غاية مفيدة .

والسلام

بطاقة

حول وضعية العمد

I.إحصائيات حول العمد :

-عدد المناطق الترابية: 2085

-عدد العمد المباشرين: 1936

-عدد الشغورات الحالية في السلك 149 :

-توزيع العمد حسب الجنس :

-ذكور : 1905

-إناث : 31

-عدد العمد الملحقين 37 :

II.تنفيذ بنود الاتفاق بين وزارة الداخلية والاتحاد العام التونسي للشغل بخصوص العمد :

1-الترفيع في المنحة الشهرية المخولة للعمد :

في إطار مزيد الإحاطة بالظروف المادية لسلك العمد وتبعا لصدور الأمر الحكومي عدد 767 لسنة 2020 المؤرخ في 18 سبتمبر 2020 المتعلق بالزيادة في أجور أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وضبط مقاديرها وتنفيذا للاتفاق المبرم بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 07 فيفري 2019المتعلق بسحب البند المتعلق بالزيادة العامة في أجور الوظيفة العمومية، تم الترفيع في المنحة الشهرية المخولة للعمد بمقدار سبعون دينارا (70د) شهريا بداية من 1 أوت 2020 بمقتضى القرار المشترك بين وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار .

وفي ذات الإطار وتنفيذا لبنود الاتفاق المبرم بين وزارة الداخلية والاتحاد العام التونسي للشغل بخصوص العمد بتاريخ 29 مارس 2019والأمر عدد 797 لسنة 2022 المؤرخ في 08 نوفمبر 2022 المتعلق بضبط برنامج ومقادير الزيادة العامة في الأجور لفائدة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بعنوان سنوات 2023 و2024 و2025 تم إعداد قرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير الاقتصاد يتعلق بالترفيع في المنحة الشهرية المخولة للعمد بمقدار خمسة وستين دينارا(65 د) بداية من أكتوبر 2022 وقد تم توجيه مكتوب عدد 171906 بتاريخ 05 ماي 2023 إلى السيدة رئيسة الحكومة في الغرض.

2-إعداد النظام الأساسي للعمد :

تنفيذا لبنود الاتفاق المبرم بين وزارة الداخلية والاتحاد العام التونسي للشغل بخصوص العمد بخصوص إعداد نظام أساسي للعمد ، وعملا بمخرجات جلستي العمل المنعقدتين برئاسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية) بتاريخ 04 و 15 مارس 2021 والتي حضرها ممثلو الطرف الإداري بوزارة الداخلية (الكتابة العامة والإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات والإدارة العامة للشؤون الجهوية) والكاتب العام لجامعة موظفي وأعوان وزارة الداخلية والشؤون المحلية والعمد ، تم تكوين فريق عمل على مستوى وزارة الداخلية عهدت له مهمة إعداد وصياغة مشروع الأمر الحكومي المتعلق بالعمد على ضوء مخرجات جلستي العمل المذكورتين وجلسات العمل التي تلتها بمقر الوزارة ، حيث وقع إثر ذلك عرض مشروع الأمر المذكور لإبداء الرأي على مختلف الإدارات العامة المعنية بوزارة الداخلية (الكتابة العامة والإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات والإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية) وموافاة الهيئة العامة للوظيفة العمومية (الإدارة العامة للإصلاح الإداري في القطاع العمومي) بنسخة من مشروع الأمر حيث تولت دراسته وأبدت ملاحظاتها في شأنه .

وقد تم في مرحلة موالية تعديل مشروع الأمر الرئاسي المتعلق بالعمد على ضوء ملاحظات الهيئة العامة للوظيفة العمومية وتبعا لصدور الأمرين الرئاسيين عدد 137 و138 لسنة 2021 المؤرخين في 11أكتوبر 2021 المتعلقين بتسمية رئيسة الحكومة وبتسمية أعضاء الحكومة وعلى ضوء ما تم الاتفاق في شأنه خلال جلسة العمل التي انعقدت بمقر وزارة الداخلية جانفي 2022 مع الكاتب العام لجامعة موظفي وأعوان وزارة الداخلية والشؤون المحلية والعمد وعرضه على رأي الإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات.

وبعد أن تمت موافاة السيد وزير الداخلية بنسخة معدلة من مشروع الأمر المذكور لإبداء ملاحظاته وتوجيهاته في شأنه انعقدت بتاريخ 15 جانفي 2022 جلسة عمل بحضور السيدة المديرة العامة للدراسات القانونية والنزاعات تم خلالها تدقيق مشروع الأمر الرئاسي المذكور وتعديله على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية .

وفي ذات السياق تم بتاريخ 07 أفريل 2022 عقد جلسة عمل مضيقة للجنة التفاوض بوزارة الداخلية وذلك بإشراف المكلف بالإشراف على الكتابة العامة للوزارة وبحضور أعضاء اللجنة أو من ينوبهم خصصت للنظر في تقييم عمل اللجنة منذ إحداثها حيث تم تقديم جملة من التوصيات منها بالخصوص مواصلة استكمال إعداد مشروع الأمر الرئاسي المتعلق بالعمد ثم على إثر ذلك تم عرض مخرجات الجلسة من قبل المكلف بالإشراف على الكتابة العامة على عناية السيد وزير الداخلية الذي أذن بإجراء ما يتعين بخصوص التوصيات المذكورة

وتنفيذا لتعليمات السيد وزير الداخلية المومأ إليها أنفا المدونة بمذكرة السيد المكلف بالإشراف على الكتابة العامة للوزارة تم عقد جلسات عمل بالإدارة العامة للشؤون الجهوية وذلك خلال النصف الثاني من شهر أفريل 2022 وكانت آخرها يوم 29 منه بحضور السيدة المديرة العامة للدراسات القانونية والنزاعات حيث تم خلالها إتمام صياغة مشروع الأمر الرئاسي مع الأخذ بعين الاعتبار لتوصيات وملاحظات السيد وزير الداخلية والسيد رئيس الديوان وبعد التنسيق مع الطرف النقابي في شأنه، حيث تم عرضه بتاريخ 10 ماي 2022 على عناية السيد وزير الداخلية ليتم بتاريخ 11 ماي 2022 توجيه مشروع الأمر الرئاسي إلى السيدة رئيسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية) .

كما تولت الإدارة العامة للشؤون الجهوية بتاريخ 21 نوفمبر 2022 التنسيق مع الإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات بخصوص مشروع الأمر المتعلق بالعمد قصد تحيينه و إدراج التعديلات وذلك على ضوء ملاحظات الهيئة العامة للوظيفة العمومية بتاريخ 14 نوفمبر 2022 حتى تتم إعادة عرض كامل الملف على أنظار السيد وزير الداخلية، وتم على إثرها عقد جلسة عمل بتاريخ 14ديسمبر 2022 بمقر الكتابة العامة لإبداء الرأي بشأن التعديلات المدرجة بمشروع الأمر ، حيث تولت الكتابة العامة إرسال مشروع الأمر إلى رئاسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية).

بطاقة

I-كشف محيّن في الشغورات المسجّلة في سلك الإطارات العليا للادارة الجهوية

1- سلك الولاة :

*عدد الشغورات 05 : (تونس ،باجة، الكاف، قابس، صفاقس)

2-سلك المعتمدين الأول :

عدد الشغورات 05 (أريانة، منوبة، سيدي بوزيد، مدنين، سوسة)

3-سلك الكتاب العامين للولايات :

عدد الشغورات 01 : (باجة)

4-سلك المعتمدين :

*عدد الشغورات: 51

*معتمديات ترابية 25: (باب سويقة فوشانة، رادس، ماطر، الكريب ،العروسة، الرقاب، سيدي علي بن عون، منزل بوزيان، المظيلة، بلخير، زانوش، قبلي الشمالية، غمراسن، مدنين الجنوبية، جربة، أجيم، منزل الحبيب ،قابس الغربية، غنوش، جبنيانة، حفوز، العلا، عين جلولة، الوردانين، الزاوية، القصيبة، الثريات)

*مراكز الولايات 26 :(بن عروس ، (2)بنزرت (1) باجة ، (1) جندوبة (2) الكاف (1) سليانة (1) القصرين (1) سيدي بوزيد (2) قفصة (2) قبلي (2) تطاوين (2) ، مدنين ، (2)، قابس (2) ، صفاقس ، (1)القيروان (1) المهدية (1) سوسة (1) نابل(1))

II- تسديد الشغورات في سلك الإطارات العليا للإدارة الجهوية

1-بالنسبة للولاة:

-يختص رئيس الجمهورية بتعيين الولاة باعتبار أن هذه الخطة تندرج ضمن قائمة الوظائف المدنية **العليا باقتراح** من رئيس الحكومة **وفقا** لأحكام الفصل 106 من الدستور.

2-بالنسبة للمعتمدين الأول والكتاب العامين للولايات والمعتمدين

-وردت على الوزارة في الفترة الأخيرة عديد الترشحات تمت دراستها من حيث الاستجابة لشروط التسمية بالخطط المذكورة والتأكد من حسن السيرة والسلوك للمترشحين .وتجدر الإشارة إلى أنّ الإدارة العامة للشؤون الجهوية بصدد العمل على تسديد الشغورات الحاصلة بكافة المعتمديات واختيار الإطارات الكفاءة القادرة على تولي مهام معتمد بها .

II- التحويرات والتعيينات التي تمّت في سلك الإطارات العليا للإدارة الجهوية منذ 01 جانفي 2023

1- سلك الولاة :

-2023-01-06: إنهاء مهام السيد فاخر الفخفاخ والي صفاقس.

- 2023-03-17 : تعيين السيد والي تونس وزيرا للداخلية .

-2013-03-31: إنهاء مهام السيد مصباح كردمين والي قابس.

2- سلك المعتمدين الأول :

-2023-01-04: **انهاء** مهام السيدة شيماء نفطي المعتمدة الأولى بولاية منوبة.

-2023-01-23: تعيين السيد مراد الحاج عمر معتمد قليبية معتمدا أولا بولاية نابل.

-2023-01-16 : انهاء مهام السيد عاطف الماسي المعتمد الأول بولاية أريانة.

-2023-04-08: انهاء مهام السيد زياد الحربي المعتمد الأول بولاية قابس.

تعيين السيد علي اللاني معتمد قابس المدينة معتمدا أولا بولاية قابس.

-2023-04-29 : انهاء مهام السيد محمد الجيلاني شعيبي المعتمد الأول بولاية مدنين .

3- سلك الكتاب العامين للولايات :

-2023-01-30: إنهاء مهام السيد محمد نبيل عيوني كاتب عام ولاية توزر.

-2023-02-06: إنهاء مهام السيد محسن قاهري كاتب عام ولاية جندوبة.

تعيين السيد رضوان طيمومي كاتب عام ولاية بولاية جندوبة .

-2023-02-20 : إنهاء مهام السيد حمادي بنعمر كاتب عام ولاية نابل.

-2023-02-22: تعيين السيدة سعيدة بوعزيزي كاتبة عامة بولاية توزر.

تعيين السيد الأمين لسود كاتب عام ولاية بولاية تطاوين .

- 2023-03-16: إنهاء مهام السيد فيصل الجويني كاتب عام ولاية بنزرت.

تعيين السيد حمادي العوايسي كاتب عام ولاية بولاية نابل.

نقلة السيدة لبنة عبيد كاتب عام ولاية باجة إلى ولاية بنزرت.

2013-04-13: تعيين السيد كاتب عام ولاية تونس كاتبا عاما لوزارة الداخلية

تعيين السيد الأسعد طرشاني كاتب عام ولاية بولاية تونس.

4- سلك المعتمدين :

-تم منذ 01 جانفي 2023: -إنهاء مهام (24)معتمدا

-قبول استقال (06) معتمدين.

-نقلة 24 معتمدا.

-تعيين (34) معتمدا جديدا.

24/07/2023

الشغورات في سلك الإطارات العليا للإدارة الجهوية

الولايات	العدد الجملي للمعتمديّات	الشغورات على مستوى :			الشغورات على مستوى :		المعتمديّات الشاغرة
		الولاة	المعتمدين الأول	الكتاب العامين للولايات	المعتمدين بمراكز الولايات	المعتمدين التراتبيّين	
تونس	21	1				1	باب سويقة
أريانة	7		1				
منوبة	8		1				
بن عروس	12				2	2	فوشانة، رادس
بنزرت	14				1	1	ماطر
باجة	9	1		1	1		
جندوبة	9				2		
الكاف	12	1			1		
سليانة	11				1	2	الكريب، العروسة
القصرين	13				1		
سيدي بوزيد	14		1		2	3	الرقاب، منزل بوزيان، سيدي علي بن عون
قفصة	13				2	3	المظيلة، بلخير، زانوش
توزر	6						
قبلي	7				2	1	قبلي الشمالية
تطاوين	8				2	1	غمراسن
مدنين	9		1		2	2	مدنين الجنوبية، جربة أجيم
قابس	13	1			2	3	منزل الحبيب، قابس الغربية، غنوش
صفاقس	16	1			1	1	جبنيانة
القيروان	13				1	3	حفوز، العلا، عين جلولة
المهدية	13				1		
المنستير	13					1	الوردانين
سوسة	16		1		1	1	الزاوية القصيبة الثريات
زغوان	6						بئر مشارقة، الفحص
نابل	16				1		
الجملة	279	5	5	1	26	25	

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

الموضوع :<u>سؤال كتابي</u>

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

تعيش عديد المناطق بصفاقس منذ أشهر بشكل يومي التململ والاحتقان واشتباكات بين عدد من الأهالي ومهاجرين غير نظاميين من دول افريقيا جنوب الصحراء في غياب السلط .لماذا لم يتم تعيين والي للجهة؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة عدد02

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائبة فاطمة المسدي.

<u>موضوع السؤال:</u>

"حول عدم تعيين وال لجهة صفاقس إلى حد الآن خاصة في ظل التململ والاحتقان الذي تشهده الولاية جراء الاشتباكات بين الأهالي وعدد من المهاجرين غير النظاميين من افريقيا دول جنوب الصحراء ."

<u>نص الإجابة :</u>

بعد التنسيق في الغرض مع الهياكل المعنية، تجدر الإفادة بما يلي :

إن الدستور في فصله 106 ينص على أن إسناد الوظائف العليا المدنية والعسكرية من اختصاص رئيس الجمهورية باقتراح من رئيس الحكومة، وباعتبار أن خطة الوالي تعتبر من الوظائف العليا المدنية فإن تعيين الولاة ونقلتهم وإنهاء مهامهم يعد من اختصاصات السيد رئيس الجمهورية.

السؤال الكتابي

للنائب ياسر قراري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129

من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا:

الموضوع :حول عدم انعقاد لجنة تراخيص البناء ببلدية الكاف منذ شهر فيفري وتعطل مصالح المواطنين .

حيث أن حل المجالس البلدية ترتب عنه بعض الاشكاليات الفنية في علاقة بتركيبة اللجنة الفنية لرخص البناء المنتصبة ببلدية الكاف نتاج عدم وجود مختص في التعمير وفق ما ينص عليه القانون .

وحيث كان سد هذا النقص في السابق حصل من خلال تكليف مهندس معماري عضو مجلس بلدي ضمن الخمس أعضاء الذين يكلفهم رئيس المجلس .

وأمام هذا الاشكال توجهنا إلى المعتمد الأول المكلف بتسيير ولاية الكاف من أجل إيجاد حل في الغرض لتلافي تعطل مصالح المواطنين وتم الاتصال بعمادة المهندسين المعماريين التي تعهدت بوضع مهندس معماري على ذمة اللجنة مع احترام كل شروط النزاهة والحيادية وعدم تضارب المصالح وبذلك يتم رفع الاشكال القانوني

إلا أنه ورغم هذا التدخل والاتفاق ورفع الاشكال إلا أن بلدية الكاف وإلى اليوم لم تدع الى انعقاد اللجنة مما عمق مشاكل المواطنين سواء في سرعة إنجاز مشاريعهم أو حصولهم على قروض بنكية وساهم في اللجوء الى البناء دون ترخيص .

<u>السؤال</u> :لما كل هذا التأخير من طرف بلدية الكاف وتعطيل مصالح المواطنين رغم إيجاد كل الحلول الفنية المطلوبة؟ ومتى ستنعقد أولى جلسات اللجنة الفنية لتراخيص البناء؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب ياسر قراري

بشأن عدم انعقاد لجنة تراخيص البناء ببلدية الكاف منذ شهر فيفري وتعطل مصالح المواطنين

في إطار الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب "ياسر قراري "حول عدم انعقاد لجنة تراخيص البناء ببلدية الكاف منذ شهر فيفري وتعطل مصالح المواطنين .

أتشرف بإعلامكم أنّه بعد التنسيق مع بلدية الكاف في الغرض لمعالجة الوضعية، تبين أن أسباب عدم انعقاد لجنة رخص البناء تمثلت في ما يلي :

-افتقار البلدية إلى مهندس معماري الواجب توفره قانونا لانعقاد اللجنة المذكورة باعتبار وأنّ هذه المهمة كانت موكولة إلى مستشارة بلدية بصفة مهندس معماري .

-تولت البلدية مراسلة وزارة التجهيز والإسكان قصد إيقاف العمل باللجنة المحلية والنظر في التراخيص على مستوى الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بالكاف غير أنّ الإدارة المذكورة رفضت التعهد بالملفّات وتم إرجاعها إلى إدارة البلدية.

-تم الاتفاق مع ممثلي عمادة المهندسين المعماريين بالجهة قصد تعيين مهندس معماري بصفة مؤقتة ومجانية للنظر في الملفات العالقة وفقا لاتفاقية مبرمة في الغرض، على أن تلتئم اللجنة المذكورة يوم الجمعة 28جويلية 2023 للنظر في كافة الملفات العالقة.

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتقدم بسؤال كتابي الى السيد وزير الداخلية

الموضوع :حول عدم تنفيذ قرار إزالة لأكواخ عشوائية بمنطقة هشير ساسي 2- حي الزهور- ولاية سوسة

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بإعلامكم أن هناك جملة من الأكواخ العشوائية لمواطنين رحل يمتهنون التسول، تقع بأرض مهيئة لإنشاء منطقة صناعية بحي الزهور من ولاية سوسة تحديدا منطقة هشير ساسي، وان عدد هذه الأكواخ في تزايد وهي تمثل خطرا أمنيا نظرا لاحتماء المتسكعين والمجرمين والفارين من العدالة بها، وأن جميع الممارسات اللاقانونية توجد بهذه المنطقة (مروجو القنب الهندي وبائعي الخمر خلسة) ومنطقة مجاورة لحي سكني شعبي غير مهيئ عمرانيا ولا يوجد بها مركز أمن .

كما أعلمكم أن عدة مواطنين اشتكوا من الحالة وهناك حالة من الاحتقان بينهم، كما أن هذه المنطقة تشوه جمالية الطريق العام فمن غير المعقول أن تستقبل ولاية سوسة زوارها من مدخلها الجنوبي الذي لا يبعد أكثر من 5 كيلومتر عن مركز الولاية بمظهر غير حضاري ووضع أمنى خطير.

أفيدكم سيدي الوزير أن السلط المحلية كانت قد وجهت العديد من المراسلات وقرارات إزالة لهذه الأكواخ ولكن الى حد الآن لم يتم تنفيذها من طرف السلط المختصة .

فمتى سيتم تنفيذ قرارات إزالة الأكواخ العشوائية؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائب بمجلس نواب الشعب "هالة جاب الله

بشأن عدم تنفيذ قرار إزالة الأكواخ العشوائية بمنطقة هنشير ساسي 2 - حي الزهور من ولاية سوسة

في إطار الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائب بمجلس نواب الشعب "هالة جاب" **الله** "بشأن عدم تنفيذ قرار إزالة الأكواخ العشوائية بمنطقة هنشير ساسي - حي الزهور من ولاية سوسة.

أتشرف بإعلامكم أنّ عددا من المواطنين أصيلي منطقة أولاد الشامخ من ولاية المهدية يعمدون إلى نصب خيام بالقرب من الطريق الوطنية رقم 12 وتحديدا بمنطقة" هنشير سامي "بحي الزهور من معتمدية سوسة الرياض ويقيمون بها صحبة عائلاتهم وحيواناتهم في ظروف بيئية وصحية صعبة علما وأنهم يمتهنون بيع التين الشوكي وجمع البلاستيك والتسول ومهن أخرى وقد تم ترحيلهم في مناسبات سابقة إلّا أنّهم عادوا مجددا للانتصاب بنفس المكان .

هذا وقد تولى السيد والي سوسة مراسلة كل من فرقة الحرس البلدي بسوسة بتاريخ 22 مارس 2023 ومنطقة الأمن الوطني بسوسة الجنوبية بتاريخ 9 جوان 2023 إلّا أنّه لم يقع اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنهم إلى حد هذا التاريخ والموضوع محل متابعة من قبل السلطة الجهوية بالتنسيق مع المصالح الأمنية قصد العمل على ترحيلهم وإزالة هذه الأكواخ في أسرع الآجال.

السؤال الكتابي

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع: توجيه سؤال كتابي حول مشروع ترميم مقر المعتمدية بمكثر.

تحية واحتراما وبعد،

حيث تم برمجة ترميم مقر المعتمدية بمكثر وتم إخلائه وقامت الوزارة بكراء مقر المعتمدية الى حين ترميم المقر الأصلي ونظرا لما يمثله هذا المقر من أهمية أثرية وتاريخية للمدينة.

وحيث أن مقر المعتمدية مدرج من طرف المعهد الوطني للتراث كمعلم أثري وقد رصدت له الاعتمادات منذ أكثر من 5 سنوات لكن الأشغال لم تنطلق الى اليوم .

لذا المرجو من سيادتكم مدنا بأسباب هذا التعطيل ومدنا بتاريخ انطلاق الأشغال .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة عدد08

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب محمد الهادي العلاني.

موضوع السؤال :

حول أسباب تعطل عملية ترميم مقر معتمدية مكثر من ولاية سليانة المدرج كمعلم أثري من قبل المعهد الوطني للتراث وتاريخ نهاية الأشغال خاصة وأن المعتمدية تشغل حاليا مقرا على وجه الكراء ."

نص الإجابة:

بعد التنسيق في الغرض مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية، تجدر الإفادة بما يلي :

- تم ضمن ميزانية وزارة الداخلية لسنة 2023 دعم مشروع بناء مقر معتمدية المكان والسكن الوظيفي التابع لها .
- في إطار حلحلة الإشكال المتعلق بتصنيف مقر المعتمدية كموقع أثري من طرف مصالح المعهد الوطني للتراث، تم بتاريخ 23 ديسمبر 2022 عقد جلسة عمل بمقر ولاية سليانة تحول على إثرها فريق فني يضم مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز وممثلي مصالح المعهد الوطني للتراث ومصممي المشروع وتوحيد الرؤيا في كيفية التدخل لترميم وصيانة المقر المذكور .

يتم حاليا التنسيق مع مصالح وزارة المالية قصد تغيير تسمية المشروع من بناء مقر معتمدية ومسكن وظيفي إلى ترميم وصيانة معتمدية ومسكن وظيفي.

السؤال الكتابي

للنائبين نزار الصديق ونبيه ثابت

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتقدم بالسؤال الكتابي التالي الى السيد وزير الداخلية

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: حول استكمال إجراءات اسناد الأراضي السكنية ببلدية نفطة من ولاية توزر

حيث وبعد تقدم السيد والي توزر باستشارة الى سيادتكم تحت عدد 2162 بتاريخ 17 ماي 2023 بخصوص استكمال إجراءات التفويت في مقاسم سكنية ببلدية نفطة.

وحيث تمت الموافقة النهائية على قائمة المنتفعين بهذه المقاسم من طرف بلدية نفطة يوم 16 فيفري 2023 وعلى إثر قرار السيد رئيس الجمهورية بحل المجالس البلدية قبل الامضاء على عقود بيع المقاسم المذكورة بين البلدية والمنتفعين بها،

السؤال :ما هو مأل الاستشارة الواردة على سيادتكم من طرف السيد والي توزر؟

كما نود التنويه بأنه طال انتظار المواطنين المنتفعين بهاته المقاسم لذا نطلب من جنابكم التسريع في النظر في هذا الملف .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائبين بمجلس نواب الشعب نزار الصديق و- نبيه ثابت

بشأن استكمال إجراءات إسناد الأراضي السكنية ببلدية نفطة من ولاية توزر

في إطار الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائبين بمجلس نواب الشعب "نزار الصديق "و " نبيه" ثابت "حول استكمال إجراءات إسناد الأراضي السكنية ببلدية نقطة من ولاية توزر

أتشرف بإعلامكم أنّ السيد والي توزر تقدم باستشارة بتاريخ 17 ماي 2023 حول طلب إبداء الرأي بشأن استكمال إجراءات التفويت في مقاسم سكنية ببلدية نقطة حيث قامت هذه الأخيرة بعديد الإجراءات على غرار تقرير اختبار من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتحديد ثمن البيع ونشر إعلام للعموم قصد تقديم مطالب في الحصول على مقاسم وإعداد جملة من المقاييس لتحديد الأولوية في التمتع بهذه المقاسم وتكوين لجنة تعنى بفرز هذه المطالب .

تمت مراسلة الإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات في الغرض التي أفادت بأنه طبقا لمقتضيات الفصل 257 من مجلة الجماعات المحلية تختص البلدية كجماعة محلية بالتصرف في الأملاك البلدية واتخاذ كل الإجراءات للمحافظة عليها وتثمينها وتفادي البطء الإداري وإسداء الخدمات في أفضل الظروف كما تتولى إبرام عقود البيع والكراء والمعاوضة على أن تتم هذه الإجراءات وفق المشاريع الجاري بها العمل وعلى قاعدة المساواة وشفافية الإجراءات .

وأفاد السيد والي توزر بأنّ بلدية نفطة أكدت على سلامة كافة الإجراءات المتخذة واستوفت كل الشروط المطلوبة طبقا للتراتيب الجاري بها العمل في هذا الشأن.

السؤال الكتابي

للنائب علي بوزوزية

الموضوع :سؤال كتابي حول وضعية الإطارات الجهوية لوزارة الداخلية (ولاة، معتمدين كتاب عامين)

عملا بمقتضيات الفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أحيل اليكم سؤالا كتابيا متعلق بالإطارات الجهوية لوزارة الداخلية

- لماذا يتم تغيير واقالة واعفاء الولاة والمعتمدين والكتاب العامين حسب المزاج وبدون مقاييس علمية واضحة تعتمد بصفة خاصة على الكفاءة والتضحيات التي قدموها طيلة سنوات.
- لماذا لم يتم احداث نظام أساسي ينظم ويحمي هذا السلك (سلك الولاة والمعتمدين والكتاب العامين؟)

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع :مكتوبكم عدد 2023-26-3000-0001066 بتاريخ 26 جويلية .2023

المصاحيب: 02 بطاقة .

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه والذي أرفقتم به نسخة من السؤال الكتابي الذي توجه به على معنى أحكام الفصل 114 من الدستور وأيضا أحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب النائب" علي بوزوزية "إلى وزارة الداخلية .

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 02 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن السؤال الكتابي المذكور .

للتفضّل بالإحاطة ولكل غاية مفيدة .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

حول وضعية العمد

I.إحصائيات حول العمد :

-عدد المناطق الترابية: 2085

-عدد العمد المباشرين: 1936

-عدد الشغورات الحالية في السلك 149 :

-توزيع العمد حسب الجنس :

-ذكور : 1905

-إناث : 31

-عدد العمد الملحقين 37 :

II.تنفيذ بنود الاتفاق بين وزارة الداخلية والاتحاد العام التونسي للشغل بخصوص العمد :

1-الترفيع في المنحة الشهرية المخولة للعمد :

في إطار مزيد الإحاطة بالظروف المادية لسلك العمد وتبعا لصدور الأمر الحكومي عدد 767 لسنة 2020 المؤرخ في 18 سبتمبر 2020 المتعلق بالزيادة في أجور أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وضبط مقاديرها وتنفيذا للاتفاق المبرم بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 07 فيفري 2019المتعلق بسحب البند المتعلق بالزيادة العامة في أجور الوظيفة العمومية، تم الترفيع في المنحة الشهرية المخولة للعمد بمقدار سبعون دينارا (70د) شهريا بداية من 1 أوت 2020 بمقتضى القرار المشترك بين وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار .

وفي ذات الإطار وتنفيذا لبنود الاتفاق المبرم بين وزارة الداخلية والاتحاد العام التونسي للشغل بخصوص العمد بتاريخ 29 مارس 2019والأمر عدد 797 لسنة 2022 المؤرخ في 08 نوفمبر 2022 المتعلق بضبط برنامج ومقادير الزيادة العامة في الأجور لفائدة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بعنوان سنوات 2023 و2024 و2025 تم إعداد قرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير الاقتصاد يتعلق بالترفيع في المنحة الشهرية المخولة للعمد بمقدار خمسة وستين دينارا(65 د) بداية من أكتوبر 2022 وقد تم توجيه مكتوب عدد 171906 بتاريخ 05 ماي 2023 إلى السيدة رئيسة الحكومة في الغرض.

2-إعداد النظام الأساسي للعمد :

تنفيذا لبنود الاتفاق المبرم بين وزارة الداخلية والاتحاد العام التونسي للشغل بخصوص العمد بخصوص إعداد نظام أساسي للعمد ، وعملا بمخرجات جلستي العمل المنعقدتين برئاسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية) بتاريخ 04 و 15 مارس 2021 والتي حضرها ممثلو الطرف الإداري بوزارة الداخلية (الكتابة العامة والإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات والإدارة العامة للشؤون الجهوية) والكاتب العام لجامعة موظفي وأعوان وزارة الداخلية

والشؤون المحلية والعمد ، تم تكوين فريق عمل على مستوى وزارة الداخلية عهدت له مهمة إعداد وصياغة مشروع الأمر الحكومي المتعلق بالعمد على ضوء مخرجات جلستي العمل المذكورتين وجلسات العمل التي تلتها بمقر الوزارة ، حيث وقع إثر ذلك عرض مشروع الأمر المذكور لإبداء الرأي على مختلف الإدارات العامة المعنية بوزارة الداخلية (الكتابة العامة والإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات والإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية) وموافاة الهيئة العامة للوظيفة العمومية (الإدارة العامة للإصلاح الإداري في القطاع العمومي) بنسخة من مشروع الأمر حيث تولت دراسته وأبدت ملاحظاتها في شأنه .

وقد تم في مرحلة موالية تعديل مشروع الأمر الرئاسي المتعلق بالعمد على ضوء ملاحظات الهيئة العامة للوظيفة العمومية وتبعا لصدور الأمرين الرئاسيين عدد 137 و138 لسنة 2021 المؤرخين في 11أكتوبر 2021 المتعلقين بتسمية رئيسة الحكومة وبتسمية أعضاء الحكومة وعلى ضوء ما تم الاتفاق في شأنه خلال جلسة العمل التي انعقدت بمقر وزارة الداخلية جانفي 2022 مع الكاتب العام لجامعة موظفي وأعوان وزارة الداخلية والشؤون المحلية والعمد وعرضه على رأي الإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات.

وبعد أن تمت موافاة السيد وزير الداخلية بنسخة معدلة من مشروع الأمر المذكور لإبداء ملاحظاته وتوجيهاته في شأنه انعقدت بتاريخ 15 جانفي 2022 جلسة عمل بحضور السيدة المديرة العامة للدراسات القانونية والنزاعات تم خلالها تدقيق مشروع الأمر الرئاسي المذكور وتعديله على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية .

وفي ذات السياق تم بتاريخ 07 أفريل 2022 عقد جلسة عمل مضيقة للجنة التفاوض بوزارة الداخلية وذلك بإشراف المكلف بالإشراف على الكتابة العامة للوزارة وبحضور أعضاء اللجنة أو من ينوبهم خصصت للنظر في تقييم عمل اللجنة منذ إحداثها حيث تم تقديم جملة من التوصيات منها بالخصوص مواصلة استكمال إعداد مشروع الأمر الرئاسي المتعلق بالعمد ثم على إثر ذلك تم عرض مخرجات الجلسة من قبل المكلف بالإشراف على الكتابة العامة على عناية السيد وزير الداخلية الذي أذن بإجراء ما يتعين بخصوص التوصيات المذكورة

وتنفيذا لتعليمات السيد وزير الداخلية المومأ إليها أنفا المدونة بمذكرة السيد المكلف بالإشراف على الكتابة العامة للوزارة تم عقد جلسات عمل بالإدارة العامة للشؤون الجهوية وذلك خلال النصف الثاني من شهر أفريل 2022 وكانت آخرها يوم 29 منه بحضور السيدة المديرة العامة للدراسات القانونية والنزاعات حيث تم خلالها إتمام صياغة مشروع الأمر الرئاسي مع الأخذ بعين الاعتبار لتوصيات وملاحظات السيد وزير الداخلية والسيد رئيس الديوان وبعد التنسيق مع الطرف النقابي في شأنه، حيث تم عرضه بتاريخ 10 ماي 2022 على عناية السيد وزير الداخلية ليتم بتاريخ 11 ماي 2022 توجيه مشروع الأمر الرئاسي إلى السيدة رئيسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية) .

كما تولت الإدارة العامة للشؤون الجهوية بتاريخ 21 نوفمبر 2022 التنسيق مع الإدارة العامة للدراسات القانونية والنزاعات بخصوص مشروع الأمر المتعلق بالعمد قصد تحيينه و إدراج التعديلات وذلك على ضوء ملاحظات الهيئة العامة للوظيفة العمومية بتاريخ 14 نوفمبر 2022 حتى تتم إعادة عرض كامل الملف على أنظار السيد وزير الداخلية، وتم على إثرها عقد جلسة عمل بتاريخ 14ديسمبر 2022 بمقر الكتابة العامة لإبداء الرأي بشأن التعديلات المدرجة بمشروع الأمر ، حيث تولت الكتابة العامة إرسال مشروع الأمر إلى رئاسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية).

بطاقة

I-كشف محيّن في الشغورات المسجّلة في سلك الإطارات العليا للادارة الجهوية

1- سلك الولاة :

*عدد الشغورات 05 : (تونس ،باجة، الكاف، قابس، صفاقس)

2-سلك المعتمدين الأول :

عدد الشغورات 05 (أريانة، منوبة، سيدي بوزيد، مدنين، سوسة)

3-سلك الكتاب العامين للولايات :

عدد الشغورات 01 : (باجة)

4-سلك المعتمدين :

*عدد الشغورات: 51

*معتمديات ترابية 25: (باب سويقة فوشانة، رادس، ماطر، الكريب ،العروسة، الرقاب، سيدي علي بن عون، منزل بوزيان، المظيلة، بلخير، زانوش، قبلي الشمالية، غمراسن، مدنين الجنوبية، جربة، أجيم، منزل الحبيب ،قابس الغربية، غنوش، جبنيانة، حفوز، العلا، عين جلولة، الوردانين، الزاوية، القصيبة، الثريات)

*مراكز الولايات 26 :(بن عروس ، (2)بنزرت (1) باجة ، (1) جندوبة (2) الكاف (1) سليانة (1) القصرين (1) سيدي بوزيد (2) قفصة (2) قبلي (2) تطاوين (2) ، مدنين ، (2)، قابس (2) ، صفاقس ، (1)القيروان (1) المهدية (1) سوسة (1) نابل(1))

II- تسديد الشغورات في سلك الإطارات العليا للإدارة الجهوية

1-بالنسبة للولاة:

-يختص رئيس الجمهورية بتعيين الولاة باعتبار أن هذه الخطة تندرج ضمن قائمة الوظائف المدنية **العليا باقتراح** من رئيس الحكومة **وفقا** لأحكام الفصل 106 من الدستور.

2-بالنسبة للمعتمدين الأول والكتاب العامين للولايات والمعتمدين

-وردت على الوزارة في الفترة الأخيرة عديد الترشحات تمت دراستها من حيث الاستجابة لشروط التسمية بالخطط المذكورة والتأكد من حسن السيرة والسلوك للمترشحين .وتجدر الإشارة إلى أنّ الإدارة العامة للشؤون الجهوية بصدد العمل على تسديد الشغورات الحاصلة بكافة المعتمديات واختيار الإطارات الكفاءة القادرة على تولي مهام معتمد بها .

II- التحويرات والتعيينات التي تمّت في سلك الإطارات العليا للإدارة الجهوية منذ 01 جانفي 2023

1- سلك الولاة :

-2023-01-06: إنهاء مهام السيد فاخر الفخفاخ والي صفاقس.

- 2023-03-17 : تعيين السيد والي تونس وزيرا للداخلية .

-2013-03-31: إنهاء مهام السيد مصباح كردمين والي قابس.

2- <u>سلك المعتمدين الأول</u> :

-2023-01-04: **انهاء مهام السيدة شيماء نفطي المعتمدة الأولى بولاية منوبة.**

-2023-01-23: **تعيين السيد مراد الحاج عمر معتمد قليبية معتمدا أولا بولاية نابل.**

-2023-01-16 : انهاء مهام السيد عاطف الماسي المعتمد الأول بولاية أريانة.

-2023-04-08: انهاء مهام السيد زياد الحربي المعتمد الأول بولاية قابس

تعيين السيد علي اللاني معتمد قابس المدينة معتمدا أولا بولاية قابس.

-2023-04-29 : انهاء مهام السيد محمد الجيلاني شعيبي المعتمد الأول بولاية مدنين .

3- <u>سلك الكتاب العامين للولايات</u> :

-2023-01-30: إنهاء مهام السيد محمد نبيل عيوني كاتب عام ولاية توزر.

-2023-02-06: إنهاء مهام السيد محسن قاهري كاتب عام ولاية جندوبة.

تعيين السيد رضوان طيمومي كاتب عام ولاية بولاية جندوبة .

-2023-02-20 : إنهاء مهام السيد حمادي بنعمر كاتب عام ولاية نابل.

-2023-02-22: **تعيين السيدة سعيدة بوعزيزي كاتبة عامة بولاية توزر.**

تعيين السيد الأمين لسود كاتب عام ولاية بولاية تطاوين .

- 2023-03-16: إنهاء مهام السيد فيصل الجويني كاتب عام ولاية بنزرت.

تعيين السيد حمادي العوايسي كاتب عام ولاية بولاية نابل.

نقلة السيدة لبنة عبيد كاتب عام ولاية باجة إلى ولاية بنزرت.

2013-04-13: **تعيين السيد كاتب عام ولاية تونس كاتبا عاما لوزارة الداخلية.**

تعيين السيد الأسعد طرشاني كاتب عام ولاية بولاية تونس.

4- <u>سلك المعتمدين</u> :

-تم منذ 01 جانفي 2023: -إنهاء مهام (24)معتمدا

-قبول استقال (06) معتمدين.

-نقلة 24 معتمدا.

-تعيين (34) معتمدا جديدا.

24/07/2023

الشغورات في سلك الإطارات العليا للإدارة الجهوية

الولايات	العدد الجملي للمعتمديّات	الشغورات على مستوى :			الشغورات على مستوى :	المعتمديّات الشاغرة
		الولاة	المعتمدين الأول	الكتاب العامين للولايات	المعتمدين بمراكز الولايات	المعتمدين الترابيّين
تونس	21	1				1 باب سويقة
أريانة	7		1			
منوبة	8		1			
بن عروس	12				2	2 فوشانة، رادس
بنزرت	14				1	1 ماطر
باجة	9	1		1	1	
جندوبة	9				2	
الكاف	12	1			1	
سليانة	11				1	2 الكريب، العروسة
القصرين	13				1	
سيدي بوزيد	14		1		2	3 الرقاب، منزل بوزيان، سيدي علي بن عون
قفصة	13				2	3 المظيلة، بلخير، زانوش
توزر	6					
قبلي	7				2	1 قبلي الشمالية
تطاوين	8				2	1 غمراسن
مدنين	9		1		2	2 مدنين الجنوبية، جربة أجيم
قابس	13	1			2	3 منزل الحبيب، قابس الغربية، غنوش
صفاقس	16	1			1	1 جبنيانة
القيروان	13				1	3 حفوز، العلا، عين جلولة
المهدية	13				1	
المنستير	13					1 الوردانين
سوسة	16		1		1	1 الزاوية القصيبة الثريات
زغوان	6					بئر مشارقة، الفحص
نابل	16				1	
الجملة	279	5	5	1	26	25

السؤال الكتابي

للنائب معز برك الله

الموضوع :الهجرة غير النظامية الى تونس

سيدي الوزير تحية واحتراما .

وسط مخاوف مشروعة للتونسيين واحتقان شعبي متصاعد تشهد بلادنا تدفق غير عادي للمهاجرين غير النظاميين الوافدين خاصة من دول أفريقيا جنوب الصحراء واستقرارهم ببعض المناطق وخاصة بولاية صفاقس

السؤال1 :

التدفق المتواصل للمهاجرين ناتج عن انتهاك خاصة للحدود البرية التونسية فما هي إجراءاتكم لحماية الحدود بموجب القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية للحد الفوري لدخولهم؟

السؤال2 :

هل لوزارتكم معطيات واحصائيات محينه حول عدد المهاجرين غير النظاميين الوافدين من الحدود البرية التونسية؟

السؤال3 :

ما هي خطة الوزارة على مستوى التعاون مع دول الجوار ودول المنشأ للحد من توافد المهاجرين غير النظاميين الوافدين من الحدود البرية التونسية؟

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

حول أسئلتكم المتعلقة بالهجرة غير النظامية إلى تونس

أولا: حول إجراءات وزارة الدفاع الوطني لحماية الحدود بموجب القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية للحد الفوري لدخول المهاجرين:

إنّ صلاحيات المؤسسة العسكرية ثابتة في المنطقة الحدودية العازلة بمقتضى القرار الجمهوري عدد 230 لسنة 2013 المؤرخ في 29 أوت2013 ، الذي أسند فيها المشرع منع كل أشكال التهريب بما فيها التجارة الموازية، الهجرة غير الشرعية، الإتجار بالبشر، تجارة المخدرات والمتاجرة في الأسلحة والتسلل المحتمل للعناصر الإرهابية . كما أن تعامل التشكيلات العسكرية يكون بالحزم المطلوب في صورة التدفق الجماعي للمجتازين، وذلك بمنع كل اجتياز للحدود البرية الشرقية والغربية تحسبا لتفاقم هذه الظاهرة وصعوبة معالجتها مستقبلا، طبقا للتوجهات الدولية وعلى ضوء الاستراتيجية الوطنية التي سيقع اعتمادها على إثر إمضاء مذكرة تفاهم مؤخرا مع الجانب الأوروبي.

ثانيا: بخصوص معطيات وإحصائيات محينة حول عدد المهاجرين غير النظاميين الوافدين من الحدود البرية التونسية:

إن معالجة وضعيات الأجانب بالبلاد التونسية من صميم مشمولات الإدارة العامة للحدود والأجانب، التي تتوفر لديها جميع الإحصائيات المتعلقة بالدخول من المعابر الحدودية أو إحصاء المجتازين للحدود خلسة بعد تمركزهم بالتجمعات السكنية بمختلف المدن التونسية .

ثالثا: بخصوص خطة وزارة الدفاع الوطني على مستوى التعاون مع دول الجوار ودول المنشأ للحد من توافد المهاجرين غير النظاميين الوافدين مع الحدود البرية التونسية:

إن ظاهرة التدفق الجماعي للمهاجرين غير النظاميين في الفترة الأخيرة بالبلاد التونسية يمكن أن تندرج في إطار ما نصت عليه مقتضيات بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 والتي تتطلب معالجة خاصة لهذه الظاهرة لا تقف في مستوى تعاون ثنائي مع دول الجوار، بل تمتد لالتزامات محمولة على دول المنشأ لإعادة المهاجرين المهربين طبقا لما اقتضته المادة 18من البروتوكول المذكور.

السؤال الكتابي

للنائب رشدي الرويسي

الموضوع : حول تعطل أشغال المدرسة الإعدادية طريق الفحص ببوعرادة

انطلقت أشغال المدرسة الإعدادية طريق الفحص ببوعرادة منذ سنة 2015 الا أن الأشغال توقفت وتحول هذا المشروع الى مجرد اطلال.

اهي أسباب توقف الأشغال؟

متى يتم استئنافها نظرا للحاجة الماسة للجهة لهذه المؤسسة التربوية؟

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم عدد ص 2023-26-3000-0000968 بتاريخ 17جويلية 2023

وبعد تبعا للمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه والتي أفادت فيها مصالح مجلس نواب الشعب بتوجيه ثلاثة (03) أسئلة كتابية من قبل النواب السادة :رشدي الرويسي (01) وعماد الدين السديري (01) ومحمد أحمد (01) ، يشرفني إفادتكم بما يلي :

1إجابةً على سؤال النّائب السيد رشدي الرويسي، في خصوص تعطّل أشغال بناء المدرسة الإعدادية طريق الفحص ببوعرادة من ولاية سليانة

-تم ترسيم المشروع ضمن ميزانية التنمية لسنة 2013 كمشروع جهوي يتم تنفيذه في إطار الاعتمادات المحالة للمجلس الجهوي لولاية سليانة كصاحب منشأ وتتولى الإدارة الجهوية للتجهيز بالجهة تنفيذه بصفة صاحب منشأ مفوض .

-تم إدراج المشروع بعد المصادقة على اتفاقية التمويل ودخولها حيز النفاذ سنة 2016 ضمن مشروع تعصير المؤسسات التربوية الممول بالاشتراك مع البنك الأوروبي للاستثمار والاتحاد الأوروبي والبنك الألماني .

-تم بعد توفير قطعة أرض للمشروع الإعلان عن مناظرة معمارية في الغرض وبعد القيام بالدراسات المعمارية والفنية الإعلان عن طلب العروض في شهر فيفري 2018.

-تم إسناد الصفقة لشركة مقاولات البناء العصرية بمبلغ جملي قدره 4.621.916,494 د وتم الإذن بانطلاق الأشغال بتاريخ 10 أكتوبر وحددت آجال التنفيذ بـ360 يوما .

-بعد الانطلاق في تنفيذ الأشغال وتبيّن تقاعس المقاولة، قرّر السيد والي الجهة فسخ الصفقة بتاريخ 12 ماي 2022 وذلك بعد التنبيه على المقاولة في 04 مناسبات .

-تم بعد استيفاء إجراءات فسخ الصفقة، الإعلان عن طلبات عروض لاستكمال الأشغال في ثلاث مناسبات .أُعلنت اثنان منها غير مثمرة وآخرها في 06 جويلية 2023 وحدّد آخر أجل لقبول العروض ليوم 08 أوت 2023 .

وفيما يلي جدول يحوصل أهم مراحل تنفيذ المشروع

سنة البرمجة	2013	
طريقة التمويل	مشترك مع BEI	
إعلان طلب العروض	فيفري 2018	
صاحب الصفقة	محمد الهادي الرحماني وكيل شركة مقاولات البناء العصرية	
مبلغ الصفقة	4.621.916.494 د	
تاريخ بداية الأشغال	10 أكتوبر 2018	
الآجال التعاقدية	360 يوما	
نسبة تقدم الأشغال	%55	
تاريخ فسخ الصفقة	12 ماى 2022	
تاريخ إعلان طلب عروض استكمال الأشغال	02 نوفمبر 2022	غير مثمر
تاريخ إعلان طلب عروض استكمال الأشغال للمرة الثانية	ماي 2023	غير مثمر
تاريخ إعلان طلب عروض استكمال الأشغال للمرة الثالثة	06 جويلية 2023	

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".